الفصل العاشر

العراق الحديث من الثورة الوطنية إلى الانتفاضة الوطنية ١٩٢٠-١٩٩١

obeikandl.com

الفصل العاشر
العراق الحديث من الثورة الوطنية إلى الانتفاضة الوطنية ١٩٩١-١٩٢٠

لايختلف تاريخ العراق الحديث من حيث استقراره السياسي عن بقية البلدان في عدد الوزارات التي تشكلت في العهد الملكي او العهدين الجمهوريين، عهد الزعيم عبد الكريم قاسم، وعهد الاخوين عبد السلام وعبد الرحمن عارف. ففي العهد الملكي حكمت اربع وخمسون وزارة من عام ١٩٢١ وهو تاريخ بداية الملكية في العراق الحديث وحتى عام ١٩٥٨ الذي سقطت فيه الملكية وتم اعلان الجمهورية في ١٤ تموز من ذلك العام .

وترأس الزعيم قاسم الوزارة طوال السنوات الاربع والنصف التي حكمها مع تغييرات وزارية فرضتها التحالفات المتغيرة كما فرضها تطور الاحداث . فيما شهد عهد الأخوين عارف، وبضمنه فترة التحالف بين عبد السلام عارف وحزب البعث، اي فترة الانقلاب في ٨شباط عام ١٩٦٣، خمس وزارات رأسها ثلاثة عسكريين ومدني واحد(العسكريون هم احمد حسن البكر وطاهر يحي وناجي طالب والمدني هو عبد الرحمن البزاز) لكن تاريخ العراق الحديث بدأ يشهد ظواهر جديدة في عهد حكم البعث الثاني الذي جاء في انقلاب ١٧ تموز ١٩٦٨. وسنرى ان هذه الظواهر ستتكرس وتنمو ليصل الوضع الى ما هو عليه وضع العراق اليوم في ظل حكم صدام حسين .

قد تكون هذه المقدمة ضرورية لمعرفة نوع الاستقرار الذي يمثله حكم سياسي من جهة ، وطبيعة هذا الاستقرار وعلاقته بتطور البلاد من جهة اخرى.كما انها ضرورية لمعرفة ما اذا كان حكم واحد يستمر حقبة طويلة هو نوع من الاستقرار، رغم الانتفاضات واعمال التمرد الكثيرة ، ام انه نوع من غياب الاسس التي تجعل من بلد مثل العراق بلدا لا يتطور

اجتماعيا واقتصاديا بسبب نوع النظام السياسي الحاكم ، وما اذا كانت العوامل المتحكمة فيه عوامل ازلية ام طارئة .وفي الواقع فان وضع العراق لايشكل حالة شاذة جدا عن اوضاع بلدان عربية اخرى ، انما يتميز بارتفاع مستوى حالته والفترات الطويلة التي توحي بالاستمرارية . لقد استقر وضع العراق طوال اربعة قرون تقريبا كجزء تابع للامبراطورية العثمانية . وتقلبت فيه الاحوال وزادته تخلفا. وحين دخل الانجليز اليه في الحرب العالمية الاولى واحتلوه، دخل العراق مرحلة جديدة هي البحث عن هويته المستقلة . وبعد ثلاث سنوات، وبالضبط في الثلاثين من حزيران عام ١٩٢٠ اندلعت في العراق الثورة الوطنية الكبرى المعروفة بثورة العشرين . وفي ظل غياب الاحزاب، كقوى جديدة في الحياة السياسية والاجتماعية، فان العناصر المكونة لهذه الثورة الوطنية كانت العناصر القائمة في المجتمع آنذاك وهم : الفلاحون ابناء العشائر التي تشكل الاطار الاجتماعي التقليدي والطبيعي آنذاك .

ورجال الدين الذين كانوا ، بمعنى ما ، الموجهين العقائدين لجمهور الفلاحين والعشائر . ورجال الدين لم يكونوا افرادا يمثلون وجهات نظر سياسية مختلفة، انما كانوا يمثلون مرجعية دينية تقليدية لعبت دورا رئيسيا في توجيه وصنع الاحداث . وكذلك كان تجار المدن ومتنوروها الجدد عنصرا ثالثا من عناصر الثورة . ولعل ضعف العنصر الثالث كان احد الاسباب الاساسية، اضافة الى جملة اسباب موضوعية اخرى ، لانهزام الثورة . ذلك ان العراق، بوجود البريطانيين فيه واقدامهم على تحديث العراق وربطه بهم، يكون قد دخل مرحلة كان لابد للمدينة وقادتها وعناصرها من ان تأخذ دورا بارزا فيه . لكن تناقض هذا العنصر الليبرالي كان يكمن في صراعه مع السيطرة الأستعمارية . اي بين الليبرالية الوطنية والليبرالية المستعمرة .

واذا كانت ثورة العشرين قد شغلت منطقة الفرات الاوسط بشكل رئيسي وتركزت الاحداث الحاسمة فيها ، فانها ثورة وطنية عراقية عامة

رغم ضعف الثورة ولهيبها في بعض المناطق . فالسبب لهذا الضعف لم يكن ضعف العامل الوطني او عدم الاستجابة للثورة بقدر ما كان ضعف التنظيم فيها وضعف مواصلاتها واتصالاتها وعدم فهم مشروع الثورة فهما شاملا وترك الامور تجري دون نظرية بعيدة المدى . ولعل ذلك سيكون (اذا لم نكن مسرعين في المقارنة) طابع الانتفاضة العراقية في عام١٩٩١ وبالطبع لايمكن القول، في اي تاريخ وليس تاريخ العراق الحديث وحده ان نتائج هذه الثورة او نتائج فشلها هي نتائج ولدتها الظروف القائمة آنذاك وحدها، فان عناصر المجتمع العراقي لم تتولد دفعة واحدة، كما ان تركيبة المجتمع لم تظهر فجأة في ذلك العام او قبله بسنة او سنتين . فقد تركت الامبراطورية العثمانية ملامح بارزة في التركيبة الاجتماعية العراقية طوال اربعة قرون وتكرست في المائة سنة الاخيرة على النحو التالي :

بعد نهاية عهد المماليك الذي توجهت له ضربة قاصمة عام ١٨٣١ وانتهى فيه عهد الوالي المملوكي داوود باشا ، عاد العراق يعتمد على التبعية لمركزية بعيدة تحاول تأمين مصالحها عبر وجودها المباشر بكثافة في الولاية الرئيسية بغداد. وكان ذلك يستدعي في نفس الوقت الاعتماد على ركائز محلية . لكن المحلية هنا اصبحت في بغداد بالذات خليطا من الاتراك والمماليك المجلوبين من بلدان عديدة سيطروا طوال فترة حكمهم على المرافق الاساسية في الدولة وعلى الموارد الاساسية لها: الارض والعقار. وبذلك نشأت طبقة من ملاكي الارض والعقاريين لم يكن لها مصلحة في الثورة او النهوض الاصلاحي اطلاقا . ولسوء الحظ فان المناطق القريبة من الامبراطورية مثل شمال العراق والمنطقة الشمالية الغربية فيه لعبت دورا في ذلك، اي في ظهور التمييز بين مصلحتين مختلفتين ستكونان الى الآن مصدر تناقض في الواقع السياسي العراقي الحديث . وهذا التناقض كان واضحا في ثورة العشرين ، وهو ماسيجعل الانجليز يعتمدون على مناطق مصلحتها الاساسية تكمن في الحفاظ على الوضع الراهن سواء كان فيه الاتراك ام

البريطانيون . وحينما نقول مناطق فاننا نعني ان اغلب سكان هذه المناطق، وبالذات اعيانها المتنفذين يفضلون التعاون مع السلطة الرسمية للابقاء على نفوذهم ومصالحهم .

العهد الملكي (١٩٥٨- ١٩٢١) سيكون هذا التناقض نفسه ارضية وقاعدة تقوم عليهما الملكية العراقية التي بدأت بالملك فيصل ابن الشريف حسين شريف مكة الذي سقطت من يديه سوريا واصبحت بيد الفرنسيين . فقد وجدت الملكية امامها ، على الرغم من ان الدعوة اليها خرجت من مناطق اخرى مثل النجف اصلا ثم بغداد لاحقا ، واقعا لابد من التعامل معه : مجموعة من الضباط الذين يمثلون تلك المناطق والمصالح يشكلون القوة الاساية للملكية ، ثم وجدت فئات متنفذة اجتماعيا واقتصاديا لايمكن غض النظر عن التعامل معها او الاعتماد عليها .فضلا عن حاجة هذه الملكية الجديدة الى عناصر جاهزة وليست في طريق تجهيزها للدولة . هذه التركيبة ستكون هي النخبة التي تستلم الحكم وتنعزل عن مجموع السكان . واكثر من ذلك تنظر بعين الشك والقلق الى مناطق العراق الاخرى في كردستان العراق وفي الفرات الاوسط والجنوب لسبب بسيط وواضح هو ان مصالحها الكبرى قامت على سلب تلك المناطق حقوقها لاسباب قومية مثلا فسكان كردستان العراق من الاكراد وسكان الفرات الاوسط والجنوب من العرب والعشائر العربية المرتبطة بمقومات ثبتت طويلا للتاريخ المتقلب .اولاسباب طائفية مثلا ، فسكان المناطق المذكورة من الشيعة التي اضطهدتهم الدولة العثمانية طويلا. او لاسباب سياسية اذ شهدت تلك المناطق ثورات وانتفاضات وتمردات اقلقت السلطة المركزية واضعفت من هيبتها وسيطرتها على تلك المناطق . او لاسباب اقتصادية تكمن في ان تظل تلك المناطق مصدرا للضريبة للخزينة ، او لاسباب عسكرية هي كون تلك المناطق مصدرا ، خاصة في السنوات الاخيرة للدولة العثمانية ، للجنود الذي شكلوا نسبة عالية من جنود الجيش العثماني .

اضف الى ذلك ان التركيبة التي وجدها العهد الملكي امامه، هي تركيبة تتكون من اكثر من ستمائة من ضباط الجيش العثماني من العراقيين الذين تمتعوا بميزتين ستلقيان بظلالهما الكئيبة على طبيعة السلطة وعلى تاريخ العراق . الاولى كانت النزعة العسكرية التي حكمت عقلية الحكم وسلوك عدد كبير من رؤوساء الوزارات المتحدرين من الجيش العثماني مثل نوري السعيد وياسين الهاشمي وطه الهاشمي وجعفر العسكري وجميل المدفعي وعلي جودت الايوبي . ولذلك فان استخدام الجيش في حل الخلافات الناشئة بينهم او استخدام الجيش في الانقلابات العسكرية لم يكن بعيدا عن تفكيرهم السياسي الذي يعتمد على استخدام الجيش، الاداة الوحيدة لحسم الصراع . والميزة الثانية لم تكن منفصلة عن الاولى.

فالتركيبة العسكرية هذه لم تنشأ الا وفق اسس عشائرية وطائفية ومناطقية اقامتها السلطة العثمانية وطبقتها في حكم العراق . ولذلك فليس من الغريب او الاستثنائي ان يستمر هؤلاء في التمسك بهذه الاسس وتعميقها وجعلها المعايير الوطنية التي يقوم عليها نظام الحكم، والتي ستستمر وتكون اساسا لازمة الحكم المستمرة في العراق وكيفما كان الحال، فان الواقع العراقي في العشرينات من هذا القرن كان على مثل هذه التركيبة وعلى مثل هذا الوضع الذي شكل بمرور العقود من السنين قاعدة بدت طبيعية لنظام الحكم الذي لم يعد يرى سوى احقية مناطق معينة بالسلطة وحرمان بقية المناطق منها . وعلى هذا الاساس تتشوش الصورة الديمقراطية لنظام الحكم الملكي الذي واصل هذه القاعدة . وسنرى ان عدة عائلات وعدة مناطق كانت تتناوب السلطة السياسية بعيدا تماما عن الاحزاب السياسية التي بدأت بالظهور، وبعيدا عن الاغلبية المسحوقة التي لم تكن تعرف ماذا يدور في كواليس الحكم، وبعيدا عن الاهتمام بالشؤون العامة للشعب وبعيدا عن التنمية التي تستهدف رفع مستوى الطبقات والفئات الشعبية، وبعيدا عن اية مشاركة في القرار السياسي .

هكذا يمكن القول ان النظام الملكي في العراقي كان، بشكل ما، امتدادا للنظام العثماني من حيث طبيعة السلطة وعناصرها ومكوناتها .

ولم يكن الفارق كبيرا . فالبريطانيون نظروا الى العراق بنفس الطريقة التي كان العثمانيون ينظرون بها اليه . وحتى بعد الثورة الوطنية الكبرى عام ١٩٢٠، حين اضطر البريطانيون الى تغيير طبيعة التعامل مع العراق،فانهم حافظوا على التركيبة ذاتها مع تطعيمها بحذر بعناصر جديدة من الشيعة والاكراد . فعلى سبيل المثال ضمت وزارة عبد الرحمن النقيب الاولى التي تشكلت في ٢٥ تشرين الاول عام ١٩٢٥ واحدا وعشرين وزيرا اغلبهم من بقايا النفوذ العثماني في العراق مع يهودي واحد كان كذلك وزيرا للمالية في العهد العثماني هو ساسون حسقيل عميد العائلات اليهودية في العراق مع وزيرين شيعيين يمثلان العائلات الدينية المعروفة هما محمد مهدي بحر العلوم وعبد الغني كبة وشيخي عشيرة من عشائر الوسط والجنوب هما عجيل السمرمد من مشايخ زبيد ومحمد الصيهود شيخ ربيعة.

مع زعيم عشيرة كردية هو حمدي بابان .وبذلك تكون الاغلبية المذهبية قد عوملت معاملة اقلية قومية او سياسية او اجتماعية.

هذه الموازنة التي سعى اليها البريطانيون لم تكن حلا وطنيا بقدر ماكانت تكريسا لقسمة وطنية ظلت تنخر في جسم الدولة والمجتمع في العراق . فهي قسمة اصبحت مصيرا وقدرا كانت وماتزال طريقا يسير فيه نظام الحكم في العراق اكثر مما هي حل لمشكلة الحكم في العراق . وهو طريق محفوف بالمخاطر والمصاعب . وهذه الموازنة اصبحت ميثاقا غير مكتوب مثل ميثاق ١٩٤٣ اللبناني . ان النسب التي اصبحت، بصورة ما، تقليدا يصغر او يكبر قليلا، عمقت الازمة في طبيعة نظام الحكم اكثر مما فتحت لهذه الازمة من حلول . فالثورات والانتفاضات العربية في الجنوب والكردية في الشمال، كانت سمة العهد الملكي . واذا كان الاكراد في الشمال يرفعون مطالب قومية، فان العشائر العربية في الجنوب كانت ترفع

مطالب وطنية تتعلق بالمشاركة الفعلية في السياسة الوطنية في العراق .وتتعلق بتوسيع دور هذه العشائر في الحكم . لكنها كانت تحرم، في كل مرة، من فرص العمل والتعليم والدخول الى الجيش والتمثيل السياسي .وغالبا ما كان يمثل مناطقها نواب يحسبون عليها من مناطق اخرى . وبدل ان يسعى رؤوساء الوزارات ومسؤولو الحكم في العراق الى التخلص من الارث العثماني الذي اتسم بطابع طائفي وقومي في التعامل مع ابناء العراق، فانهم كرسوا، بطرق عديدة، بعضها غير مباشر وغير معلن، هذا الارث وجعلوه معيارا اساسيا من معايير السلطة الحاكمة .

اذن، نحن امام تراث من التمايز الاجتماعي والسياسي والثقافي المؤسس والمتبع رسميا في العراق . وهذا التمايز شكل واحدا من العناصر الاساسية في الاطار الثقافي الذي ميز العلاقة بين الدولة والمجتمع في العراق .

فالدولة، من حيث تركيبها الاجتماعي ، دولة عوائل وعشائر محددة مارست النفوذ الاجتماعي الذي استتبع نفوذا سياسيا واقتصاديا . ومن حيث طابعها الجغرافي تميزت بخضوع الجنوب الفقير للشمال والوسط الغنيين تبعا لسياسة الدولة العثمانية التي تابعتها الدولة العراقية الوطنية .

ومن حيث فكرها وايديولوجيتها، دولة تبعية لتراث الدولة العثمانية من جهة، ولسياسة التحالف مع بريطانيا التي حرصت على حماية مصالحها عبر الحفاظ على هذه التركيبة الاجتماعية والمناطقية المنسجمة معها من جهة اخرى .

هذه التركيبة انشأت ازمات دائمة لنظام الحكم في العراق . فمن الناحية السياسية لم تكن هذه التركيبة مؤهلة لاعطاء شرعية للاحزاب السياسية في البلاد ، وكانت هذه احدى المشكلات الاساسية لنظام الحكم الملكي طوال فترة وجوده . وكان هذا يعني حصر السلطة السياسية باحزاب الحكومة، وغالبا ماكانت احزابا شكلية ومؤقتة . وهو ما اعطى السلطة السياسية طابع العزلة عن الشعب الذي صار يمارس السياسة بطريقة

سرية ومعارضة وهو ماكان دعما للانقلابات العسكرية في تاريخ العراقالمعاصر .

اما من الناحية الاجتماعية فقد فصل بين فئتين رئيسيتين : الفئة الحاكمة والعوائل المرتبطة بها والتي استحوذت على الموارد الرئيسية في البلاد من اراض زراعية وعقارات ومعامل صغيرة ومؤسسات تجارية . والفئة الاخرى كانت المجتمع العراقي المعزول عن السلطة برمته وبضمنه القوى والاحزاب السياسية السرية والعلنية التي كانت تقع، بين فترة واخرى، تحت حكم قانون التجميد او الالغاء او التوقف عن العمل . ومابقي لهذا المجتمع هو السوق الخاص الذي كان يستخدم للضغط على الحكومة لتغيير سياستها عن طريق الاضرابات والغلق الطوعي .

وعلى الاساس نفسه كان الجيش . وكان قادته جزء من السلطة السياسية ولذلك لم تكن اطروحة ابتعاد الجيش عن السياسة اطروحة دستورية صرفة في العهد الملكي . فاستخدام الجيش في التهديد والانقلاب واستخدامه سياسيا سبق انقلاب الفريق بكر صدقي عام ١٩٣٦بسنوات، خاصة وان عددا من رؤوساء الوزارات والوزراء (وزراء الداخلية والدفاع) مثل عبد المحسن السعدون و نوري السعيد وجعفر العسكري ونور الدين محمود وياسين الهاشمي وطه الهاشمي وجميل المدفعي وعلي جودت الايوبي ونور الدين محمود كانوا عسكريين فعليين وهم في المواقع السياسية الكبرى .

ولم يتم الفصل بين الجيش والسياسة في اي عهد من عهود العراق المعاصر. .ان الحدثين العسكريين الكبيرين اللذين استخدم فيهما الجيش، وهما انقلاب بكر صدقي وحركة العقداء الاربعة صلاح الدين الصباغ ورفاقه في مايس ١٩٤١، الا الدليل الواضح على هذا التداخل بين الجيش والقرار السياسي في الدولة العراقية . فالاول استخدم من قبل سياسيين على رأسهم حكمت سليمان الذي اصبح رئيسا للوزراء بعد ياسين الهاشمي الذي

اطاح الانقلاب بوزارته، والثاني استخدم من قبل سياسيين على رأسهم رشيد عالي الگيلاني الذي اصبح رئيسا للوزراء بسبب انقلاب العقداء الاربعة .وفضلا عن ذلك كان الجيش قد استخدم في عمليات ضغط وتهديد وابتزاز ضد البلاط الملكي عدة مرات من قبل السياسيين .

لعل استخدام الجيش في السياسة جرى التمهيد له عبر تكريس دوره في القضاء على مطالب سياسية محلية من قبل العشائر في الجنوب او من قبل الاكراد والآشوريين في الشمال . فبدل الاسلوب السياسي لحل هذه المطالب واستبعاد الجيش عن ان يكون الحل الوحيد لها، جرى اعطاء الجيش الدور الاول في حل عسكري سيستمر اتباعه واستخدامه الى الآن، وهو ماجعل التغيير السياسي في العراق غير ممكن الا عبر المؤسسة العسكرية وحدها .

وبهذا لايختلف تاريخ الجمهورية العراقية عن تاريخ المملكة العراقية .كما لايختلف التاريخان كثيرا في الاطار الثقافي والاجتماعي الذي حكم العلاقة بين المجتمع والدولة في العراق .

واذا كان هذا طابع السلطة السياسية في العراق في العهد الملكي، فان الاحزاب التي كانت مضطهدة في ذلك العهد ستجد امامها ارثا قامت عليه الدولة العراقية، وبذلك فان صيانة هذا الارث هو صيانة للسلطة السياسية للحزب الذي يستلم هذه السلطة .

رغم هذا فان النضال ضد هذا الارث كان من مهمات فترة العشرينات والثلاثينات حيث تغلبت المهمات الوطنية على الطابع القومي او الطائفي للسلطة السياسية .ان مفهوم الزعيم لم يكن قابلا للتطور بسبب الانقسام القومي والطائفي الذي تضفيه السلطة على المجتمع والحياة السياسية . ومع هذا فان جعفر ابو التمن استطاع ان يتجاوز هذا الانقسام حين التف حوله المجتمع السياسي العراقي وطالبه عدة مرات، خلال الازمات السياسية وتطور النضال الوطني، الى ان يتحمل مسوولياته كزعيم للامة بدعم من الزعماء السنة والشيعة، العرب والاكراد، على حد سواء .هؤلاء

obeikandi.com

الزعماء الذين كانوا يرون ان بلورة دولة حديثة وصياغة هوية وطنية لايتم الا وفق اطار وطني يتجاوز الفروقات القومية والوطنية دون ان يتنكر لها .

يعول الفكر السياسي العراقي المعارض للنظام الملكي على نقد اتفاقية عام ١٩٣٠ التي كرست سلطة نوري السعيد، الذي قادته جرأته وطموحه السياسي الى التوقيع عليها، واعطته الفرصة للتحكم بمصير الاحداث اللاحقة في تاريخ العراق . وهذه الاتفاقية اعطت لبريطانيا امتيازات كثيرة في العراق آنذاك . وبشكل ما، جعلت من العراق سورا لحماية مصالحها في المنطقة ايضا . وكان جعفر العسكري وعبد المحسن السعدون وغيرهما من الزعماء السياسيين الذين تولوا الحكم يسعون، بطريقة ما، الى اقامة توازن بين مسألتين مرتبطتين: هما استقلال العراق واخراجه من الانتداب وتكوين شخصيته الوطنية، ورعاية مصالح الحليفة الكبرى بريطانيا. ومن الواضح ان مساعي الملك فيصل الاول كانت تصب في هذا الاتجاه. ورغم التناقض في هاتين المسألتين، الا ان الربط بينهما حكم اتجاه وطابع الحياة السياسية في العهد الملكي حتى بعد ان اعلن عن (استقلال العراق) وقبوله عضوا في عصبة الامم بعد توقيع اتفاقية عام ١٩٣٠ لم يكن هذا يعني سوى ان المهمات التي شغلت النشاط السياسي العراقي للحكم والمعارضة كانت مهمات سياسية صرفة . اما المطالب الاجتماعية والاقتصادية للمواطنين فقد تراجعت الى الخلف رغم ظهورها بين فترة واخرى كانت تستغل فيها كواجهة لمواقف سياسية اصلا . فالاستقلال كان اهم من الحريات. وعضوية عصبة الامم كانت اهم من السيادة الوطنية من الناحية الرسمية، لكن من الناحية الاخرى، ناحية وجهة نظر المعارضة السياسية ومواقفها كان الامر مختلفا تماما.وهذا الاختلاف هو مضمون تاريخ العلاقة بين الحكم الملكي والقوى السياسية المختلفة،بما فيها المعارضة التي كانت جزء من الحكم نفسه في سياق الصراعات على السلطة بين زعماء السلطة ذاتها .

بطبيعة الحال، هناك وضع العراق نفسه من الناحية الاقتصادية والاجتماعية الذي ميز ذلك العهد . فقد كان العراق بلدا يقوم النفوذ الاجتماعي فيه على الملكية الزراعية اساسا . وكانت هذه الملكية، الى جانب الملكية العقارية، اساسا للنفوذ السياسي في الدولة . وهذا الوضع لم يكن من انتاج النظام الملكي بل كان استمرارا لحالة تاريخية طويلة قضت على ادوات واشكال الانتاج الاخرى . وهكذا فان المناطق التي تمتعت بالنفوذ الاجتماعي والاقتصادي تمتعت في نفس الوقت بالنفوذ السياسي .

ولكن اضافة الى هذا الطابع، اتسم هذا النفوذ بنفوذ طائفي كان حجر الزاوية في التمييز بين الملكيات وبين النفوذ والذي شكل بدوره طبيعة السلطة ودر القوى الفاعلة في الدولة والمجتمع في العهد الملكي .

من الطبيعي ان يكون العراق ممزقا تحت سيطرة امبراطورية تمتد على القارات الثلاث مثل الامبراطورية العثمانية تنظر الى العراق نظرة المحتل.

ومن الطبيعي ان تكون الاوضاع السياسية والاجتماعية في العراق متردية قدر ترديها في مركز الامبراطورية الغارق في الاضمحلال . ومن الطبيعي ان ينتهز العراق الفرصة لاعادة تشكيله وهويته ونسيجه الاجتماعي الممزق واقتصاده المنهار بعد سقوط الامبراطورية العثمانية وتوفر فرصة الخلاص منه رغم المشكلة التي قامت بحلول بريطانيا محل العثمانيين . هذه المشكلة نفسها كانت قد اعطت ضوء في نفق العراق الذي استمر اربعمائة سنة . ضوء منعكسا من نهوض الغرب سياسيا واقتصاديا وثقافيا عبر عنه بيان الجنرال مود قائد القوات التي فتحت بغداد بانهم جاءوا محررين لا فاتحين . هذا التحرر لم يكن ملموسا . كان احتلالا . وحين خيم الاحتلال تجمعت نذر الثورة الوطنية الكبرى المعروفة بثورة العشرين .وسيكون التاريخ واعادة قراءة التاريخ العراقي باستمرار فاجعة يبدو ان لا خلاص منها . فالثورة التي اندلعت في الجنوب وانتهت فيه وتحمل وزرها هذا الجنوب مع بغداد ستسرق ويتم ترحيلها الى المناطق التي تمثل السلطة في العراق .اذ حتى اليوم

يتم البحث من قبل السلطة مثلما كان البحث جاريا منذ الستينات لترحيل الثورة من اماكن اندلاعها الحقيقية .كانت ثورة العشرين صدمة بالنسبة لبريطانيا، صدمة لم تفق منها حتى اليوم اذ كرست مفهوما في السياسة الدولية المتعلقة بالعراق حول دور جنوب العراق في صنع الاحداث التي تعتبر استمرارا لتاريخ العراق نفسه منذ السومريين حتى اليوم .

ان اية محاولة لفهم المصير الذي آل اليه تطور الاحداث في العراق الى الوضع الذي عليه الآن، لابد ان تستغرق طويلا في كشف طبيعة المؤثرات التي قادت الصراع السياسي فيه . واذا كان العهد الملكي قد تميز بحد ادنى من الاستقرار في شكل السلطة وفي توزيع الصلاحيات الكبرى توزيعا فيه القليل من التوازن الذي يحفظ التطور السلمي للصراعات السياسية في حدود معينة تقود الى الانفجار في حال الاخلال بها كما حدث في الانقلابات العسكرية التي ظلت محافظة على الشكل الملكي للسلطة وعلى السلطة العليا للملكية، فان الوضع سرعان ما اختلف بعد ثورة الرابع عشر من تموز التي حولت العراق الى جمهورية .

ستبدو دراسة الفكر السياسي العراقي في عهده الجمهوري ناقصة وغير علمية اذا لم ندرس جذورتشكل طبيعة هذا الفكر في العهد الملكي حين بدأ بالتشكل .

لقد بدأ تشكل الفكر السياسي العراقي في خضم مهمات وتناقضات مركبة . ففي الوقت الذي بدأ هذا الفكر يتشكل في اطار قومي بعد الانقلاب الدستوري العثماني فان المهمات السياسية الملحة قد تغلبت على الاطار القومي واصبحت موضوعة الحريات والحقوق اكبر من الهم القومي مثل حرية الاحزاب وحق الحكم الذاتي او الانفصال وحرية الصحافة والبرلمان وغيرها . وبعد الحرب العالمية الاولى ودخول العراق تحت الانتداب البريطاني عادت مثل هذه الحريات والحقوق الى الواجهة وتصدرها حق الاستقلال الذي قام عليه الفكر السياسي العراقي الحديث .مقابل

المطالبة بحق الاستقلال عمدت بريطانيا الى تفريغ هذه الحق من خلال اتباع سياسة تقوم على تغليب الشكل على المضمون . وفي الوقت الذي كانت بريطانياحريصة على الالتزام باللعبة الديمقراطية في بلادها الا انها فرطت بهذا الحرص في مستعمراتها او الدول الواقعة تحت وصايتها وانتدابها .فمن جهة ابقت الطابع العشائري والعسكري مسيطرا على العراق، ومن جهة اخرى جعلت الديمقراطية لعبة لاتتقيد باصولها . فهي ابقت نفوذها بشكل من الاشكال وغضت الطرف او شجعت تزوير الانتخابات او الغاء نتائجها اذا لم تكن موافقه لها والتلاعب بها والابقاء على شكلانية البرلمان وتبعيته للحكومة . كما غضت الطرف عن جميع الاجراءات المنافية للديمقراطية مثل حل الاحزاب او حظر تأسيسها وتعطيل الصحف ونفي المعارضين واعلان حالات الطوارئ وممارسة القمع السياسي من قبل الدولة بمختلف اشكاله .

لقد توصل عدد من السياسيين الديمقراطيين العراقيين الى تصور مفاده انه لايمكن حل المشكلات القائمة بين السلطة والشعب الا باللجوء الى الجيش .

لقد كان خيار العنف مسيطرا منذ البدايات التي ظهر فيها الفكر السياسي العراقي الحديث . وبهذا الخيار وصلت المعارضة العراقية الى السلطة عام ١٩٣٦في اول محاولة من محاولاتها العديدة .واستطاعت المعارضة ان تكرر المحاولة في ظروف دولية مغايرة عام ١٩٤١ حين قام المربع الذهبي المؤلف من اربعة عقداء بانقلاب عسكري آخر اجبر البلاط على الهرب الى خارج العراق قبل ان يعود به البريطانيون الى بغداد .

العهد الجمهوري (عهد الجمهوريات١٩٧٩- ١٩٦٨- ١٩٦٣- ١٩٥٨

لابد للبحث في تاريخ العراق المعاصر ان يتوقف طويلا عند الاحداث السياسية الكبرى خلال اعوام١٩٦٣- ١٩٥٨، واعوام ١٩٩٨- ١٩٦٨وان يأخذ بالاعتبار ان التغيرات الجوهرية عززت من دور الجيش في السياسة واعطت له اليد الطولى في تطور الاحداث عبر الانقلابات ومحاولات الانقلاب المتكررة .

واذا كان العهد الملكي لم يعتمد على الاحزاب الجماهيرية العقائدية، فان الجمهورية قامت اساسا على الصراع بين هذه الاحزاب التي عززت من جانبها دور الجيش باضفاء الصفة الايديولوجية عليه .

الحدث العسكري الاكبر الذي دخل تاريخ العراق الحديث والادبيات السياسية تحت تسمية (ثورة الرابع عشر من تموز ١٩٥٨)، نقل العراق من الملكية الى الجمهورية . لكن هذا الانتقال تميز ايضا بهيمنة الحكم العسكري، وبالصراع على السلطة باستخدام العنف الذي توجته سلسلة انقلابات عسكرية متوالية زعزعت استقرار العراق ، واضعفت فرص تطوره الديمقراطي والاجتماعي .

ان دور الجيش في الحياة السياسية يتضح حتى قبل حدوث الانقلابات والضغوطات التي مارسها على البلاط . انه يتضح قبل تأسيس الدولة العراقية. واكثر من ذلك فان تأسيس الدولة العراقية الحديثة قام على الركيزة العسكرية وليس المدنية .ففي الوقت الذي اصبح فيه الفرع المدني للسياسة العراقية المتمثل في جماعة حرس الاستقلال وقادته جعفر ابو التمن ويوسف السويدي وعلي البزركان ومحي الدين السهروردي ومحمد باقر الشبيبي وعبد الغفور البدري داعيا للاستقلال عن بريطانيا، فانه وجد نفسه في صفوف المعارضة بينما اصبح الفرع العسكري للسياسة المتمثل في الفرع العراقي لحزب العهد وقادته نوري السعيد وجعفر العسكري وطه الهاشمي وياسين الهاشمي ومولود مخلص وجميل المدفعي يويدون بريطانيا ويقودون الدولة .

وبعد اكثر من اربع سنوات على اندلاع الصراع السياسي والعسكري على السلطة، سقطت الجمهورية الاولى، جمهورية عبد الكريم قاسم في بحدث عسكري آخر هو انقلاب ٨ شباط الذي تحالف فيه البعثيون والجيش والعناصر القومية، واستخدم فيه العنف هذه المرة على نطاق واسع، اذ لم تكتف السلطة، ذات الاتجاه العقائدي المحدد باسقاط النظام وقتل

قادته، انما تجاوزت ذلك الى تنظيم حملات ابادة ضد الخصم السياسي تميزت بتشريع هذه الابادة عبر قوانين فورية من الدولة .

اما الحدث الثالث فهو (انقلاب ١٧ تموز ١٩٦٨ الذي اعاد حكم حزب البعث الى السلطة مرة اخرى، بعد ان حكم العراق في انقلاب الثامن من شباط ١٩٦٣.

اذن نحن امام ثلاثة احداث في الواقع ترتبط بتموز ارتباطا مباشرا.

فالشعار الذي جاء به منفذو انقلاب شباط وتموز كان شعار تصحيح انحراف ثورة الرابع عشر من تموز .وبين الحدثين عشر سنوات . وبين الحدث الاول واليوم اربعون سنة تكرست فيها ظواهر سياسية واجتماعية وثقافية عديدة في واقع العراق المعاش . من هذه الظواهر : حكم الحزب الواحد .

غياب الحريات . اشتداد وتيرة القمع الرسمي، تكرر الانقلابات والاعتماد على الجيش كعامل حاسم في انتقال السلطة . بمعنى ما ، تكرست ظاهرة العنف في الحياة السياسية العراقية، وتحولت الجمهورية الى دكتاتورية ارست دعائم التطور المأساوي الذي قاد البلاد الى كارثتين مروعتين : الحرب العراقية الايرانية، وحرب الخليج التي نتجت عن عملية احتلال الكويت من قبل النظام العراقي .والتي نتجت بدورها عن سلسلة من العمليات المتراكمة في تاريخ السلطة في العراق وفي طبيعتها في الثالث والعشرين من آب ١٩٢١ توج فيصل ملكا على العراق، بعد ثورة العشرين التي اندلعت ضد الاحتلال البريطاني . وارتبطت السياسة العراقية بمقتضيات المصالح البريطانية في الشرق الاوسط عبر المندوب السامي البريطاني الذي كان يوجه هذه السياسة عبر المستشارين البريطانيين الذين كانوا يشرفون عمليا على الوضع داخل العراق . وفي هذه الاثناء ارتبط العراق بمعاهدات مع بريطانيا، كانت اهمها معاهدة عام ١٩٣٠ التي كان مهندسها نوري السعيد الذي سيكون منذ هذا العام، وحتى سقوط الملكية عام الف وتسعمائة

وثمانية وخمسين الحاكم الفعلي للعراق وموجه السياسة الداخلية والخارجية فيه . وبعد موت الملك فيصل عام ١٩٣٣ توج ابنه الملك غازي ملكا على العراق، لكنه سرعان ما قتل في حادث سيارة تجمع المواقف التاريخية على انه كان مدبرا بسبب مواقف الملك غازي من بريطانيا وحلفائها في الحكم العراقي الملكي بسبب مواقفه من بريطانيا ونوري السعيد ومطالبته بضم الكويت وانشاء اذاعة خاصة لهذا الهدف .

وامسك الوصي على العرش، الامير عبد الآله بمقاليد الامور، مع حليفه نوري السعيد حتى في السنوات التي توج فيها فيصل الثاني، ابن الملك غازي، ملكا على العراق عام ١٩٥٣، وحتى اندلاع ثورة الجيش في الرابع عشر من تموز عام ١٩٥٨، هذه الثورة التي ساندها الشعب والاحزاب العراقية المعارضة لسيالسة الحكم الملكي في العراق .

لكن ثورة الرابع عشر من تموز سرعان ما وقعت ضحية الصراع على السلطة بين الاحزاب المتصارعة عبر اجنحتها العسكرية والتنظيمية في المؤسسات الادارية والنقابات . وشهد العراق صراعا سياسيا مكشوفا عاشه الشارع العراق يوميا في نهاية الخمسينات بين الشيوعيين والبعثيين والقوميين، كان، في جزء كبير منه، انعكاسا للحرب الباردة، على المستوى العالمي، بين المعسكرين الغربي والشرقي في تلك المرحلة، حيث سادت مصطلحات «عملاء موسكو » ضد « عملاء امريكا » في صراع الشارع العراقي .

وسقطت ثورة الرابع عشر من تموز يوم الثامن من شباط عام ١٩٦٣ على يد حزب البعث وحلفائه من القوميين المدنيين والعسكريين، وارتدت حملات القمع هذه المرة طابعا رسميا، اذ مارست الدولة العراقية، لاول مرة، وبشكل واسع، سياسة ابادة جماعية بسبب الخلاف السياسي والخلاف في الرأي .

وبعد ثمانية اشهر، في تشرين الثاني / نوفمبر انفكت عرى التحالف بين حزب البعث وحلفائه في انقلاب يوم الثامن عشر من تشرين الثاني الذي

ابعد فيه البعثيون عن السلطة واستلم الحكم الاخوان عارف : عبد السلام عارف الذي قتل في حادث طائرة هليوكوبتر وهو في زيارة الى البصرة في جنوب العراق في نيسان عام ١٩٦٦ فجاء بعده اخوه رئيس الاركان العسكرية عبد الرحمن عارف حسما للنزاع على السلطة بين المدنيين بزعامة رئيس الوزراء المدني الوحيد في عصر الجمهورية عبد الرحمن البزاز ومجموعة العسكر المتعددة الزعامات . واطاح تموز ١٩٦٨ بعبد الرحمن عارف في انقلاب سمي بالابيض لسهولة تنفيذه حيث دخل المتآمرون الى القصر الجمهوري واعتقلوا رئيس الجمهورية وسفروه الى تركيا بعد ان لبوا دعوة عشائه في الليلة السابقة للانقلاب .

نحن اذن امام ظاهرة اولى هي استخدام العنف في نقل السلطة . هذه الظاهرة التي تطلب لديمومتها استمرار العنف نفسه كمحتوى للتطورات وليس شكلا لها فحسب. وهذه الظاهرة لم تقتصر على العسكر منذ ولادتها في انقلاب بكر صدقي الذي استخدمه مدنيون ديمقراطيون لم تنفع مقاومتهم السياسية للحكم العسكري المغلف برداء مدني فجاءوا على فوهات البنادق والمدافع حيث كان اب الديمقراطية في العراق الحديث كامل الجادرجي رئيس الحزب الوطني الديمقراطي واحدا من الذين تحالفوا مع العسكر للمجئ الى السلطة هو وجعفر ابو التمن رئيس الحزب الوطني العراقي المناهض لبريطانيا آنذاك . تلك كانت بداية الصورة الديمقراطية في العراق، وتلك كانت بداية ركوب الاحزاب لظهور دبابات الجيش للوصول الى السلطة .وكأن شعار «ما اخذ بالقوة لايرد الا بالقوة» قد حكم المعادلة السياسية في العراق المعاصر اذ لم يكن ينتزع هذه السلطة غيرالقوة المتمثلة بالقوات المسلحة في الثلاثينات بدأت الاحزاب تحل محل العشيرة كوحدة اجتماعية للارتباط والتجمع والولاءولم تكن هذه الاحزاب ذات روية ايديولوجية شمولية تعمد الى تذويب الولاءات في ولاء ايديولوجي واحد ولذلك لم يعكس التركيب العشائري نفسه في الدولة والجيش والجهاز

البيروقراطي عبر التركيب الحزبي . كان الحزب في الثلاثينات ذا هدف وطني واحد: تحقيق الاستقلال والحريات . هذا الهدف لم يكن طبقيا ولا ايديولوجيا ولا قوميا ولا دينيا ولذلك استطاع ان يلف الشارع العراقي حوله ويجعل من النضال السياسي نضالا وطنيا .

والعشيرة نفسها كانت منقسمة على هذا الاساس الوطني . فالعشائر وطنية بقدر مضيها وراء الاهداف الوطنية وعميلة بقدر وقوفها ضد الاستقلال .وكان تاريخ الملكية في العراق في الجزء الاكبر منه تاريخ الصراع مع العشائر التي كانت تمثل واجهة سياسية لتحالف مع رجال الدين والمرجعيات الدينية . وهذا التحالف انتج الردود الطائفية للسلطة وانتج نزع الهوية الوطنية العراقية عن العناصر المحركة لهذا التحالف .ان الطائفية السياسية هي احدى اكبر الادوات التي ارسى دعاءمها الحكم الملكي في العراق وعمق هذه الدعائم فرع عسكري من السطة نشأ مواليا للدولة العثمانية في صراعها ضد الدولة الصفوية .

لقد نشأت الطبقة الوسطى في خضم صراع الدولة مع العشيرة والمرجعية . وفي الوقت الذي كانت الدولة تحاول المساعدة على انشاء طبقة اقطاع حديثة تتميز بنمط جديد كانت الطبقة الوسطى تنشأ بفعل عوامل تكون الدولة الحديثة نفسها ، هذه الدولة التي تحتاج الى جهاز بيروقراطي وتكنوقراطي كما تحتاج الى السوق والتجارة والمعارف والافكار .وكانت الدولة نفسها تغذي نشوء الطبقة الوسطى على الرغم من انها لم تغذ نشوء افكارها الليبرالية بشأن الاستقلال والقضايا الاجتماعية.لكن هذه الطبقة التي كانت تتشكل من تمازج وذوبان وفرز وصعود طبقي مرة واحدة ، كانت تصطدم بوسائل العنف التي شكلت مظهرا ومحتوى للتطور السياسي والاجتماعي في العراق الملكي . وهكذا لا نجد انه من الغريب ان تضطر الطبقة الوسطى لتبني مظاهر العنف هي نفسها ايضا في سلوكها السياسي وافكارها معا كرد فعل على العنف الرسمي . وهكذا عبرت هذه الطبقة

عن سلوكها العنفي في اليوم الاول لثورة الرابع عشر من تموز واستمرت تعبر عنه لاحقا ايضا. وحين سقط عبد الكريم قاسم مضرجا بدمائه سقطت ثلاثة تماثيل سيئة الصنع في ثلاثة محافظات عراقية. اما حين سقط الملك فيصل الثاني مضرجا بدمائه في مدخل قصر الرحاب صبيحة الرابع عشر من تموز فقد سقط تمثال جده الملك فيصل الاول بملابسه العربية وهو يمتطي صهوة جواده في الصالحية امام الجسر قرب مبنى الاذاعة والتلفزيون وهو تمثال حسن الصنع لمثال ايطالي. اسقطته الجماهير الحاشدة في فورة غضبها . لم يكن العمل مبررا . فالتمثال لم يكن رمزا للسوء . وفي صبيحة اليوم نفسه سقط تمثال آخر لايبعد عنه سوى مائتي متر مصنوع من الغرانيت الاسود للجنرال مود فاتح بغداد في الحرب العالمية الاولى . كان يمتطي هو الآخر صهوة جواده بملابسه العسكرية امام السفارة البريطانية في بغداد .لقد كان التمثالان يرمزان لنظام حكم قضت عليه الجمهورية التي بدأت بثلاثة تماثيل سقطت وانتهت بمئات من التماثيل لحاكم مستبد ينتظر هو الآخر ان تسقطبسقوط الاستبداد .

اننا نرى عبر صلابة التماثيل، وعبر صلابة الحكم الدكتاتوري شفافية العناصر التي قام عليها الحكم : التمييز كان اول تلك العناصر .

سواء التمييز القومي، حيث تمتعت ، في الدولة الملكية العربية، العناصر ذات الاصول والولاءات التركية بالنفوذ السياسي والاجتماعي والاقتصادي، وتمتعت العناصر ذات الاصول الطائفية بالنفوذ نفسه، فيما كان العراق ومايزال ضحية لتركيبته تلك التي قادت الى تضييق هامش الطائفة وهامش القبيلة وهامش الحزب وهامش القومية الى الدكتاتورية الفردية التي لاينازعها الا الشعب كله .

الانتفاضة المحرّمة شبح الشعب المتحرر من صدام يخيف الامريكان مباركة امريكية صامتة لأبادة الشعب العراقي من قبل النظام :

لعل من الامور الصعبة، البحث عن العوامل المضادة لانتفاضة كبرى لم تحقق نفسها وتتحول الى سلطة سياسية جديدة . فالعناصر المضادة غالبا ما تكون مبهمة او غير مرئية او مرئية بنصف الوضوح . في حين تكون عناصر الانتصار، المادية، محسوسة نسبيا .

هنا، لانحاول ان نبحث استراتيجية الانتفاضة العراقية . ولانبحث العناصر التي ادت الى فشلها داخليا . فهي ، واجهت، بشكل واضح قوى عديدة مضادة تكونت من الجيش الضارب المتمثل بقوات الحرس الجمهوري، واجهزة القمع المتعددة لنظام قام اساسا على قوتها وتحركها السريع . واذا درسنا دور مختلف اجهزة النظام في قمع الانتفاضة، فاننا سنلجأ الى دراسة طبيعة العلاقة بين اجهزة النظام المتعددة . فهذه الاجهزة لاترتبط في شبكة علاقات ادارية هرمية بعضها ببعض او بالجهاز الحكومي. انما ترتبط بشكل مباشر بشخص رئيس الدولة او باحد اقاربه الذي يعود بدوره للارتباط المباشر برئيس الدولة نفسه . وهذا يعني ان سلطة هذه الاجهزة اعلى من سلطة الحكومة من جهة، وتملك حق قمع ماعداها من اجهزة حسب امر الرئيس من جهة اخرى، الامر الذي يمنحها سلطة مادية ومعنوية في نفس الوقت . وقد وظف نظام صدام حسين السلطة المعنوية - الى جانب السلطة المادية - لكل الاجهزة المرتبطة به على عموم الشعب وعلى بعضها البعض ايضا. وقد استدعت السلطة المادية والسلطة المعنوية لهذه الاجهزة تزويدها بمختلف الاسلحة الضاربة عسكريا وامنيا، وتزويدها بمختلف الصلاحيات غير القانونية . وقد تجلت القوتان المادية والمعنوية لهذه الاجهزة بشكل واضح . فقوات الحرس الجمهوري التي تمت المحافظة عليها

طوال حرب الخليج الثانية وتخلت عن دورها الدفاعي في الحرب اعطيت اوامر بالتقدم نحو المنتفضين . ولكن قبل بحث اجهزة الدولة في ضرب الانتفاضة لابد من التعرض للوضع الداخلي والاقليمي، او بالاحرى الدولي، وبشكل خاص الامريكي باعتباره قائد قوات التحالف وصاحب القرار في تحركها .

فقد تم بعد توقيع معاهدة انتهاء الحرب في صفوان عزل الوضع الداخلي العراقي عن تطور مجرى الحرب ونتائجها ، وتم التركيز على اضعاف الدور الاقليمي والدولي الذي يمكن ان يقوم به النظام العراقي . فتم استثمار نتائج الحرب على صعيد تدمير الاسلحة الاستراتيجية او التي اطلق عليها اسلحة الدمار الشامل، وعلى تشديد الرقابة على اعادة تسليح العراق او اعادة صناعته الحربية الى العمل، وعلى منعه من استثمار تصدير النفط لاضعافه اقتصاديا وضمان عدم الصرف على اعادة التسليح . وبترك الوضع الداخلي على ما هو عليه يكون التحالف الدولي قد انجز مهمة تدمير العراق وترك شعبه لمصيره المؤلم تحت رحمة دكتاتورية تجمع بين العقلية المتخلفة والسلاح المتطور ، على الرغم من ان التحالف الدولي وظف الوضع القمعي الداخلي وانعدام حقوق الانسان في العراق لصالح الاعداد للحرب .

عوامل دولية واقليمية:

الخوف من المستقبل هكذا لعب الوضع الدولي دوره ضد الانتفاضة .

وبهذا الدور السلبي تكون اجهزة نظام صدام قد استعادت زمام المبادرة واستلمت جرعة من القوة الداخلية لمواصلة ابادة الشعب العراقي على مرأى من المجتمع الدولي الذي حمل معداته الحربية ورحل تاركا العراق الداخلي نهبا لمصيره المعروف . فالانتفاضة، كانت عمليا، استمرارا للحرب وردا على النظام والهزيمة والتدمير في وقت واحد . ومعنى هذا ان انقطاع علاقاتها الدولية مع استمرار نتائج الحرب على النظام جردها مباشرة من الدعم السياسي الدولي الذي يمكن ان ياخذ الصفة القانونية التي تمتع بها اثناء الحرب، بغض النظر عن شرعية هذه الصفة من الناحية السياسية،

فالامم المتحدة اصدرت قرارات ضد النظام رسمت الارضية (التي اتخذت الصفة القانونية الدولية) لشن الحرب، لكن هذه القرارات لم تتحرك ابدا لوقف الابادة الجماعية التي واجهتها الانتفاضة من قبل النظام بنفس الصفة او غيرها .

وعلى المستوى الاقليمي سقطت الانتفاضة في خضم التقديرات الهلعة التي خيمت على بعض الدول . فالانتفاضة التي انطلقت من الجنوب انطلقت معها منذ البداية رائحة الشيعة الذين يشكلون اغلبية سكان العراق من جهة والمجموع العام لسكان المنطقة الجنوبية من العراق من جهة اخرى. كان هذا يعني مشاهدة صدام حسين يقضي على الانتفاضة وعدم مشاهدة هذه الانتفاضة على كرسي السلطة السياسية في العراق . فضلا عن ذلك كانت ثمة استحقاقات لم يدفعها نظام صدام حسين بعد . استحقاقات مالية وسياسية كبيرة . اضافة الى ذلك ، كان مصير العراق في المستقبل مايزال مجهولا بالنسبة للجميع . فاشهر الاعداد الستة للحرب واسابيع الحرب ماكانت كافية لرسم معالم واضحة عن البديل السياسي، ولا كانت كافية لرسم التنبؤات اللازمة المدعومة عادة في مثل هذه الحالات بدراسات احصائية وجغرافية وتاريخية وسياسية وعرقية وثقافية، الامر الذي استكمل بشكل ما في السنوات اللاحقة من قبل الامريكيين .

في مثل هذا المناخ اندلعت الانتفاضة وحيدة، عزلاء من الحماية .

وكانت هذه الصورة لمثل هذا المناخ واضحة امام اعين النظام الذي لم يلملم بعد اوراق الهزيمة ولم يتمكن حتى من جمع جيشه المبعثر وقادته المختفين المعزولين بعضهم عن البعض الاخر وعن قيادتهم . فالحرب الخارجية كانت موجهة لكسر شوكة البلاد ولم تستهدفهم شخصيا ، في حين ان انتفاضة بحجم الانتفاضة العراقية ماكانت الا من نوع الحروب الداخلية التي يصبح فيها مثل هؤلاء القادة جزء من السلاح الابيض . هكذا نهض الحرس الجمهوري من كبوته امام العدو الخارجي ليتوجه كاملا ، هذه المرة

ليستعيد سلطته العسكرية وسلطته المعنوية المنكسرتين امام العدو الخارجي على حساب الشعب العراقي . كانت الحرب الخارجية حربا ضد امكانيات العراق وضد وجوده في الكويت، وكان واضحا ان انتهاء هاتين المهمتين قد اكد ان النظام باق وان دور الحرس الجمهوري والقوات الخاصة واجهزة القمع المتعددة قد بدأ .

حول موقف الجيش العراقي :

المسؤولية الوطنية كشفت الانتفاضة ان الجيش العراقي في ظل نظام صدام حسين ليس جيشا للانقلابات وليس جيشا يحمي مصالح العراق .وهذا لاينطبق على افراده، وانما ينطبق على الجيش كمؤسسة . ومهما خففنا القول، واردنا كسب الجيش في صف المعارضة لنظام صدام حسين فاننا لايمكن ان نقفز على تلك الحقيقة المرة والتغافل عن دورها السلبي . فجيش وطني يتحمل هزيمة مخزية بسبب قيادته ولايتحرك لاسقاط هذه القيادة يظل جيشا يتحمل مسؤولية وطنية تاريخية امام الشعب . هذا لايعني بالطبع ان الروح الوطنية لم تسكن اجساد عدد من ضباطه وغالية جنوده . بيد ان هذه الحقيقة ايضا لاتعفي هذا الجيش من المسؤولية الوطنية التاريخية . واذا ما قيمنا التاريخ بشكل حيادي فيجب ان نقيم العناصر التي اشتركت في هذا التاريخ بشكل حيادي ايضا بعيد عن الشعارات او الكسب السياسي او العواطف. ومعنى ذلك ان الجيش العراقي في فترة الحرب وخلال الانتفاضة وقف ضد الشعب العراقي وساهم في تدمير ماتبقى من البلاد التي دمرتها الحرب . وهذا الاستنتاج ليس انتقاميا او منحازا . وعلينا ان نعرف ان تشكيل هذا الجيش وتركيبه والتدخل في تعديل طبيعته وتركيبته باستمرار من قبل صدام حسين كان يستهدف حماية صدام ونظامه وليس حماية البلاد .

وكانت هذه الاهداف واضحة امام جميع الضباط الكبار والصغار الذين يشكلون قيادات هذا الجيش . ومع هذا فان الفرصة كانت ذهبية بجميع المقاييس امام هؤلاء الضباط خلال اندلاع الانتفاضة وقبلهالحسم

الموقف ضد نظام صدام حسين وتغيير السلطة . ولكن لم يفعل اي منهم ذلك . وهذه نتيجة واضحة لانحياز قيادة الجيش الى النظام على حساب الاهداف الوطنية ومصالح الشعب العراقي . واذا ما اشتركت قوات عديدة في مواجهة الانتفاضة وانهزمت فان ذلك كان بسبب الروح المعنوية المنحطة لدى هذه القطعات بعد الهزيمة الكبرى في الحرب . وكان الهدف واضحا وهو ان الانتفاضة قد فتحت الباب امام الجيش ليستعيد كرامته وسيادة الوطن باخذ زمام المبادرة والتوجه تماما بشكل منظم ضد النظام .

هذا لايعني انه لم ينضم عدد محدود من الضباط الى الانتفاضة محكومين بشتى العوامل الوطنية المختلفة . ولكن انضمامهم كان عشوائيا ، وهو فردي اكثر منه عسكري منظم ولذلك لم ينشق الجيش العراقي. وتلك حقيقة علينا الاعتراف بها .وبالمقابل كانت الانتفاضة عزلاء من الناحية السياسية . فالمعارضة المنظمة ، خارج العراق، كانت معزولة عن التفاعل السريع مع الانتفاضة وقيادتها. فمؤتمر بيروت كان تمييعا للانتفاضة. فبدل ان تنتقل قوى المعارضة الى الداخل المحرر الثائر انشغلت في اجتماع استثمر اعلاميا اكثر مما استثمر سياسيا وعسكريا . ولم يعلن عن التوجه الى داخل البلاد الا في يوم ٢٣ / ٣ اي بعد عشرين يوما من الانتفاضة وهي مدة طويلة جدا في حدث ثوري مثل هذا ، وكانت الصحف قد ذكرت تصريحات لبعض الزعماء السياسيين العراقيين، من الاكراد خاصة، انهم بانتظار سقوط الموصل بيد الثوار لاعلان حكومة مؤقتة في الوقت الذي سقطت فيه البصرة والناصرية منذ اليوم الاول للانتفاضة، وهو ما يكشف انعدام الثقة وقلة التبصر بالاحداث وغياب البرنامج الموحد لدى المعارضة العراقية التي عولت على المظهر الاعلامي لمؤتمر بيروت . الذي كان في جزء منه يعني ايضا ان الدول الاقليمية والغربية كانت تسير في اتجاه آخر بعيدا عن سياق الانتفاضة الشعبية. وهنا ايضا كانت الرسالة واضحة لنظام صدام الذي امعن في البطش فاستخدم اسلحة الدمار الشامل في الداخل ضد النجف

وكربلاء والبصرة والناصرية والحلة واربيل والسليمانية وكركوك دون ان يصدر احتجاج عالمي يوقف استخدامها ضد ابناء الشعب . واكثر من ذلك فانه في هذا اليوم بالذات ظهرت الصحف في شتى بقاع العالم تغير عناوينها السابقة، فبدل المانشيتات التي تتحدث عن انتشار الانتفاضة وقرب سقوط النظام، طلعت الصحف بعناوين تتحدث عن الاعداد الهائلة للنازحين العراقيين الذين يواجهون خطر الموت من قبل الطائرات العراقية التي راحت تقصف طوابير الفارين من الجحيم . وفي هذا اليوم خرجت صحف العالم تتحدث عن مدينة كربلاء التي وصفت « بانها تبدو وكأنها خارجة من زلزال حيث الجثث الملقاة وآثار الدمار والخراب » بعد ايام من الهجوم عليها من ثلاثة محاور من قبل قوات الحرس الجمهوري اثر قصفها بالمدافع والصواريخ وقذائف الدبابات والطائرات لمدة ثلاثة ايام متواصلة . وهي صورة كانت نموذجا للمدن العراقية التي شاركت في الانتفاضة . وفي هذا اليوم اعلن عن اعتقال الامام الخوئي بعد القصف والهجوم على النجف وانزال قوة كوماندوز على بيته قادت الامام المسن المتعب والمريض على انقاض الجثث التي سقطت امام بيته وحوله وفي شوارع المدينة الثائرة . وكان اعتقال الخوئي رمزا كبيرا من رموز القضاء على الانتفاضة ،فقد كان هذا المرجع الديني قد اصدر تعليمات كانت بمثابة القرار السياسي للادارة الجديدة للبلاد او لما تحرر منها من اماكن من يد النظام .

اذن نحن امام قوى خارجية متعددة، مجموع مواقفها كان يرسم معالم الصورة التي تم بها قمع الانتفاضة . وبدون الاطلاع على هذه المعالم لانستطيع ان ندرك لماذا استشرس النظام في قمع الانتفاضة التي كانت غير مرغوب بها اقليميا ودوليا .

توضح هذه المعالم ايضا النتائج المأساوية الكبرى التي آلت اليها عملية قمع الانتفاضة : تدمير مدن، ومدن مقدسة لها قيمتها الروحية المعنوية وقيمتها التاريخية والثقافية والاجتماعية . مقابر جماعية لقتلى واحياء في كل

درب ومنعطف مر بهما جيش صدام في تقدمه ضد الانتفاضة . اختطاف رموز دينية مرجعية لها ثقلها الروحي والاجتماعي . انتهاكات لامثيل لها في التاريخ المعاصر لحقوق الانسان . موجات نزوح بشري كبرى تذكر بسبايا التاريخ القديم . وكانت صورة النزوح الكردي ماثلة امام بصر العالم بمليونين من الاطفال والنساء والشيوخ ومشاهد حزينة مؤثرة وسط الثلوج والجبال . كل ذلك لم يستثمر ضد نظام صدام حسين الخارج من الحرب مهزوما ومهزوزا ، فكأن السماح له بقمع الانتفاضة كان مطلوبا لاعادة اعتباره في الداخل واعادة تأهيله كنظام قمع داخل حدوده .

كانت الانتفاضة اذن استمرارًا للحرب . استمرارا حتى من ناحية الرغبة في القضاء على بقية القوى الفاعلة في الداخل، وعلى اعادة التوازن الديموغرافي التاريخي الذي يحصي اغلبية شيعية خارج النظام السياسي، وقومية كردية تكافح من اجل حقوقها القومية . وكانت الانتفاضة استمرارا للحرب بالسماح للنظام لابادة ما تبقى من النسيج الثقافي الذي يحمي الشخصية العراقية ومن اللحمة الروحية التي لم تستطع طائرات الحلفاء تمزيقها .واذا كان الرئيس الامريكي جورج بوش، قد استخدم خطابا سياسيا خادعا واوحى للعراقيين ان اسقاط صدام هي مهمتهم التي لن تجد معارضة دولية او منعا من قوات التحالف، فاننا نستطيع القول، دون ان نقع بوهم نظرية المؤامرة الشائع، بان الانتفاضة وقعت فعلا ضحية لمؤامرة كبرى دفع ومايزال يدفع ثمنها الشعب العراقي الى اليوم . مؤامرة صمت ورضى وقبول امام انظار ومسامع العالم كله، حيث كانت جثث العراقيين المحترقة والممزقة تظهر على شاشات التلفزيون دون ان يتحرك احد لايقاف المذبحة . كان الرئيس الامريكي السابق جورج بوش يصرح في هذه الاثناء بمكر وخديعة ان مايحدث في العراق يجب تسويته بين الشعب العراقي والحكومة العراقية . ولقد تمت هذه التسوية حقا بما استهدفته السياسة الامريكية في العراق .

البيانات الفرنسية التي صدحت اثناء الحرب بانباء الغارات على قوات الحرس الجمهوري كانت خادعة . وبالمناسبة لا احد يدري لماذا اختصت فرنسا ، الصديقة الحميمة للنظام، ولصدام حسين بالذات، بقصف القوات الاثيرة لدى صدام حسين . هذه البيانات لو صحت لكان الحرس الجمهوري اثرا بعد عين كما يقول التشبيه البلاغي . لكن ما ان انتهت الحرب حتى نهضت هذه القوات من رمادها الوهمي، حيث تبين انها لم تصب بعمق، وصبت جام غضبها على العراقيين . البيانات الامريكية التي انهالت بتدمير القوات الجوية اتضح انها تركت في اتفاقية صفوان موضوع استخدام الهليوكوبترات، التي اتضح انها لم تصب وانها سليمة، بيد صدام حسين ليستخدمها ضد الانتفاضة . سلاح الدروع تبين انه هو الآخر سليم معافى يستطيع التقدم في ازقة المدينة الدينية التاريخية كربلاء.الازقة الضيقة التي دمرتها الدبابات لكي لاتعيق تقدمها ضد الثوار .الصواريخ البعيدة المدى والتي وصفت بانها من اسلحة الدمار الشامل، والتي كانت محور القلق في حرب الخليج، اخرجت واطلقت على المدن العراقية المنتفضة فهدمت الاحياء على الاحياء .

كل ذلك ولا يستطيع احد ان يقرر ما اذا كان ذلك مؤامرة حقا حتى لايصاب بعدوى الاتهام بنظرية المؤامرة . كان قمع الانتفاضة وابادتها اذن استمراراً للحرب ومطلباً يتمم ما عجز الحلفاء عن انجازه، وهو قتل وابادة الروح العراقية المناهضة للدكتاتورية والتي تثأر من الهزيمة في الحرب، وتدمير البلاد وتمزيق جيشها واهانته بالشكل الذي ظهر فيه على شاشات التلفزيون العالمية وافراده يقبلون احذية الاعداء .كانت الانتفاضة في انطلاقتها الاولى رفضا وطنيا لهذا الواقع الذليل، وتعبيرا اوليا عن الاحتجاج لكرامة الجيش، وكان ذلك يعني احتجاجا على نتائج الحرب، احتجاجا على المكاسب اللاانسانية التي حصل عليها الحلفاء جراء تدمير البلاد وابادة قدراتها الاقتصادية والاجتماعية وممتلكاتها واضعافها عسكريا ووضع

جميع هذه القدرات تحت رقابة الولايات المتحدة عبر قرارات مجلس الامن من جهة وعبر نتائج الحرب من جهة ثانية .

المطلوب فوراً :

اختلال موازين القوى من الطبيعي ان تكون قدرات الثوار المنتفضين اقل مستوى وحجما بالقياس الى قدرات نظام دكتاتوري مسلح تسليحا حديثا. خاصة اذا كان مثل هذا النظام يستخدم هذه القدرات دون معارضة دولية حاسمة . واذا كانت البصرة ومدن اخرى مثل الناصرية والعمارة والحلة والنجف وكربلاء وغيرها قد سقطت بايدي الثوار في الايام الاولى وهم باسلحتهم الخفيفة، واحيانا بحماسهم وشعاراتهم وتجمعاتهم فان ذلك يعني ان الروح المعنوية للثوار كانت العامل الحاسم الاول وان الروح المعنوية للنظام السياسي كانت منحطة الى مستوي الغياب تقريبا . وهذه المفاجأة هي التي لعبت دورا سلبيا بعد ايام من تطور الانتفاضة . فقد اتضح ان تقدمها بهذا الشكل السريع يعني وصولها الى سدة السلطة السياسية . وسيكون من العبث تفسير خسارة الانتفاضة وكأنه نتيجة لبعض الممارسات البشعة التي ارتكبت من البعض . فهذا يعني بالمقابل تفسيرا كأنه يتضمن ان نجاح النظام الدكتاتوري في قمع الانتفاضة جاء نتيجة لممارساته الانسانية تجاه المنتفضين او تجاه الشعب العراقي . واذا كنا امام تفسير لفشل الانتفاضة في تحقيق هدفها في اسقاط النظام فهذا التفسير يكمن في اختلال موازين القوى السياسية والعسكرية . وقد سبق ان بينا كيف ان الموازين السياسية الاقليمية والدولية انضمت بصمت الى جانب النظام ضد الانتفاضة وتركتها عزلاء سياسيا . والآن سنبين كيف ان الاختلال في موازين القوى العسكرية قام على ركيزتين الاولى هي الركيزة السياسية الاقليمية والدولية التي سرعان مافقدتها الانتفاضة وانحازت الى جانب النظام .والثانية هي التفوق العسكري الذي استثمر، الى جانب القوة المادية، القوة السياسية التي تخلت عن دعم الانتفاضة .

منذ البداية كان الحرس الجمهوري قوة امنية ضاربة داخليا اكثر مما هو قوة عسكرية دفاعية للخارج . وقد كان الحرس الجمهوري يستمد موقعه المعنوي ايضا من كونه رأس الحربة الضارب خارجيا ايضا . فهو يفتح الطريق الاول امام قوات الجيش بضربات خاطفة ويعود الى قواعده محققا هدفين : الاول خارجي وهو ضمان التنفيذ الحاسم والسريع لاوامر قيادة النظام، والثاني داخلي وهو ارهاب الجيش العراقي ويتحقق عبر تحقيق الهدف الاول . وهكذا كان الحرس الجمهوري جيشا فوق الجيش العراقي .

وقد اتضح في الحرب العراقية - الايرانية وفي غزو الكويت ان الحرس الجمهوري ليس جيش العراق وانما هو جيش صدام حسين شخصيا .

ومعنى ذلك ان اعداده يتم وفق الهدف الاساسي وهو حماية رأس النظام مما يتطلب نفس المواصفات التي يقوم عليها رأس النظام عائليا وعشائريا وطائفيا وثقافيا . وقد عكس صدام حسين ثقافته وطبيعة تفكيره ومستوى فهمه وطريقة تعامله مع الامور على هذا الجيش المستقل . وبطبيعة الحال فان استخدام الحرس الجمهوري لمواجهة الانتفاضة لم يكن موضع شك في وضع خطير كالذي نشأت فيه الانتفاضة . فهذا الوضع كان يستدعي منطقيا ان تنحاز قوى الجيش المهزوم لموقف الثوار المنتفضين او يستدعي الشك بولائها المطلق لقمع الانتفاضة وصيانة النظام .خاصة وان عددا ملموسا من جنود الجيش قد انضموا الى الانتفاضة وتبعهم عدد محدود من بعض الضباط الشيعة . وفي الوقت الذي غاب فيه كبار القادة العسكريين عن الميدان في فترة الحرب، فانهم سرعان ماظهروا في مواجهة الانتفاضة .وقاد قوات الحرس الجمهوري حسين كامل المجيد صهر صدام حسين وابن عمه والمسؤول عن الصناعات الحربية، وبهذا يضيق صدام حماية نظامه ويحصرها على افراد دائرته المقربة .ولكي يضمن بذلك ايضا عدم التساهل في قمع الانتفاضة باستخدام مختلف اساليب الابادة الجماعية وتدمير المدن واحراق المنشأت التي يحتمي بها الثوار .وفي مواجهة الانتفاضة تحولت

شعارات النظام، وظهر شعار طائفي خطير يستهدف القضاء على الشيعة حين كتب على الدبابات شعار السلطة (لاشيعة بعد اليوم) الذي تضمن في محتواه الابادة الجماعية للشيعة، وكان هذا الشعار يستهدف ايضا فصل الانتفاضة عن مجموع الشعب العراقي من جهة ولكي يضمن عدم التجاوب من قبل الضباط والجنود والمواطنين من الطوائف الاخرى معها، ورسالة واضحة لبعض الدول الاقليمية والغرب، من ناحية وضع ايران الشيعية في دائرة الانتفاضة، بان السماح بقمع الانتفاضة سيكون متجاوبا مع المصالح الاقليمية والدولية من جهة، وشقا لموقف المعارضة العراقية من جهة اخرى .

الاهداف الاولى : اهداف مشتركة

الاحداث التي شهدتها الانتفاضة لم يكن بالامكان تجنبها .

وسيكون من القسوة وعدم الانصاف بمكان وصف اعمال الانتفاضة بانها اعمال انتقامية رغم القسوة التي رافقت بعضها . فالنظام لم يكن ممثلا في الجيش فحسب . كان ممثلا بافراد حزب البعث الذين يشكلون سياجا امنيا قمعيا للنظام، وكان اسقاط هذا النظام يتطلب التعرض لتهديم هذا السياج . وكان الجيش الشعبي هو الآخر سياجا امنيا قمعيا لهذا النظام، وكان اسقاط النظام يستدعي اعلان الحرب على مثل هذا الجيش، وسيكون من المبالغة تماما القول ان على الثوار ان يفرزوا في ايامهم الاولى بين من يحاربهم راغبا وبين من يحاربهم مضطرا تحت طائلة الخوف من النظام . فالانتفاضة بجوهرها هي كسر لحاجز الخوف هذا . اما الاجهزة الامنية المختلفة فهي سياج النظام الاقرب من سياجي افراد الحزب وافراد الجيش الشعبي، ولايمكن الاطاحة بالنظام دون المرور على هذه الاسيجة المتعددة والاصطدام بها، وبالتالي لايمكن باي حال التوجه نحو قمة السلطة دون تجريدها من اسلحتها الضاربة هذه . وهذا لايعني بالطبع ان الامور ستكون عادلة مائة بالمائة . فالقمع الدموي الذي شاركت فيه هذه الاجهزة ضد الشعب، واولها مسؤولية هذه الاجهزة عن اعدامات واعتقالات

وتقارير امنية ذهب ضحيتها آلاف الناس وعمليات دهم للسوق الى جبهات الحرب وتنفيذ اعدامات الفارين من الخدمة العسكرية طوال سنوات الحرب مع ايران وممارسة الجرد الامني المستمر للبيوت ومايرافقه من انتهاكات وغير ذلك من اجراءات قمعية واسعة جعلت هذه الاجهزة هدفا لبعض عمليات الانتقام العشوائية .واكثر من ذلك فان اخبار ويوميات الانتفاضة تدلل على مقاومة من قبل هذه الاجهزة من مقراتها . ولذلك كان الاستيلاء على مقرات حزب السلطة ومقرات اجهزة جيشها الشعبي ومقرات امنها واستخباراتها التي تملأ المدن هدفا اوليا ومباشرا للتقدم .خاصة وان جميع هذه الاجهزة وجميع هذه المقرات مدججة بالسلاح بمختلف اصنافه . وانه ذو دلالة عميقة ان نجد ان اصطدام الثوار كان مع هذه الاجهزة ولم يكن مع قوات الجيش، قبل ان يتدخل الحرس الجمهوري للتصدي للانتفاضة .فمشكلة الشعب العراقي كانت ومازالت مع النظام والطغمة الحاكمة وليس مع الجيش. واذا ذهبنا اكثر من ذلك، قلنا ان الشعب المنتفض كان يعول على دور الجيش في احداث انقلاب سياسي وهو الدور الذي يعرفه العراقيون من خلال التجارب العديدة التي جعلت التغيير السياسي معتمدا على الجيش .

غياب التنظيم المركزي وغياب التسليح الثقيل وغياب خطة عسكرية منظمة سمح لقوات الحرس الجمهوري المتفوقة اصلا ان تتفوق باسلوب الدمار الشامل .لم يكن في قوات الحرس الجمهوري مبدأ ديني او طائفي او انساني او اخلاقي يحول دون الابادة الشاملة للسكان والبيئة والمساكن والاضرحة المقدسة والاماكن الاثرية والجوامع والثقافات المنعكسة في المكتبات الدينية الاثرية والابنية و المقدسات العديدة . وبانعدام هذا المبدأ كان لقوات الحرس الجمهوري ان تستخدم اساليب انتقام جماعية طالت حتى المستشفيات . كان الولاء لصدام حسين يجسد نفسه في القسوة المتناهية، وفي اتساع اساليب الانتقام والابادة الشاملة، وساعد على ذلك انعدام اي احتجاج دولي، لا من الرأي العام، ولا من الحكومات، ولا من

منظمات حقوق الانسان، ولا من المنظمات الانسانية الاخرى . ففي الوقت الذي امعن النظام في تدمير المدن وابادة المواطنين وقتل النساء والاطفال والشيوخ دون تمييز واعتقال رجال الدين وجهت القوى السياسية العراقية رسائل ومذكرات الى الامم المتحدة وامينها العام لكف يد صدام حسين عن القتل والتدمير . ولكن الجواب كان انشغال الامم المتحدة باصدار القرارات التي تخص الحرب مع صدام وتأمين وضع لايكون فيه قادرا على التحرك خارجيا وفي فرض مزيد من الشروط عليه، اذ في تلك الاثناء صدر قرار ٦٨٧ وهو اطول قرار اصدرته الامم المتحدة اعتنت فيه بالحدود والتعويضات وتدمير اسلحة الدمار الشامل والغاء قدرات العراق الاساسية وكأن القرار كان مساومة لاطلاق يد النظام في ابادة الشعب العراقي وتدمير العراق .

كانت الانتفاضة استمرارا للحرب اذن وهي تباد على مرأى ومسمع من العالم .وليس فجأة تحول صدام حسين الى ملاك طاهر في العين الغربية والاقليمية . فهو ملاك طاهر منذ سنوات الحرب العراقية، الايرانية . كان التغيير نحو الديمقراطية والتعددية وحكم الاغلبية يعني ايضا اعادة النظر في المنطقة ايضا. وكان السماح لانتفاضة شعبية عفوية بالانتصار يعني الغاء نتائج الحرب العراقية، الايرانية التي قامت على اساس تدمير النموذج الايراني ووقفه عن تصدير الثورة على الرغم مما اختلفت فيه الانتفاضة عن النموذج الايراني شكلا ومضمونا .

كانت هذه الصورة واضحة تماما امام صحوة صدام حسين .وكان يراد له ان ينهض داخليا من كبوته الخارجية .والحرس الجمهوري الذي يحرس النظام لم يظهر فجأة قاسي الملامح وبشع الصورة وهو يقمع الانتفاضة بكل وحشية. فالاعلام العالمي سلط عليه الضوء قبيل الحرب وخلال الحرب واعتبره العمود الفقري لنظام صدام ولجيشه ايضا .بيد ان انيابه الوحشية هذه المرة كانت داخل حدود العراق تأكل العرب والاكراد على التراب العراقي .

واذا لم تسنح الحرب مع الحلفاء للنظام ان يتجلى في الظاهر وعلى السطح كنظام عائلي شديد التقارب، لان طبيعة الحرب التي فرضتها التكنولوجيا المتطورة والحرب الجوية والصواريخ البعيدة المدى جعل التلاحم العائلي قائما في المخابئ الرئاسية، فان الانتفاضة سنحت بذلك تماما . فعلي حسن المجيد وزيرالداخلية آنذاك تولى الاشراف الكامل على التصدي للانتفاضة، اضافة لقيادته الهجوم على الشمال العراقي حيث الاكراد الثائرون، وحسين كامل المجيد تولى قيادة الحرس الجمهوري وهو يتقدم صوب مدن الوسط العراقي، وصدام كامل المجيد تولى قيادة بقية قوات الحرس الجمهوري وقوات الحرس الخاص في مدن الجنوب العراقي . وبذلك يتجسد الصراع العائلي والصراع الشعبي . وبتقدم قوات الحرس الجمهوري واستعادتها لبعض المناطق تسنى لقوات الامن والمخابرات ان تطل برأسها من جديد، وهي قوات تعلمت الانقضاض على العراقيين اذا ما شعرت بالقوة .

واذا تابعنا الاحداث منذ الساعات الاولى للانتفاضة نجد ان تجربة مدن الحلة والنجف وكربلاء والعمارة على سبيل المثال تشير الى ان التوجه الاول كان ينصب على ثلاثة اماكن هي دائرة المخابرات، ودائرة الامن، والمنظمة الحزبية، وبتتبع هذه الظاهرة يتضح ان الحرس المسؤول عن حماية هذه المقرات كان يستسلم او لايقاوم بجدية او ينضم مع اسلحته الى الثوار وتبقى المقاومة مستمرة من داخل المباني حيث يعتصم رجال المخابرات او الامن او المنظمة الحزبية، مما يكشف الانفصال بين هذه الاجهزة وقطاعات الجيش الاخرى غير الحرس الجمهوري . وتشير تجربة الحلة والعمارة على سبيل المثال عن استسلام الوية تتوجه للقضاء على الثوار . لكن توقف التاريخ يبدأ هنا، اذ لايعرف مصير الوية عسكرية مسلحة جيدا، ويبدو انها كانت تسرح دون ان تتم الاستفادة منها لعدة اسباب اولها غياب قيادة عسكرية ميدانية قادرة على استثمار هذه الالوية العسكرية، واستمرار انطباع الانتفاضة بطابع مدني مايزال معزولا عن الجيش . فضلا عن ذلك تشير

احداث الانتفاضة، الى ان الثوار لم تكن لهم رؤية عسكرية ميدانية واضحة، فهم ظلوا داخل المدن وهيأوا دون قصد ان تكون هذه المدن هدفا للحرس الجمهوري، دون ان يخرجوا من المدن في وضع دفاعي، ولم يحموا خطوطهم وتواجدهم فكانت القوات الحكومية تتقدم لتحاصرهم في المدن بعد القصف الصاروخي والمدفعي برا وجوا . وهذا ما تشير اليه على الاقل تجربة مدينة الحلة ومدينة كربلاء ومدينة النجف التي يبدو انها تحملت مهمة امداد المدينتين بالمدافعين ايضا .

قصفت النجف ب٥٥ صاروخ ارض - ارض، ثم قصفت بعدد آخر من الصواريخ ، كما قصفت السماوة بصواريخ ارض - ارض من نوع سكود، وكذلك الديوانية والحلة والعمارة والبصرة وكربلاء ، وهذه من الصواريخ المحظورة التي انطوت تحت بند اسلحة الدمار الشامل . وهذه الصواريخ تكون اكثر من كافية لمحو مدينة مثل النجف او كربلاء مثلا، متراصة الابنية، والكثافة السكانية مركزة في احياء ضيقة .ومع هذا فان مقاومة الثوار للجيش المتقدم استمرت تسعة ايام ، من يوم ١٩٩١/٣/١٦ حتى يوم ١٩٩١/٣/٢٥ . ومقاومة تستمر تسعة ايام مع الاختلاف الكبير في موازين القوى واستخدام القوات الحكومية اسلحة دمار متطورة وهائلة يشير دون شك الى الروح المعنوية العالية والى الاستماتة في المقاومة .

وتكشف احداث الانتفاضة منذ بدايتها عن ظاهرة سقوط اعداد كبيرة من الثوار قتلى، اما بسبب الروح الحماسية والاندفاع الجرئ او عدم اخذ الاحتياطات اللازمة او بسبب نقص الخبرة في وسائل الهجوم او الدفاع على حد سواء او بسبب نقص الاسلحة او مستواها الخفيف مقابل اسلحة اجهزة السلطة او بسبب كل هذه الاسباب مجتمعة . وعلى سبيل المثال، فان اليوم الاول من الانتفاضة في كربلاء شهد سقوط ثلاثين شهيدا امام هدف واحد ، وهو رقم عال جدا، بسبب وجود مدفع دوشكا داخل بناية المحافظة، ولم يستطع الثوار اقتحام البناية الا بعد ان جاءهم صاروخ من

منطقة اخرى، هي منطقة الحر . فدمروا الدوشكا واقتحموا البناية، في الثالثة فجرا، بعد ١٢ ساعة من بدء الهجوم بسبب عدم وجود سلاح فعال .

وكانت حصيلة القتلى من الثوار في كربلاء وحدها في اليوم الاول مائة شهيد، وهو رقم كبير جدا يشير دون شك الى الاختلاف الشديد في موازين القوى منذ بداية الانتفاضة عى الرغم من اسابيع الحرب، فالنظام كان يحمى نفسه داخليا قبل كل شئ .

نحن نتحدث، في الواقع عن انتفاضة مرتبكة التخطيط عسكريا، شأنها شأن الانتفاضات العفوية، التي تخطط لنفسها ارتجالا. وهذا لايلغى الوعي بالانتفاضة عن المنتفضين، ولكنه يشير الى الحدود الضيقة لامكانياتهم وتكتيكاتهم واستراتيجيتهم وخياراتهم المحدودة . من الظواهر الاخرى المرافقة للانتفاضة واتصافها بمقاومة الارهاب، هو توجه المنتفضين على الفور، في مدن عديدة، الى السجون لاطلاق السجناء . ففي الحلة، على سبيل المثال، كان اول عمل قام به المنتفضون هو التوجه الى سجن الحلة واطلاق سراح اكثر من خمسة آلاف سجين من مدن مختلفة، وكذلك اخراج السجناء من مراكز الشرطة ومن مقرات المخابرات في الحلة والبصرة والناصرية وغيرها من المدن . وقد كشفت الانتفاضة عمق المحتوى الارهابي والقمعي للنظام، بحيث اكتشف الثوار سجونا تحت الارض واقبية للتعذيب الرهيب تحت المباني باعماق تصل الى مستوى طابقين او ثلاثة تحت الارض كما اكتشفوا انفاقا تحت الارض بين ابنية اجهزة المخابرات والامن تصلها بعضها بالبعض الآخر من تحت الشوارع والابنية الاخرى بحيث بدت المدن وكأنها تطفو على اقبية التعذيب .

واتصف هجوم الثوار في مدن مختلفة، مثل الحلة والناصرية، بالسيطرة على مخازن الاغذية التي كانت محجوبة عن المواطنين وعن اعينهم ايضا . وهذه المخازن، ومنها سايلوات حبوب من الخزين الاستراتيجي للنظام، تابعة للجيش او المخابرات او المنظمات الحزبية . وفي الوقت الذي كانت فيه

هذه المواد مخزونة كان المواطنون يعانون من شحتها وندرتها في السوق او وجودها باسعار باهضة لايستطيعون دفعها ، وتشير بعض المعلومات في احداث الانتفاضة الى ان بعض السلع يعود تاريخ صنعها او انتاجها الى بداية الثمانينات .وقد قام الثوار بتوزيعها ، خاصة المواد الغذائية على المواطنين .

تميزت احداث الانتفاضة ايضا بانعدام دور اعلامي فعال وموحد ومؤثر . ففي الوقت الذي كانت فيه اذاعة بغداد تتوعد المدن المنتفضة بالابادة والتدمير غاب الراديو عن الانتفاضة . وتذكر احداث الانتفاضة بان الانتفاضة في مدينة الحمزة الشرقي شهدت حملات اعلامية مضادة، وتسربت الاشاعات ضد الانتفاضة من داخل المدينة الثائرة .وبغياب صوت اعلامي موحد وفعال بيد الانتفاضة يكون تأثيرها قد انحصر في الاماكن التي انفجرت فيها. وتكون السلطة قد استخدمت الطابور الخامس قبل ان تستخدم الجيش والامن والمخابرات والشرطة في قمع الانتفاضة .

وبغياب الدور الاعلامي الواضح للانتفاضة اخذ الارتجال يسود الموقف، وتميزت الاخبار بمبالغات كان لها نتائج سلبية وخيمة سواء آنذاك او الآن. وعلينا ان نقف وقفة موضوعية من المبالغات التي اضرت بالنتفاضة حتى اليوم فهي تلقي بظلال من اليأس والاحباط على الجميع . ويكفي ان نذكر بعض الارقام من صحف تلك الفترة لنعرف مدى التخبط والارتجال الذي يحمل نتائج سلبية . ويعطي انطباعات مغلوطة عن الانتفاضة. فقد ذكرت صحف تلك الايام ارقاما خيالية تثير اسئلة مشروعة ، ومن هذه الارقام : ١٥٠ الف من الثوار يدافعون عن مدينة كركوك . ١٦٠ الف اسير عسكري بايدي الثوار .٣٠٠ دبابة تنظم الى الثوار او يستولون عليها .١٠٠ الف جندي يلتحقون بالانتفاضة . ٤٠ طائرة هليوكوبتر بيد الثوار . انضمام الفيلق الاول للثوار . مقتل عدي في البصرة . مقتل طه ياسين رمضان، وهكذا .

وبطبيعة الحال كان هذا يستهدف بقصد او دونه، تضخيم

الانتفاضة على حساب حاجتها الى الدعم وكأنها ليست مكتفية بذاتها فحسب بل متضخمة . فاعداد الجنود والدبابات والطائرات والاسرى تفترض تكون جيش نظامي او شبه نظامي لدى الانتفاضة بقدرات تتيح المقاومة لمدة طويلة كما هي شأن الحرب النظامية . وفضلا عن ذلك فان هذا يعني في حال صحته انعدام الاستفادة من هذه الامكانيات التي لم تتوفر اصلا. او لم تتوفر لها قيادة ميدانية قادرة على ادارتها وتوجيهها ورسم الخطط العسكرية الميدانية لعملها. والحال ان هذه المبالغات كشفت عنها النهاية المزساوية للانتفاضة التي لم تكن تملك هذه القدرات سواء على صعيد اعداد الجند او الدبابات او الطائرات، وان هذه المبالغات لم توظف جيدا اذا ما كانت اطلقت في اعلام مضاد للسلطة يتوخى حربا نفسية ضد النظام .

فضلا عن ذلك فان الانتفاضة في كردستان العراق لم تتصل بالانتفاضة في مدن الجنوب والوسط، بل مضى ايقاعها منفردا على الرغم من تأثرها بالانتفاضة في الجنوب وكانت السليمانية اول من استجابت للانتفاضة وتبعتها مدن اربيل ودهوك وكركوك وكانت المقرات الحزبية والامنية والمخابراتية هدفا مباشرا ايضا . وهناك ايضا غاب الاعلام وغابت القايدة المركزية القادرة على ان تخطط لانتصار الانتفاضة في عموم العراق .

ظل الحرس الجمهوري، السلاح الاخير بيد النظام . فبعد ان تسقط الالوية او تستسلم او تتجنب الاصطدام الكامل مع الثوار او تمهد لاضعاف القوات الثائرة، كانت قوات الحرس الجمهوري تتقدم لتحسم الامر، وقد تعامل الحرس الجمهوري مع المدن العراقية والمواطنين العراقيين مثلما يتعامل مع مدن اجنبية معادية ومواطنين معادين اجانب ، فصدام يحث الحرس الجمهوري قائلا : رؤوس المنتفضين لي، والغنائم لكم، وعلي المجيد المعروف بعلي كيمياوي يقول : سوف يقول الناس ان هناك مدينة كان اسمها الحلة .

وبهذا المنطق فان استخدام الاسلحة الكيمياوية، والغازات السامة، والطائرات، والصواريخ ذات القدرة التدميرية الهائلة كانت تتفوق على

الثوار، ولم يكن الاشتباك سوى الحلقة الاخيرة داخل المدن او في البساتين التي فر اليها الثوار .

تذكر كثير من شهادات المنتفضين ان الطائرات الامريكية وطائرات الحلفاء كانت تحلق فوق هليوكوبترات النظام التي تطلق الصواريخ والغازات السامة . وقال كولن باول رئيس الاركان الامريكي في فترة الحرب واصفا الانتفاضة العراقية في الجنوب والشمال : علي ان اذكر بصراحة : ان نجاح هذين التمردين لم يكن من الاهداف التي نسعى الي تحقيقها ويشير باول الى ان الثوار : ربما استمدوا بعض الشجاعة من اسلوب الرذيس بوش الخطابي، الا اننا كنا نعتزم ان نترك لبغداد من القوة مايكفي لتهديد ايران . بهذا المنطق الذي يهدف الى الوضوح الكامل في موقف الولايات المتحدة من موضوع اسقاط صدام، نستطيع ان نفسر ببراءة وبساطة ووضوح ان ذبح الانتفاضة كان استمرارا للحرب وكان استكمالا لاهداف الحرب . فما حدث بعد الانتفاضة من اجراءات من قبل النظام كانت، على سبيل المثال : توجيه بقتل ٩٥ ٪ من الثوار وابقاء الخمسة بالمائة الباقية لاجل التحقيق كما ورد في كتاب مديرية امن دهوك في ١٩٩١/٣/٢، القتل الجماعي وقد عثر على مقابر جماعية عديدة في محافظات البصرة وكربلاء والحلة والموصل والسليمانية والنجف ودهوك واربيل وكركوك والكوت والعمارة والنلصريةتحتوي بعضها على ٤٥٠ جثة و٣٧٠ جثةكما في السليمانية و ٣٠٠ جثة كما في النجف و١٥ جثة كما في البصرة في منطقة كوشك البصري و١٥٠ كما في الكوت . قصف جوي للمستشفيات اثناء الانتفاضة منها ٦ مستشفيات في البصرةمثل التعليمي، والتحرير العام ، والبصرة العام، والموانئ، والجمهوري، والعمارة مثل مستشفى الطوارئ العسكري، والجمهوري، والاطفال، والمشرح . وكربلاء والحلة والنجف بلغ مجموعها ١٥ مستشفئ .. تصفية كل من شارك في الانتفاضة او اشتبه بمشاركته، وقد نفذ النظام هذه التصفية وفق كتاب وزير العدل في

١٩٩١/١٢/٤ . قتل ٧٠ طبيبا برميهم من الطوابق العليا للمستشفى بمجرد اشتباههم بمعالجة الثوار الجرحى كما حدث في مستشفى الحلة الجمهوري . تهديم عدد من المدارس العلمية في النجف وكربلاء بلغت ٢٢ مدرسة بعضها يتمتع بدور تاريخي واثري . تدمير مقابر بلغ عددها ٨ مقابر في النجف . حرق ونهب وتدمير المكتبات العامة وبلغ عددها ٥ مكتبات في النجف وحدها . تهديم اكثر من ١٨٠ مسجد وحسينية في محافظة كربلاء وحدها واغلبها يضم مكتبات وكتب ومخطوطات نادرة .

قد لانجد في التاريخ المعاصر حدثا وقع في تناقضات الاعداء والاصدقاء مثل حدث الانتفاضة العراقية . هذا الحدث الذي كان، نظريا، مرتقبا دوليا. بل تبدو الحرب وكأنها تهدف الى احداث وضع قابل للانقضاض على النظام . وقد حدث مثل هذا الوضع وحدث الانقضاض على النظام . بيد ان الامر سرعان ما اخذ معنى سياسيا مغايرا. في تصريحات للجنرال شفارتسكوف قال ان النظام العراقي خدع الامريكان حين وافقوا على ان يستخدم النظام العراقي طائرات الهليوكوبتر للتنقل بعد تهديم الجسور. ومثل هذا التصريح يلغي العقلية العسكرية لجنرال قاد العمليات الحربية في احدث حرب عصرية ويلغي عقليته الاستراتيجية والتكتيكية فضلا عن الغاء اية عقلية سياسية يمكن ان يتمتع بها .ورغم ان مثل هذه العقلية السياسية قد لاتكون مطلوبة منه، الا انه يفترض ان يستلمها من رئيسه على الاقل بما يتناسب وسياسته وهو مالم يحصل . كما ان العراق ليس بحيرة متشعبة القنوات بل براري وسهول واسعة وعريضة ليس مكان الجسور فيها الا مكان محدود .اضافة الى ذلك، فان هذا الطلب كان في وقت ظهور البوادر الاولى للانتفاضة . الامر الذي يجعل الموقف الامريكي واضحا تماما من مسألة تغيير النظام العراقي، وهو ماسيدعمه تصريح وزير الخارجية بيكر في مقابلة تلفزيونية يوم الرابع من آذار ١٩٩١، اي بعد يوم من اندلاع الانتفاضة، وفيه يقول: ان مصير صدام حسين سيبحث في اطار

التحالف . ويبدو ان البحث توصل بسرعة الى ان بقاءه ضروري .ويدعم هذا تصريح وزير الدفاع تشيني يوم ١٤ من الشهر نفسه تعليقا على قرار المجموعة الاوربية بالسعي لمحاكمة صدام كمجرم حرب حيث يتهكم شيني من القرار قائلا : الولايات المتحدة لن تبعث احدا لاعتقال الرجل، واذا اراد احد ان يذهب الى بغدادويعتقل الرجل فليفعل ولا اعتراض لدينا، ولكن الامر ليس واردا في جدول اعمالنا » ويضيف تشيني « ان سياسة الولايات المتحدة هي عدم التدخل في الثورة ضد صدام » وكانت النتيجة ان عدم التدخل هذا كان مساعدة سياسية ولوجستية واضحة لصدام كي يتصدى لقمع انتفاضة الشعب العراقي .

يدعم ذلك ان صحف يوم ٣/١٨، اي بعد اندلاع الانتفاضة وانتشارها باسبوعين تنشر خبر اجتماع بين وفد امريكي عسكري وآخر عراقي لبحث امكانية تحليق طائرات قاذفة ومقاتلة في سماء العراق، بعد السماح لطائرات الهليوكوبتر ، ويبدو ان تخوف الامريكين من امكانية استخدامها خارج حدود العراق مرة اخرى حال ذلك، وان طائرات الهليوكوبتر قادرة على تأدية المهمة في الداخل .

في هذه الاثناء سادت الاوساط السياسية والدبلوماسية الاقليمية والدولية اطروحة (الحفاظ على سيادة ووحدة وسلامة اراضي العراق) وهي اطروحة تبدو ظاهريا شعارا وطنيا عراقيا ولكنها حملت في داخلها مضمونا ومحتوى ينحاز الى جانب نظام صدام حسين باعتباره حامي هذه السيادة وهذه الوحدة وهذه السلامة، وقد تناقض هذا المضمون مع حق الشعب العراقي في تقرير مصيره وفي تأمين حقوق القوميات والطوائف والجماعات الثقافية في العراق .ومضت هذه الاطروحة ابعد حين صار التعامل مع قضية الشعب العراقي يتم اقليميا ودوليا على اساس التجزئة والتفريق بين مكونات الشعب العراقي القومية والدينية والمذهبية والثقافية حيث تخندق كل طرف دولي او اقليمي وراء جزء من هذه المكونات .

من هنا ندرك ان العوامل المضادة والعناصر المعوقة للانتفاضة كانت كثيرة وعديدة محليا واقليميا ودوليا مقابل القدرات المحدودة للانتفاضة نفسها على رغم عظمة الانتفاضة وشرعيتها وحقها الذي لم تواجهه قوات الحرس الجمهوري والجيش والامن والمخابرات فحسب، بل يمكن القول دون مجازفة ان الصمت الدولي والتوجسات الاقليمية والدولية التي انعكست على الجيش والقطاعات الاخري في العراق فاستثمرتها لمصلحتها التي ادرك صدام حسين انها مصلحة العوامل الاقليمية والدولية التي ستساعده في ارتكاب اكبر مذبحة دموية بعد مذبحة الحرب . فالعوامل الاقليمية والدولية كانت قوى فعلية ساهمت في المذبحة التي تعرض لها شعبنا العراقي لاستكمال مذبحة الحرب التي انتهت بانتهاء القضاء على مستلزمات بناء المستقبل في العراق .

هذا المستقبل الذي مايزال مجهولا مثلما كان مجهولا ايام الانتفاضة بالنسبة للدول الاقليمية والدولية التي ارتعبت من التغير المجهول بالنسبة لها الذي كان من الممكن ان تقوم به الانتفاضة . ومهما يكن من امر فان الاسباب والمبررات التي استندت عليها المواقف الاقليمية والدولية صبت في اتجاه ابقاء نظام صدام حسين مررتهنا بالارادة الامريكية عبر القرارات الدولية من جهة وعبر التطورات التي تشهدها منطقة الشرق الاوسط .

الوحدة أم التقسيم احتمالات العراق :

من المفيد الانطلاق من عدة بديهيات في موضوعة مستقبل الحكم في العراق . فالعودة الى البديهيات تضعنا، من جديد، وبعد فترة طويلة من ضياع وتمزق المعارضة العراقية، على طريق واقعي، ياخذ بنظر الاعتبار الامكانيات والوقائع التي تشكل عناصر الموضوع العراقي .

اول هذه البديهيات ان الولايات المتحدة لا تتمسك بوحدة العراق لانها اكثر وطنية من اي وطني عراقي متمسك بوحدته . واذا اقتضت مصالح الولايات المتحدة تقسيم العراق الى ثماني عشرة دويلة فانها ستروج لذلك، حتى عبر

عراقيين سيذهبون الى تزوير التاريخ قائلين ان العراق كان هكذا منذ عهد السومريين والاكديين والبابليين . وترتبط بهذه البديهية ، بديهية اخرى هي ان موضوعة الديمقراطية وحقوق الانسان حاجة عراقية ملحة وليست ذرائع للضغط السياسي والنفسي على النظام لمزيد من التنازلات لصالح الولايات المتحدة .

هكذا تصبح وحدة العراق هي هم وشاغل وطني في مختلف الظروف، لانها من الاعتبارات الاساسية الوطنية جغرافيا وسياسيا . ويصبح الحكم الدستوري مطلبا عراقيا وطنيا مقابل الاستبداد الطويل الامد.

البديهة الثانية، ان العراق ليس بلدا قائما في فراغ جغرافي وسياسي، وبالتالي فان امتداداته الاقليمية هي امر واقع، سواء كانت هذه الامتدادت جغرافية او قومية او دينية او ثقافية . وعلى هذا الاساس تصبح علاقات حسن الجوار والمنافع المتبادلة هي الاطار الذي يحافظ على الامن والسلم في المنطقة . وهذه مصلحة عراقية واقليمية قبل ان تكون مصلحة امريكية .

اما البديهية الثالثة فهي ان مشكلة الحكم في العراق ليست مشكلة افراد او اشخاص يمثلون النظام والسلطة، بل مشكلة نهج سياسي واجراءات سياسية وفكر سياسي يستبدل الحقوق بالواجبات والحريات بالقمع والمواطنة بالولاءالمطلق للحاكم والقانون بالارادة الفردية والدستور بالاجراء العشوائي ، وبهذا فان المجتمع قائم على خدمة متطلبات الحكم وليس العكس .

وتقوم البديهية الرابعة على اساس قانوني وطني ودولي هو ان ارادة التغيير في العراق هي ارادة عراقية اولا واخيرا، سواء استطاعت هذه الارادة ان تحقق ذاتها ام لا . وهذا لايعني ابدا قبول حكم صدام حسين الجائر واللاشرعي من وجهة النظر الشعبية الوطنية، وبالتالي فان التغيير في العراق، في حالة حصوله وفق خطة خارجية ، لايعبر تماما عن ارادة الشعب العراقي، لانه سيواجه تسديد ديون الحكم القادم مقابل مايدفعه الآن بسبب هذا

الحكم .

ولانه سيكون مشروعا لتقسيم العراق . ان وحدة العراق ليست هما دوليا بل تقسيمه.

هذه البديهيات تفتح امامنا الطريق لتقييم احتمالات التغيير ومستقبل الحكم في العراق . وتجعلنا نفهم حقيقة العناصر التي تتواجد في الميدان السياسي . لكن قبل كل شئ ، لابد من نظرة اجمالية على السيناريوهات المعدة والمشاريع المطروحة للتغيير وامكانيات تحققها .

والآن نعود قليلا الى البديهيات لنربطها بما يجري وبما هو مطروح .

فوحدة العراق من الناحية الواقعية شئ ، ومن ناحية التعامل معها ك « مفهوم » شئ آخر . والمفهوم يعني التغيرات في السياسة الامريكية حسب مصالحها ، اما في الواقع فان العراق وحدة سياسية وكيان دولة واحدة في سياسة جميع الاحزاب العراقية العربية والكردية وامر تقسيمه في الواقع مطروح في الفكر الخارجي وليس في الفكر العراقي، ويستخدم كشماعة لتعليق كثير من السياسات المجحفة الخارجية عليها ، واكثر من ذلك فان سياسة صدام واجراءاته وتمسكه بالسلطة وبقاءه في الحكم هي خطر واقعي يهدد سلامة وحدة اراضي العراق، وهنا لابد من القول ان مشروعا مغامرا للتغيير من قبل القوى الخارجية يمكن ان يطيح بسلامة وحدة الاراضي العراقية ووحدة الشعب العراقي .

هذا يعني ان التعامل مع الورقة المعارضة (بغض النظر عن مدى القناعة بقيادات المعارضة وطريقة عملها ، فهناك دائما اجيال جديدة وشخصيات وافكار وقوى وتيارات جديدة ربما تكون الافضل والاقدر على تحقيق واقع جديد ، علما ان كثيرا من القيادات مصنوعة بفعل نفس العوامل غير المقنعة وغير المقتنعة ذاتها) امر لابد منه ، لا على اساس الاحتواء وانما على اساس المسؤولية المباشرة التي يمثلها هؤلاء .

فمصلحة الشعب العراقي التي يتحدث عنها كثير من غير العراقيين يمكن التعامل معها كما يلي :

اذا لم تكن هناك امكانية للتعامل مع الشعب العراقي في داخل العراق، فهناك امكانية متوفرة لسماع وجهة نظر جزء اساسي من الشعب العراقي في الخارج، وسماع وجهة نظر القوى السياسية التي على اتصال بالتغيير السياسي، وهي المعنية اولا بما يحصل لبلادها، وبدون ذلك فان الوصاية على الشعب العراقي ستكون متناقضة مع كثير من المعايير المشروعة وستكون تدخلا مباشرا في شؤون داخلية لبلد لا تسمع حتى وجهة نظر الغالبية من ابنائه .ولن تحل مثل هذه الوصاية شيئا من المشكلات القائمة والتي قام عليها الصراع بين النظام الحالي وبين المعارضة العراقية .

وحتى لو افترضنا ان هناك مشكلة قناعة بالمعارضة العراقية، فان هذه المشكلة لن تحل التناقض الرئيس بين النظام والشعب العراقي، لان ماهو قائم حقا انما هو نظام دكتاتوري متكامل له نهجه الاستبداي الراسخ ومؤسساته القمعية الخبيرة وهو نظام قائم على عناصر ومكونات لم يجر اي حديث عن تغييرها في مشروع التغيير الذي تتحدث عنه القوى الخارجية .

وهذا يعني ان المشكلة ستظل قائمة والمخاطر ستظل قائمة ولن تجد لها حلا في مبدأ (الخبز مقابل الحرية) الذي يذكر بمبدأ (الارض مقابل السلام) الاسرائيلي . وحتى بعد سقوط صدام لايتضح بصورة اكيدة ما اذا كان الشعب العراقي سيحصل على الخبز مقابل التنازل عن حرياته . فحل مشكلة الخبز في العراق التي يغذيها الحصار لا علاقة لها بالمشكلة الاساسية القائمة على تركيبة السلطة وطبيعة الحكم ومضمون الدولة .

فهذه المشكلة تتطلب تغييرا في النظام السياسي كله . وبالمقابل فان الديمقراطية قد تكون شعارا كبيرا لايحتمله الواقع في العراق والمنطقة، ولكن دولة دستورية وهامشا كبيرا من الحريات الديمقراطية واستقلالا للقضاء وحرية واسعة للصحافة وحقوق مواطنة مضمونة دستوريا ومصانة من

قبل الاحزاب والرأي العام العراقي ومساواة امام القانون وتنفيذا حقيقيا للاعتراف بحقوق االاكرادوالجماعات الثقافية العراقية وقضاء على السياسة الطائفية للدولة واعترافا بالتعددية السياسية وتشريع هذه التعددية وممارستها وجعل الانتخابات مرجعا ثابتا امور لابد للعراق منها ولابد لاي حكم في المستقبل من تحقيقها والعمل وفق هديها ومرجعيتها .

قد تكون هناك اطراف معارضة، او وجدت في المعارضة لاسباب لاتتعلق بالحريات الدستورية او في اطار اختلاف فكري مع طبيعة النظام، لاتعنيها مسألة الحريات بقدر مايهمها الصعود الى السلطة وتحقيق منافعها الخاصة . وقد تكون مثل هذه الاطراف هي القاعدة التي سيستند عليها مسعى البعض للمطالبة بالتغيير، لكن هذا سيبقي المشكلة قائمة : اي تركيب السلطة ومحتواها العائلي والعشائري من جهة، وطبيعة العقلية السياسية التي تحكم بعيدا عن اي رادع قانوني او دستوري، بل قد يصل الامر الى اعادة كل مافعله صدام حسين ولم ينجح فيه وفق طرح مفهوم « التصحيح » هذه المرة ويبرز حلم بناء عراق قوي عسكريا فوق جميع الاحلام التي تراود الشعب العراقي .

في هذه الحركة المتصادمة من الخيارات لايستطيع اي مواطن عراقي (وهذا افتراض يمكن ان تعززه كثير من الوقائع والحيثيات) عانى من النهج الاستبدادي للسلطة وفقد جزء من عائلته او جسده بينما فقد جميع حرياته وخياراته، ان يعيد الامور الى ماكانت عليه في ظل صدام حسين اذا ماجرى التغيير لصالح جزء آخر من نظام العائلة او نظام الحزب، وتلك حقيقة لابد من تلافيها لانها ستكون في المستقبل تهديدا حقيقيا لوحدة واستقرار العراق وبالتالي لاستقرار المنطقة ايضا . فالعوامل التي ترفض تغييرا فوقيا ماتزال قائمة، اما القبول بالامر الواقع فيخص السيناريو الخارجي للعراق ولايخص العراقيين .

والبديهية المرتبطة بالامر الواقع هي ضعف المعارضة وخلافاتها وازماتها وغياب قدرة الطرف المدعوم دوليا(على سبيل المثال المؤتمر الوطني في الفترة الماضية) على تحقيق اي شئ، فبدل ان يكون هذا الطرف (مظلة) لوحدة اطراف المعارضة، كما يحلو لبعض منتسبيه ان يكرروا، كان (عطر منشم) الذي ورد في معلقة زهير بن ابي سلمى وكان اشارة للاختلاف والاحتراب . وجوهر الامر ان « الامر الواقع » لن يكون حلا للعراق، الا اذا افترضنا ان الاستبداد والحكم العشائري والعائلي هي الحل لمشكلة الاستبداد والحكم العشائري والعائلي، وان المعارضة ليست بديلا للنظام في النهج السياسي وانما بديل في سياق الصراع على السلطة .

صحيح ان مايحدث بين عدد كبير من اطراف المعارضة لايوحي بانها معنية بالتغيير الديمقراطي انما بتصفية الحسابات في سياق الصراع على سلطة مؤجلة، ربما لن تقوم، ولذلك بادر عدد من المعارضين بتقديم فروض الولاء لحسين كامل حين لجأ الى الاردن والاتصال به لضمان منافع فردية، لكن فئران السفينة الموشكة على الغرق يتحسسون ذلك غريزيا، اما فئران السياسة الموشكة على الغرق فربما تخونهم حاسة الشم البشرية، وبذلك يعودون الى السفينة مرة اخرى حالما تغرق السفينة التي انتقلوا اليها حقا .والآن يمكن ان نتساءل بعد سنتين تقريبا على مقتل حسين كامل: اين هم اؤلئك الذين هرعوا اليه ؟ هل مايزالون بانتظار شخص آخر مثله يتجمعون حول وعوده ؟ وهذا الواقع الانتهازي موجود مع الاسف في المعارضة العراقية باسم المبادئ والديمقراطية وحقوق الانسان هذه المرة، حتى ان الشد الذي عوملت به هذه المفاهيم يهددها بالانقطاع كلية . هذا يعني ان كثيرا من صراعات المعارضة الداخلية هي صراعات فردية وشخصية ونفعية وليست بالضرورة مبدأية او وطنية .

فضلا عن ذلك، هناك كثير من اطراف المعارضة تتصرف وكان مهمة التغيير في العراق هي مهمة امريكية صرفة، فتعيش حالة انتظار وتذمر واحباط دون ان تقوم بما يشعر الامريكيين انفسهم بجدية هذه الاطراف ازاء قضيتهم .وهذا يجعل اسئلة المواطن العراقي والعربي مشروعة عما فعلته حقا احزاب المعارضة من اجل قضيته الوطنية، وعن تفاقم الصراعات ومحاولات الكسب الحزبي واحتكار النشاط السياسي والهيمنة على ميدان العمل المعارض ووجود الكثير من فرسان العهود السابقة وحرسها القديم بنفس العقلية ونفس السلوك السياسي دون ادنى تغيير في المضمون وانما في الشعار المرفوع فحسب . ويجعل انتقاده لاطروحة النسب والحصص وعدد الممثلين التي تعيق اي عمل توحيدي او ميداني او سياسي انتقادا مبدأيا وواقعيا .

وفي الوقت الذي يثقف فيه معارضون بان التعويل على العامل الدولي طريق مسدود لايقومون باي جهد لفتح طريق نحو العامل الداخلي، ومازلنا نستعرض ازمة النظام دون ان ندرك الربط الواقعي (والغريب) بين تفاقم ازمة النظام وتفاقم ازمة المعارضة في نفس الوقت، بل كلما تفاقمت ازمة النظام تفاقمت ازمة المعارضة، ويتضح ذلك منذ السنة الثانية للحرب الايرانية- العراقية حتى اليوم .

مشاريع التقسيم المطروحة سرا الوحدة اقوى من التقسيم ؟

هل تكون نتيجة الازمة المستمرة بين الولايات المتحدة الامريكية والنظام في العراق تقسيم العراق الى دويلات اربعة شيعية وسنية وكردية وربما تركمانية ايضا بنفوذ تركي ؟

منذ حرب الخليج الثانية تشيع مفاهيم وتتداول مصطلحات مثل الشيعة والسنة والاكراد وكانها ثلاث امم في ثلاث اراض موحدة قسرا منذ نشأة الدولة العراقية الحديثة في مطلع العشرينات .وتطرح بين فترة واخرى اطروحة ان ضمان الامن والاستقرار في المنطقة وضمان حقوق الانسان تكمن

في فك هذه الوحدة القسرية .

غير ان الواقع السياسي والديموغرافي غير ذلك تماما .فمشكلة نظام الحكم في العراق اليوم لاتقوم على جمع قسري لتنافر العناصر والمفاهيم الثلاثة الشيعة والسنة والاكراد. فالاستبداد لم يوحد العراق في كل تاريخه .انما كان يهدد بين فترة واخرى، كما يحدث في كل دول وبقاع العالم، وحدة واستقرار البلاد .وان مشكلة الحكم تكمن في نهجه السياسي وعدوانيته في الداخل والخارج وليس على الاندماج القسري الذي تفترضه قوى خارجية تجعله شماعة لتعليق طموحاتها في تفتيت بلد موحد تاريخيا وسياسيا واقتصاديا وسكانيا وعلى عكس الاطروحات « الليبرالية » الزائفة و « العنصرية »المتطرفة فان وحدة العراق بشكله هذا هي وحدة « تاريخية » ساسيا واقتصاديا وسكانيا وثقافيا . واذا قلنا الدولة العراقية الحديثة قد ظهرت الى الوجود في مطلع العشرينات فان هذا يعني خروجه من تبعيته الى الامبراطورية العثمانية التي حكمت دولا في آسيا وافريقيا واوربا كان وضعا مثل وضعية العراق في تبعيته وسيطرة العثمانيين عليه . والعراق . حتى في هذا المعنى « الليبرالي » المزيف، و« العنصري » المتطرف سبق قيام تركيا الحديثة باربع سنوات وقيام اسراذيل بربع قرن .فهل تكون وحدة العراق اهش من وحدة اسرائيل ووحدة تركيا ؟

ان الولايات المتحدة لا تتمسك بوحدة العراق لانها اكثر وطنية من اي وطني عراقي متمسك بوحدته . واذا اقتضت مصالح الولايات المتحدة تقسيم العراق الى ثماني عشرة دويلة فانها ستروج لذلك، حتى عبر عراقيين سيذهبون الى تزوير التاريخ قائلين ان العراق كان هكذا منذ عهد السومريين والاكديين والبابليين متناسين الحقائق المذهلة عن وحدة العراق التي صمدت لتاريخ من الحروب والغزوات والاحتلالات والاستبدادات المتعاقبة.

هكذا تصبح وحدة العراق هي هم وشاغل وطني في مختلف الظروف، لانها من الاعتبارات الاساسية الوطنية جغرافيا وسياسيا . ويصبح الحكم الدستوري مطلبا عراقيا وطنيا مقابل الاستبداد الطويل الامد.

ان « اشاعة » تقسيم العراق من قبل بعض اطراف المعارضة ليس لها وجود اطلاقا، فليس هناك عراقي واحد يمتلك شجاعة التصور بان العراق يجب تقسيمه، كما ان جميع برامج الاحزاب العراقية تنص على احترام وحدة وسيادة واستقلال العراق والحفاظ عليها كحق مقدس. وحتى بعض الاحزاب التركمانية التي نشأت في ظروف احتلال الكويت والتي تعتبر تركيا مثلا الوطن الام في ادبياتها فانها تعتبر العراق الموحد وطنها . اما وجود خونة في كل وطن فهي ظاهرة لاتقتصر على وطن دون آخر .

العراق ليس بلدا قائما في فراغ جغرافي وسياسي ، وبالتالي فان امتداداته الاقليمية هي امر واقع، سواء كانت هذه الامتدادت جغرافية او قو مية او دينية او ثقافية . وعلى هذا الاساس تصبح علاقات حسن الجوار والمنافع المتبادلة هي الاطار الذي يحافظ على الامن والسلم في المنطقة . وهذه مصلحة عراقية واقليمية قبل ان تكون مصلحة امريكية . بمعنى ان وحدة العراق او تقسيمه لن يكون عملا متعلقا بالعراق وحده وانما يشمل امتداداته الاقليمية بمختلف مكوناته العرقية والثقافية والمذهبية .

ان مشكلة الحكم في العراق ليست مشكلة افراد او اشخاص يمثلون النظام والسلطة، بل مشكلة نهج سياسي واجراءات سياسية وفكر سياسي يستبدل الحقوق بالواجبات والحريات بالقمع والمواطنة بالولاءالمطلق للحاكم والقانون بالارادة الفردية والدستور بالاجراء العشوائي ان ارادة التغيير في العراق هي ارادة عراقية اولا واخيرا، سواء استطاعت هذه الارادة ان تحقق ذاتها ام لا . وهذا لايعني ابدا قبول حكم صدام حسين الجائر واللاشرعي من وجهة النظر الشعبية الوطنية، وبالتالي فان التغيير في العراق، في حالة حصوله وفق خطة خارجية، لايعبر تماما عن ارادة الشعب العراقي،

لانه سيواجه تسديد ديون الحكم القادم مقابل مايدفعه الآن بسبب هذا الحكم . ولانه سيكون عاملا جديدا من عوامل استمرار الازمة .ان الحفاظ على وحدة العراق ليست هما دوليا بل تقسيمه.

هذه البديهيات تفتح امامنا الطريق لتقييم احتمالات التغيير ومستقبل الحكم في العراق . وتجعلنا نفهم حقيقة العناصر التي تتواجد في الميدان السياسي .

وحدة العراق من الناحية الواقعية شئ، ومن ناحية التعامل معها ك « مفهوم » شئ آخر . والمفهوم يعني التغيرات في السياسة الامريكية حسب مصالحها، اما في الواقع فان العراق وحدة سياسية وكيان دولة واحدة في سياسة جميع الاحزاب العراقية العربية والكردية وامر تقسيمه في الواقع مطروح في الفكر الخارجي وليس في الفكر العراقي، ويستخدم كشماعة لتعليق كثير من السياسات المجحفة الخارجية عليها، واكثر من ذلك فان سياسة صدام واجراءاته وتمسكه بالسلطة وبقاءه في الحكم هي خطر واقعي يهدد سلامة وحدة اراضي العراق، وهنا لابد من القول ان مشروعا مغامرا للتغيير من قبل القوى الخارجية يمكن ان يطيح بسلامة وحدة الاراضي العراقية ووحدة الشعب العراقي .

رغم ان التاريخ سيفيدنا كثيرا في الحديث عن صعوبة تقسيم العراق الا ان حديث لاتاريخ طويل جدا نكتفي منه بالاشارات العابرة . فقد تم التعامل مع العراق كوحدة سياسية وجغرافية منذ دويلات المدن . وتعززت هذه الوحدة في ظهور الامبراطوريات الكبرى البابلية والاكدية على وجه الخصوص . واذا وصلنا الى الفتح الاسلامي نجد ان التعامل مع العراق كوحدة سياسية وجغرافية وسكانية كان امرا واقعا اذ تذكر كتب الفتوح والمؤرخون المسلمون انه تم فتح العراق كوحدة سياسية وجغرافية وسكانية بعد معركة جلولاء التي عبر فيها الساسانيون حدود العراق الى نهاوند وبذلك تم فتح العراق في ثلاث مراحل بعد معركة القادسية واكتمل

حين اتجهت قوة من الموصل بقيادة عتبة بن فرقد السلمي بعد فتح الموصل وتكريت الى شهرزوروالجبال فاكملت فتح العراقالمعروف جغرافيا وسكانيا وسياسيا آنذاك .

وقد حافظ الفاتحون المسلمون على التركيبة السكانية للعراق وعززوا من التلاحم بينها في اطار الدين الجديد . واضيف الى عرب العراق قبل الاسلام من قضاعة (في الحيرة والحضر قرب الموصل) واياد(الحيرة وتكريت والموصل)وبكر بن وائل(الابلة قبل انشاء البصرة ، وهيت على الفرات في البادية الغربية ،الى اطراف الجزيرة في الشمال) وربيعة (غرب دجلة من الموصل الى نصيبين والخابور) ومضر (بمحاذاة الفرات في عانة)وعبد القيس في اسفل العراق عرب جاءوا مع الفتح وبعده من نفس هذه القبائل وبطونها المختلفة (غسان وخثعم وكندة والازد ومذحج وحمير وهمدان وتميم وبنو اسد وغطفان ومحارب وكنانة وطئ وتغلب وعامر وثقيف وخزاعة وقريش ونمير وبنو كعب ودارم وبنو العم وشيبان وعجل وعنزة وهذيل وباهلة وغيرها).

وقد تعامل المسلمون مع العراق كما عرفوه في عصورهم الجاهلية المختلفة والذي تردد باسمه الحالي في اشعارهم وموروثهم وخطبهم وتجارتهم وعرفوا سكانه واختلاف قومياتهم ولذلك فان عمر بن الخطاب حينما اراد مسح العراق طلب (من له بصر وعقل يضع الارض مواضعها) فاجتمع الصحابة على عثمان بن حنيف فولاه مسح العراق وارسل معه حذيفة بن اليمان .

وتشير الوقائع الى التعامل مع حدود العراق الحالية تقريبا اذ مسح عثمان المنطقة الواقعة بين الخابور شمالا وحلوان (بعد خانقين وجلولاء على الحدود الايرانية) شرقا والعذيب (فوق السماوة قرب الحدود مع المملكة العربية السعودية) غربا ،والخليج العربي جنوبا. وقد بلغت مساحة الارض المزرعة في هذه الحدود ستة وثلاثين مليون جريب (والجريب يساوي ١٩٥٢

مترا مربعا)وهي مساحة تزيد قليلا عن المساحة الحالية للعراق ببضعة عشرات الكيلومترات .

وعلى هذه المساحة احتسب خراج العراق وتم التعامل مع الولاة من الناحية السياسية والاقتصادية على اساس المساحة هذه والحدود هذه .وظلت اقتصاديات العراق خاضعة لهذا الوضع على مر السنين والتغيرات .

ان الوضع الديموغرافي االعراق لم يتبدل بصورة ملفتة لنظر . صحيح ان الحراك الاجتماعي كان حيويا وفعالا في بعض الاحقاب والازمان الا انه لم يشهد تغيرات عميقة حتى بعد هجرة قبائل كبيرة من نجد اليه في القرنين الثامن عشر والتاسع عشر وهو تحت السيطرة العثمانية .اذ ان الحالة الطبيعية للعراق وتضاريسه لعبت دورا في وحدته وليس العكس .فالخصوبة والاراضي الزراعية تشمل وسطه كله من الشمال الى الجنوب بمحاذاة النهرين دجلة والفرات والبادية والجبال تشمل بعضا من اطرافه فتغذي السهل الرسوبي بالتفاعل بين الداخل الزراعي والخارج الرعوي قياسا الى الانهر ومياه الري .ولذلك فان توزيع القبائل العراقية فرضته الحالة الطبيعية . وهذه الحالة هي التي قسمت القبائل نفسها على المناطق المختلفة بحيث ان التداخل السكاني والطوبوغرافي اصبح عاملا من عوامل الوحدة السياسية والاقتصادية ولاسكانية للعراق .

والواقع ان وحدة العراق استعصت على التقسيم حتى تحت ضربات اعتى الامبراطوريات والجيوش الغازية منذ تاريخه القديم مرورا بالمغول (بمختلف فروعهم ودويلاتهم) والعثمانيين وانتهاء بالبريطانيين .فقد اضطر العثمانيون الى تنظيم اداري يتيح لهم قمع التمردات القبلية البعيدة عن مركزهم فوضعوا ولاية بغداد على رأس ثلاث ولايات هي الاعمدة الرئيسية لوحدة العراق السكانية والحضارية والاقتصادية لاتاحة الفرصة لبغداد ان لاتسقط فبسقط بذلك العراق كله من يد الدولة العثمانية . لقد كانت بغداد رمزا لوحدة العراق من الناحية السياسية ولذلك حولوا الموصل والبصرة

الى ايالات او سناجق او متصرفيات تحت سلطة بغداد لضمان عدم امتداد التمردات اليها لان سقوطها يعني سقوط العراق برمته .

ان توزيع السكان في العراق لايعتمد على استقلال عرقي ار طائفي او ثقافي . فاذا القينا نظرة على العراق داخل خطوط العرض وخاصة خطي ٣٢ و٣٦ اللذين اعتمدا في فترة سابقة لحظر الطيران فاننا نجد انها لم تكن خطوط تقسيم سكاني وانما كانتا فقط خطين يحدان بغداد من الجنوب والشمال . اما علاقتهما بالتركيب السكاني فهي علاقة وهمية . حيث نجد ان فوق خط ٣٦ تقوم اهم اربع مدن عربية وكردية . وهذه المدن تضم ضواحي بدوية عديدة . ففوق خط ٣٦ تقوم الموصل المدينة العربية التقليدية التي تسكنها قبائل عربية قبل الفتح الاسلامي .والى الغرب والجنوب من مدينة الموصل تقوم مدن صغيرة وبواد تسكنها قبائل شمر العربية اذ تشكل اغلبية سكانية تمتد الى الجنوب حتى غربي بغداد حيث تختلط مع الدليم، فيما يسكن اليزيديون في جبل سنجار غرب الموصل وهم جماعة دينية وثقافية لها وضعها الخاص بينما يسكن قسم آخر منهم في الجانب الشرقي لدجلة شمال شرق الموصل في عقرة وعين سفني والشيخان التي تعتبر المركز الديني لهم (سيق للكاتب ان قضى اسبوعين في ضهرانيهم كاول صحفي عراقي وعربي عام ١٩٧٤ ونشر تحقيقات ميدانية عنهم) وتنتشر قبائل ربيعة والجبور وشيبان وطئ في الموصل وضواحيها مثل الشرقاط التي تسكنها غالبية من الجبور العرب السنة والشيعة، فيما تجد الشيعة في ربيعة وطئ . وفوق خط ٣٦ وبعيدا عن الضفة الشرقية لدجلة وفي الزاوية الشمالية الشرقية للعراق تقوم اربيل والسليمانية المدينتان الكرديتان في تضاريس جبلية تتصل بمثلها في تركيا واقل منها في ايران جعلت الفاتحين المسلمين يطلقون على سكانها « اهل الجبال ». ورغم الاغلبية السنية الكردية الا ان الشيعة من الاكراد المعروفين باسم « الفيلية » يغطون مساحات واسعة في خانقين وجوارها. ان اللغة القومية للاكراد تنقسم الى لغتين سورانية وبهدينانية يتوزع

نطقها على مناطق منفصلة احيانا.اما على حدود دجلة الغربية فتقوم قبائل عربية متعددة اكبرها العبيدات والعزة والجبورالذين يسكنون مع بطونهم وافخاذهم في مساحة تشمل وسط المنطقة فوق خط ٣٦ وتغطي محافظة كركوك وضواحيها تقريبا تغطية كاملة اذ تشغل الجزء المتبقي في كركوك الجماعة التركمانية التي تنقسم الى جماعات شيعية وسنية بدورها اضافة الى وجود كردي في كركوك ووجود آشوري ايضا حيث تضم المدينة في هذه الحالة اربع مجموعات قومية (عربية وكردية وأشورية وتركمانية) ومجموعتين مذهبيتين هما السنة والشيعة ومجموعتين دينيتين هما المسلمون والمسيحيون . وفوق خط ٣٦ نفسه يسكن الآشوريون وهم من سكان العراق القدامى الى جانب العرب والاكراد وتمتلئ مناطق فوق ٣٦ بالمسيحيين من مختلف المذاهب من سريان ونسطوريين وكلدان وروم كاثوليك وروم ارثذوكس وغيرهم في الموصل وكركوك واربيل ودهوك (نشأت مشكلة الآشوريين اول مرة عام ١٩٣٣ من دهوك) . وفوق خط ٣٦ تقوم مدينة تكريت وهي من اقدم مدن العراق منذ العهد الاكدي وهي مدينة عربية سنية ومدينة سامراء السنية ذات المراقد الشيعية للامامين علي الهادي وجعفر العسكري ومكان غيبة الامام الثاني عشر المهدي . وفي حدود خط ٣٢ الى الجنوب الغربي من بغداد تقوم مدينة كربلاء الشيعية المقدسة حيث مرقد الامام الحسين ومدينة الكاظمية في شمالي بغداد التي تضم مرقد الامام السابع للشيعة موسى الكاظم والامام التاسع محمد الجواد ومعروفة باسم الكاظمين او الكاظمية . وفي ضواحي الكاظمية تتواجد عشائر عربية سنية وشيعية عديدة تنتشر الى كركوك والحويجة وبيجي وصولا الى الموصل وسنجار وتلعفر لتختلط بها عشائر تركمانية في بعض المناطق .واهم واكبر هذه العشائر العربية شمر الجربا(التي تمتد على مساحة شاسعة وتتركز حول مدينة الحضر التاريخية) والجبور والنعيمات وطئ والعبيد والعزة وزوبع والدليم والجنابيين حيث تمتد مناطق سكن

بعضها الى الجانب الغربي من دجلة عند الموصل وتنزل الى المسيب وحدود كربلاء . وخارج خط ٣٢ تقوم مدينة النجف الشيعية المقدسة .اي ان المراكز الشيعية موسعة على ثلاث مناطق بين خطي العرض المذكورين .بينما تقوم الى الغرب فوق خط ٣٦ مدينة عانة وهي كذلك من اقدم مدن العراق ومذكورة عند البابليين ومدينة حديثة وهما مدينتان عربيتان سنيتان على الحدود مع سوريا هذه التركية المعقدة قوميا ومذهبيا ودينيا في منطقة واحدة تقع فوق خط ٣٦ حتى ليبدو خط ٣٦ بالنسبة للوضع الديموغرافي للعراق خطا وهميا لم تقصد القبائل والمذاهب والاديان ان تتخذه قبل عشرات القرون خطا لسكنها كما افترضت ذلك الولايات المتحدة عام ١٩٩٢ وقسمت العراق جويا بموجبه .

ان وضع خطوط فاصلة لديموغرافية العراق ضرب من الوهم الجغرافي والانثربولوجي والاجتماعي والثقافي .وانا هنا لا الغي التمايز القومي والحقوق القومية لأحد . ولكني اشير الى حقائق طوبوغرافية وسكانية واقعية وتاريخية .ويتصل بذلك ان شرق العراق من فوق خط ٣٦ شمالا الى خط ٣٠جنوبا ، وغرب العراق على نفس الخطين يضمان خليطا من القبائل والاديان والمذاهب. ففي الشرق ومن فوق خط ٣٦ من تكريت والدير والزاب ونهر العظيم وبلد ومندلي وخانقين تمتد قبائل الاكراد الفيلية الشيعة والقبائل العربية شمر طوقة والعزة وزبيد وبني لام وكعب وربيعة وتميم والجبورحيث تنتشر بعضها في اعماق وسط وجنوب العراق الى حدود الخليج والكرد (الفتلة، وهم من اصل كردي تعربوا بالاختلاط والتحالف). ثم تمتد القبائل والمذاهب الى الجنوب لتصل الى تواجد طائفة الصابئة في حدود محافظة العمارة تحت خط ٣٢ بمسافة عميقة تصل الى البصرة حيث يتواجد مسيحيون يسكنون البصرة بعدد ملحوظ.بينما تسكن العشائر العربية مناطق الاهوار الموغلة في القدم حيث تتكون من مياه دجلة والفرات في لقائهما في شط العرب .

اما من الجانب الغربي وتحت خط ٣٢ فتسكن عشائر المنتفك السنية التي هاجرت من نجد قبل قرنين او اكثر واستقرت في مدينة الناصرية وبواديها حتى البصرة وكذلك قسم من عنزة المهاجرة من نجد ايضا والخزاعل الشيعة واصلهم من نجد ايضا وبني خالد من الاحساء وبني حجيم الذين يضمون عشرات الافخاذ ولهم دورهم في بادية السماوة والرميثة والديوانية ايضا بينما يمتد الجبور من الخابور في اعالي العراق الى كركوك وبعقوبة وبغداد والحلة والديوانية وينقسمون الى سنة وشيعة في اغلب مناطقهم.

فضلا عن ذلك فان الموقع الطبيعي للعراق وتضاريسه ومصادر المياه والخصوبة فرضت وضعا مركبا للسكان فيه جعلت التداخل غير منفصل بحدود طبيعية. فعدا عن بعض التضاريس الجبلية الوعرة في اعلى شمال شرق العراق تمتد سهوب (السهل الرسوبي من الشمال الى الجنوب حيث الزراعة بمختلف طرق ريها ومنتوجاتها الفصلية وحيث المدن المستقرة)وبواد وهضاب(هضبة الجزيرة الى الشمال الغربي والبادية الغربية الى الغرب حيث الرعي وتربية الاغنام ومضاهر البداوة) والجبال في كردستان العراق فوق اربيل (واربيل من المدن القديمة التي ذكرها السومريون باسم اربيللا) بينما بنيت السليمانية في أواخر العهد العثماني من قبل الوالي سليمان حيث سميت باسمه .وتعتبر كركوك من المدن القديمة ايضا في بلاد مابين النهرين .

وقد كانت الحالة السكانية للعراقيين على ماهي عليه تقريبا منذ القدم مع استيعاب للهجرات التي تحدث لاسباب طبيعية مثل الجفاف غالبا .وقد كان التقسيم الاداري للعراق في ظل السيطرة العثمانية يولي بغداد النفوذ الاكبر كعاصمة له وتشير وثائق من العهد العثماني الى ان ايالة البصرة وايالة الموصل او سنجق البصرة او سنجق الموصل حسب التغييرات الادارية المختلفة (لم تصبح بغداد سنجقا ولا ايالة انما ظلت ولاية دائما والايالة والسنجق تعادل القضاء حاليا) كانت تتبع بغداد حيث تشير رسائل

من شيوخ المنتفك من آل السعدون في السماوة والناصرية والبصرة موجهة الى والي بغداد لشؤون ادارية تخص البصرة باعتبار ولاية بغداد هي المرجع في الشؤون الادارية، كما تشير رسائل من والي بغداد مدحت باشا الى رئيس عشائر شمر في الموصل لاستلام المشيخة في شهرزور في كردستان العراق.

تقييم ثورة ١٤ تموز ودلالته في الفكر السياسي العراقي :

- ١- لا تشذ ثورة الرابع عشر من تموز عن اي حادث كبير في اختلاف وجهات النظر حولها وتعدد المنطلقات السياسية والايديولوجية والشخصية في تقييمها. وهي بذلك تشترك، في اطار تقييم تاريخ العراق الحديث، مع احداث كبرى مثل ثورة العشرين وتأسيس المملكة العراقية والانقلابات العسكرية ودور الجيش في السياسة منذ عام ١٩٣٦ الذي قاد فيه الفريق بكر صدقي اول انقلاب عسكري في العالم العربي ثم في عام ١٩٤١ حين قاد المربع الذهبي المكون من العقداء الاربعة بقيادة العقيد صلاح الدين الصباغ بالاشتراك مع رشيد عالي الگيلاني انقلابا ضد الوصي على العرش الامير عبد الاله ورئيس الوزراء آنذاك نوري السعيد ومابعد الثورة في الانقلابات التالية عام ١٩٦٣و ١٩٦٨ وحتى الآن.

ان تقييم الاحداث التاريخية الكبرى يمكن ان يكون موضوعيا فقط حينما يتم على ضوء الاهداف العامة التي تحققها تلك الاحداث وليس من وجهة النظر الايديولوجية او السياسية، فوجهة النظر هذه تعكس نفسها على ثورة تموز كالآتي : يعتبرها الملكيون كارثة وطنية لانها قضت على الملكية ونفوذ العائلة المالكة وحولت العراق الى جمهورية اقصت جميع عناصر ذلك النظام. وبالتالي فانهم يقيمونها على ضوء مصالحهم الخاصة او الفئوية، وقد عبر عن ذلك وزيران من العهد الملكي هم السيدان عبد الكريم الازري وعبد الغني الدلي في الملتقى الذي عقدته الرابطة الديمقراطية في عام ١٩٩٣ في لندن لاعادة تقييم الثورة بعد اكثر من خمسة وثلاثين عاما على قيامها، في حين اختلفت وجهة نظر الثالث وهو الدكتور

عبد الامير علاوي اذ كانت نقدية لبعض سلبيات ذلك العهد ، لكنه لم يبتعد عن تصريحه باولاء لعهد كان وزيرا فيه على الاقل بغض النظر عن ارتباطه الوجداني به ، ووردت كثير من الاشارات المعادية للثورة في مذكرات ومؤلفات رجال ذلك العهد ممن عاشوا في الخارج مثل توفيق السويدي وفاضل الجمالي وغيرهما .

وبالمقابل يقيّم العسكريون والحزبيون المرتبطون بالثورة هذا الحدث على ضوء ادوارهم في السلطة وممارستهم الحكم، ثم يعطونها تقييما آخر حال الاختلاف معها واقصائهم عن مناصبهم، ويتضح ذلك في مؤلفات المقدم عبد الكريم فرحان « ثورة تموز في العراق » والرئيس الاول صبحي عبد الحميد في كتابه « اسرار ثورة تموز في العراق » والمقدم خليل ابراهيم حسين في موسوعته عن ثورة تموز الصادرة في بغداد عام ١٩٨٩. فيما يقيمها القوميون على اساس انها لم تحقق الوحدة الفورية مع الجمهورية العربية المتحدة آنذاك فهي قد انحرفت عن اهدافها (مؤلفات محمود الدرة وهلال ناجي واحمد فوزي وعدنان الراوي وغيرهم »، بينما يقيمها الشيوعيون على ضوء ماحققته من علاقات مع الاتحاد السوفيتي وسمحت به من تواجد علني في الشارع العراقي واشراكهم في الحكم وموقف الثورة من جمال عبد الناصر « يمكن الرجوع الى كتابات جريدة اتحاد الشعب ووثائق الحزب في تلك الفترة اضافة الى بعض كتابات قادته آنذاك مثل عزيز الحاج وابو العيس وغيرهما ، على ان البعثيين يقيمونها على ضوء علاقة الشيوعيين بها ومدى نفوذ حزب البعث في السلطة ويتجلى ذلك في كتبات سعدون حمادي « نحن والشيوعية في الازمة الحاضرة » او فؤاد الركابي او وثائق حزب البعث في تلك الفترة، حتى امتد هذا الى جمال عبد الناصر نفسه في كتاب له من خطبه بعنوان « نحن والعراق والشيوعية » الامر الذي قوبل بمديات عربية في الصراع الفكري اذ اصدر حسين مروة على سبيل المثال « ثورة العراق » وغير ذلك الكثير جدا ، وهكذا نرى ان الاهداف الحزبية والايديولوجية هي

المنطلقات الرئيسية للتقييم وليس الاهداف الوطنية او الوقائع التي انجبتها الثورة. فالوقائع نفسها تخضع لتقييم المفاهيم .

ومنذ الثورة حتى الآن صدرت كثير من الكتابات التي تتمسك بالمنطلقات الايديولوجية والحزبية والشخصيةذاتها التي كانت سائدة صبيحة الثورة ، لتقييمها ، ومثل هذا التقييم ينسحب في الواقع على كل تاريخ العراق المعاصر ، ويشكل ظاهرة رئيسية في الفكر السياسي الذي يمارس تجلياته على ضوء الفهم الاحادي الجانب حتى الآن ويعكس هذه التجليات في المعارضة العراقية كما يفرزها في النظام لقد صدرت كتابات عديدة حاولت، على ضوء المنهج الايديولوجي والشخصي، حتى تجريد الزعيم عبد الكريم قاسم من اية علاقة مع الاعداد للثورة، او حاولت جعله مقحما على تنظيم الضباط الاحرار او صنيعة بريطانية او غير ذلك من التقييمات التي لا تستند على ماهو « واقع » بل على ماهو « مفهوم »، وسيمر وقت طويل حتى نحصل على اعتراف جميع الاطراف المعنية بالثورة بان ماحدث لا يمكن تقييمه من وجهة نظر واحدية ترى الابيض في هذا الجانب والاسود في الجانب الآخر . ومهما تعددت الاطراف المعنية بهذا الحدث ، فان اطاره العام يجب ان يقاس بمدى ماحققه او لم يحققه من الاهداف الوطنية في الميادين التالية ضمن مهمات تلك المرحلة : الميدان السياسي الذي كانت اهدافه الاساسية تنحصر في توطيد استقلال العراق واستقلالية قراره السياسي الوطني، وكان ذلك يتطلب خروج العراق من حلف بغداد واغلاق القواعد الاجنبية في الاراضي العراقية وانهاء النفوذ البريطاني على المقدرات العراقية وانتهاج سياسة غير منحازة عبر عنها البيان الاول للثورة، وقد تحقق ذلك فعلا اذا ما قسناه وفق الاهداف العامة للمصلحة الوطنية، على الرغم من قول الملكيين والقوميين ان ذلك تم بالنحياز الى المعسكر الشرقي على حساب المعسكر الغربي آنذاك، وكآن المصلحة الوطنية هي مصلحة احد المعسكرين .

اما في الميدان الاقتصادي فقد كانت الاهداف تتلخص في فك

ارتباط العراق بدائرة الاسترليني ومفاوضة شركات النفط على امتيازاتها بما يضمن للعراق حصة اكبر من الايرادات وسيادة اوسع على ثرواته الوطنية .وكذلك تطوير الصناعة الوطنية وعقد الاتفاقيات التجارية التي من شأنها دعم اقتصاد العراق . وتحقق في هذا الشأن كثير من الاهداف وصدر قانون رقم ٨٠ الذي استرجع اراضي الامتيازات النفطية رغم ان رأي الخبير في الشؤون النفطية الامين العام السابق بالوكالة لمنظمة اوبك الدكتور فاضل الجلبي يعتبر مطاليب العراق عادلة الا ان طريقة المفاوضات وشروطها ومطاليبها غير موفقة الامر الذي اغلق الباب امام العراق فاصدر القانون المذكور (كما عبر عن ذلك في الملتقى المذكور)، وكذلك تاسست شركة النفط الوطنية وانتعش لحد ما الرأسمال الوطني حتى في ظروف الصراع الاديولوجي المضمخ بروائح الصراعات الطبقية في تلك المرحلة .

اما في ميدان الهوية الثقافية فقد كان على الثورة ان تساهم في صياغة الهوية الوطنية وفي تحقيق الوحدة الوطنية للثقافة، ومشاركة الغالبية من المواطنين في التعبير عن انفسهم سياسيا واجتماعيا. ولقد تحقق ذلك، لكنه تحقق في كثير من الاحيان اما بشكل عفوي، واما بشكل عشوائي غير متوازن .

وفي الميدان الاجتماعي، كان لابد لاية ثورة ان تحقق مستوى اجتماعيا ملائما، مستوى الحد الادني على الاقل، في الخدمات الاجتماعية المقدمة للطبقات والفئات الدنيا فتم بناء مدن واحياء كاملة واتسعت مشاريع الاسكان مثل بناء حي اسكان غربي بغدا والزعفرانية ومدينة الثرورة واحياء المعلمين ومدينة اليرموك ومدينة الضباط للعسكريين وفتح قناة الجيش وغيرها من المشاريع التي نفذت خلال الجمهورية الاولى التي لم تتستمر سوى اربعة سنوات وبضعة اشهر، وارتفع مستوى معيشة اعداد كبيرة من المواطنين وتوفرت امامها الفرص للاستقرار والنمو، وتوزعت كثير من الاراضي وفق قانون الاصلاح الزراعي وتقلصت الملكيات الكبيرة

للارض، رغم النتائج غير الايجابية التي افرزها الصراع السياسي والايديولوجي على هذا القانون الذي سيّس الفلاحين وجعلهم ينخرطون في الصراع السياسي والايديولوجي بين الاحزاب السياسية الذي فرغ القانون من محتواه الاجتماعي وجعله شعارا سياسيا وايديولوجيا، واستخدم الفلاحين ادوات في الصراع، كما خطت الصناعة الوطنية في بعض القطاعات خطوات مهمة في ارتباك واضح بين نمو رأس المال الوطني ودعوات الايديولوجيا ضد هذا الرأسمال الوطني الذي كان يساعد الطبقة الوسطى على التبلور والتجلي في المجتمع العراقي .

ولا يفوتنا ان نذكر ان الثورة واجهت، منذ الاسابيع الاولى لها كثيرا من العقبات (ولا نستعمل مصطلح المؤامرات) التي اثرت في زخمها وتوجهها سواء من العسكر الذين بدأوا التخطيط لاقصاء عبد الكريم قاسم واستلام السلطة، حيث فتحت الثورة شهية العسكريين للانقلابات العسكرية، كما فتحت شهية الاحزاب للتنظيمات العسكرية للحزب، ام من الاحزاب السياسية وبالذات من حزب البعث وحركة القوميين العرب اللذين خاضا معاركهما الدموية في شوارع بغداد والموصل وغيرها من المدن العراقية ضد الثورة وضد الشيوعيين، الذين زجوا انفسهم في صراع الشوارع الدموي ضد البعثيين والقوميين ايضا وهو ما كان انعكاسا للحرب الباردة العالمية بين المعسكرين الغربي والشرقي .

لكن على الصعيد السياسي الداخلي فشلت الثورة تماما في تأمين الحريات الديمقراطية بشكل دستوري وقانوني . وكانت الحريات في الشارع العراقي تقررها قوة الشيوعيين او القوميين (وبضمنهم البعثيون) بمعزل عن ارادة السلطة المركزية التي ظلت تتفرج على هذا الصراع . وانا لا اميل للتفسير السائد الذي يقول بان عبد الكريم قاسم اتبع سياسة تقوم على ضرب الشيوعيين بالقوميين وبالعكس بينما يجني هو ثمار ذلك . فقد كانت قوة السلطة المركزية معتمدة على التفاف الشارع العراقي اولا وعلى تصور ان

جماهير الشعب الغالبة مستفيدة من الثورة وبالتالي فان صراع الاحزاب هو صراع على الشارع وليس على الدولة دون ادنى تقدير سياسي من رجل عسكري مثل قاسم للنتائج الوخيمة لمثل هذا الصراع .الذي قسم المجتمع العراقي في موقفه من السلطة وهو ما ستتضح نتائجه السلبية في انقلاب شباط عام ١٩٦٣ حين اتضح الانقسام بين المجتمع والدولة وهو الامر الذي استفادت منه اقسام في الموسسة العسكرية والحزبية المعادية للثورة .

- ٢- يبدو الحديث عن تنظيم الضباط الاحرار نموذجا للفكر السياسي العراقي المعاصر . فالمؤلفات التي تناولت هذا التنظيم توزعت على عدة محاور وبعدة «حقائق » . فالبعثيون يدعون ان هذا التنظيم ضم بعثيين مثل احمد حسن البكر وحردان التكريتي وحسن النقيب وصالح مهدي عماش وذياب العلكاوي وغيرهم وان وجهته كانت تحقيق اهداف البعث. والقوميون يدعون ان هدف الثورة كان تحقيق الوحدة الفورية والاندماجية مع الجمهورية العربية النتحدة، رغم ان حركة القوميين العرب لم تنشط تنظيميا في العراق الا بعد ان اوفدت ممثلا لها الى بغداد لقيادة تنظيمها والاشتراك في الصراع الدائر. لقد ادعى الضباط القوميون غير المنظمين في احزاب وحركات سياسية ان التنطيم بالاساس فكرة قومية لاعلاقة لها بالاهداف الوطنية، ولذلك غالبا مايوصف عبد الكريم قاسم من قبل هؤلاء بانه قطري يهتم بمصالح العراق فقط، او بانه شعوبي لايحب القومية العربية . وكانت هذه الاوصاف في نظرهم مبررات كافية لوصف الثورة بالانحراف اولا ومحاربتها ثانيا، واستلام السلطة ثالثا لتحقق الوحدة التي ماتحققت حتى حين استلم هؤلاء الضباط الحكم بعد القضاء على الثورة، والشيوعيون يدعون ان الثورة جاءت لتحقيق الصداقة والتعاون مع الاتحاد السوفيتي وبناء عراق تقدمي اشتراكي منحاز للمعسكر الاشتراكي، بينما كان عبد الكريم قاسم يخاطب جموع الشعب الفقيرة ويقدم لهم خطبا حماسية تتضمن افكارا واقعية احيانا، وطوباوية احيانا اخرى في وقت جلس فيه

زعيم الديمقراطيين العراقيين كامل الچادرجي في بيته متفرجا على الاحداث التي تجاوزته متحملا نتائج انشقاق حزبه بين جناحين تزعم احدهما هو وتزعم الآخر وزير المالية الصناعي محمد حديد، بينما كانت العلاقة مع جمال عبد الناصر تزداد سوء بتأثير العوامل المحلية والدولية وتعيد انتاج سلبيات هذه العلاقة من جديد لتعميق الخلاف بين العراق ومصر . وتعكس نفسها على صراع الشارع العراقي الدموي . ففي خضم هذا الصراع قام الفكر السياسي العراقي المعاصر ببناء قاعدته لحسم الصراع اعتمادا على استخدام العنف وتشريع هذا العنف واعتبار الحقيقة حزبية مطلقة وليست وطنية موضوعية .

والمتتبع للصراع السياسي في العراق بعد الثورة يرى ان شعارات الحرب الباردة قد ارتفعت ساخنة في شوارع بغداد والمدن العراقية الاخرى، وكأن العراق قد تحول الى ميدان لخوض الحرب الباردة حقا حيث انقسم الشارع العراقي بين الشرق والغرب، وكأن السيدين خروشوف وكنيدي قد اعتمدا على نتائج المختبر العراقي لتطبيق مفردات الحرب الباردة على بلدان العالم الثالث . ولن يغفر رفع الشعارات القومية او الوطنية البريئة خطيئة كلا الطرفين اللذين يتحملان مسؤولية الكوارث التي لحقت بالفكر السياسي العراقي وتعامله مع المتغيرات السياسية والاجتماعية التي الحقت بدورها افدح الاضرار بالمجتمع العراقي وامكانيات تطوره الديمقراطي اللاحق ، فالصراع على الثورة لم يكن صراعا على الوحدة العربية او الديمقراطية او الاشتراكية، ولم يكن صراعا على البرلمان (بل على المجلس الثوري) او الانتخابات (بل على دكتاورية الحزب)او حرية الصحافة (بل على حزبيتها)انما كان صراعا على السلطة نفسها من خارجها، لا كمضمون للتطورات، بل كشكل ايديولوجي فحسب .بينما امد هذا الصراع الاجنحة العسكرية الداخلية بمقومات الصراع على الثورة اعتمادا على احد الطرفين المتصارعين، فما كان يجري في الشارع العراقي كان

ضد الثورة لانه يضعف من قدراتها سواء كان الشعار المرفوع هو الوحدة العربية او الصداقة السوفيتية . لقد هبطت الايديولوجيا المثالية رافعة افكار «الوحدة او الخيار القومي العربي قدر» و «مصير» على حد تعبير الياس فرح وميشيل عفلق وعملت على بث دروشة صوفية للدفاع عن هذا القدر وهذا المصير الذي واجهته ايديولوجيا مادية تقول « ان سيادة الرئيس عبد الناصر في مسعاه لتحقيق الوحدة العربية باي ثمن وباي اسلوب يعبر عن مصالح البرجوازية المصرية العليا » كما تقول جريدة اتحاد الشعب التي يصدرها الحزب الشيوعي العراقي في شباط من عام ١٩٥٩، او «لايمكن تحقيق الوحدة الا على ايدي القوى التقدمية في الامة قوى العمال والفلاحين والمثقفين والجنود والضباط التقدميين والطلاب والبرجوازية الصغيرة والفئات التقدمية والبرجوازية الوطنية) على حد تعبير بيان الحزب الشيوعي السوري او « وحدة بمضمون اجتماعي مناهض للاقطاع والرأسمالية الكبيرة) في نص برنامج الشيوعيين المصريين، والنتيجة ان هذه الشعارات اسقطت ثوراتها قبل ان تسقط هي اخيرا بطرحها الديماغوجي الدعاذي الذي لاستند حقا على اي مضمون اجتماعي على الضد تماما من المفاهيم المادية، او الاجتماعية للنظرية التي لم تنزل الى مستوى المهاترات الايديولوجية .

لن يغفروا لنا بحث التاريخ . هذا ما اؤومن به حتى الآن. انه عبارة عن مونوبول او تابو، لاهم يبحثونه ولايدعون غيرهم يسلط الاضواء عليه .

ولهذا السبب تمر في حياتنا الكوارث كما تمر النيازك والشهب الهابطة من السماء راجمة الشياطين، لكن كوارثنا ترجم الابرياء والفقراء والمساكين بشكل جماعي وكانه عقاب علوي .

نعم عقاب مؤبد، فالمؤلفات الكثيرة التي ظهرت عن الثورة ماتزال الى اليوم، تخوض صراع الخمسنات الايديولوجي وتتنازع على جثة الثورة كما كانت تتنازع عليها وهي لحم ودم مثل غانية فاتنة .. وفي الوقت الذي سرق فيه صدام حسين الثورة وقطع اوصالها، تتخاصم المعارضة حتى تاريخ

اليوم، على ماتبقى من الثورة من ذكرى، دون ان تقف للحظة واحدة وتلتقط انفاسها وتقول : هل من العقل ان نفعل مانفعل ؟

- ٣ - لن يجدي ان نهمل هذا الكم الهائل من المؤلفات التي صدرت عن ثورة تموز . فبها وحدها ومن خلالها نستطيع ان نتبين مدى انحطاط فكرة التقييم التاريخي للاحداث الكبرى في حياة الشعوب . لكن علينا ان نقسم هذه المؤلفات، قبل نقدها بصورة شاملة، الى اقسامها : و قبل ذلك تتضح مشكلة كبيرة، فقد وجدت ان جميع هذه المؤلفات بلا استثناء تستند على بعضها البعض وكأنها تدور في حلقة مفرغة، فكلها مصادر لبعضها البعض ومصادرها واحدة هي المصادر المتفقة او المصادر المختلفة مع الثورة . وطبيعة الاختلاف ليست موضوعية، بل ايديولوجية او حزبية، او شخصية .

وبعض هذه المؤلفات اعتمدت على المختلفين مع الثورة، ثم عادت لتكون مصادر لآخرين يؤرخون للثورة، ثم عاد هؤلاء للاعتماد على تلك المصادر .اما المشكلة الاخرى فهي قراءة الوثيقة . فكثير من صحف ووثائق تلك الفترة تقرأ بالنظرة السياسية والحزبية والايديولوجية نفسها التي كانت وما تزال سائدة . وهي نظرة راديكالية سلبية كانت ام ايجابية . واهم هذه المؤلفات كتبها ضباط كانوا في تنظيم الضباط الاحرار في مواقع لايستطيع احد ان يقدرها حقا او يحكم عليها بموضوعية لان « الحقيقة » تأتي من خلالهم . لكن المشكلة ان كلا منهم يدعي الدور الذي يدعيه الآخر لنفسه، حتى وجد البعض من الضباط والمؤرخين حلا قد يبدو مقبولا لاول وهلة لمشكلة قيادة التنظيم و «شرف» تآسيسه من الجميع بان افترض وجود عدة تنظيمات وعدة كتل عسكرية للضباط الاحرار، حتى بلغ عدد الضباط الاحرار في هذه التنظيمات ٢٠٣ ضباط من رتبة لواء حتى ملازم ثان، علما ان الغالبية تتفق على ان التنظيم كان متفقا على عدم تدوين اي قرار او اسم او محضر لاسباب امنية (كما في « ثورة ١٤ تموز لليث الزبيدي، وهو دراسة جامعية عن الثورة وقد اعتمد على مقابلات من تبقى من قيادات الضباط

الاحرار بالدرجة الاولى على شكل مقابلات معهم) .

القسم الاول كتبه ضباط كانوا في تنظيم الضباط الاحرار، وهنا المشكلة بالضبط . فهذه الكتابات تدعي ما لايستطيع احد اثباته، لكن حقيقة ماثلة للعيان هي ان الضباط القوميين المستقين تنظيميا كانوا يشكلون ثقلا عدديا في التنظيم، الا ان هذا الثقل الكمي لم يكن نوعيا، وانما اعتمد على حماس قومي فارغ هدفه الالتحاق بالجمهورية العربية المتحدة، ولا استبعد ان الشكل المصري للتنظيم قد قلد من قبل القوميين الذين اكتشفوا تنظيم الضباط الاحرار الذي يقوده عبد الكريم قاسم بطريقة عسكرية منظمة (والمشهور عن قاسم مهارته في التنظيم والادارة والضبط العسكري كما تشهد تقارير رؤوسائه الاداريين منذ كان ضابطا صغيرا) واهم الكتب التي كتبها ضباط كانوا في تنظيم الضباط الاحرار بطريقة ما وبموقع ما هم اضافة الى صبحب عبد الحميد وعبد الكريك فرحان اللذين ذكرنا مؤلفيهما، العقيد اسماعيا العارف الذي كتب ايضا (اسرار ثورة تموز في العراق) والعقيد محسن حسين الحبيب الي كتب (حقائق عن ثورة ١٤ تموز في العراق) والعقيد صبيح علي غالب ومؤلفع بعنوان (قصة ثورة ١٤ تموز والضباط الاحرار) والرئيس (العميد المتقاعد الآن) خليل ابراهيم حسين الذي اصدر(سقوط عبد الكريم قاسم) و(قصة الصراع بين عبد الكريم قاسم والشيوعيين) و(الصراع بين عبد الكريم قاسم وعبد السلام عارف) وهذه المؤلفات تبحث عن(ملكية الثورة) لمن ؟ للقوميين . للضباط الاحرار. ام للشيوعيين، ام لعبد الكريم قاسم . اي انها تدور في نفس الفلك الدوار منذ صبيحة الثورة حتى اليوم، من يملك الثورة، حتى لو كان ذلك ملكا فخريا .

وهناك كتب اخرى كتبها مؤلفون لاعلاقة فعلية او تنظيمية لهم بالثورة، مثل (العراق في عهد عبد الكريم قاسم) لمحمد كاظم على(وعبد الكريم قاسم: البداية والسقوط)لجمال مصطفى مردان (وثورة ١٤تموز في

العراق) للدكتور محمد حسين الزبيدي ومؤلف ليث الزبيد الذي ذكرناه آنفا .

بالطبع هناك كثير من المؤلفات التي دخلت في الصراع الحزبي والاعلامي الدعائي بين الشيوعيين والقوميين آنذاك لن تفيدنا الا في التأكيد على انحطاط مستوى تقييم الاحداث الكبرى وخضوع هذا التقييم للعاطفة والحماسة والجمل الثورية الفارغة لكن المشكلة التي تكشف عنها هذه المؤلفات هي : عودتها الى مرجعية واحدة من حيث مصب المعلومات والتقييمات . وهذا ما يجعل تقييم الثورة ضربا من الادعاء الشخصي او الحزبي او الايديولوجي .

فالثورة لمن حقا ؟ والثورة ماذا فعلت ؟ والثورة كيف انتهت، ومن المسؤول ؟

واين الشعب والوطن في كل هذه المعمعة التي تثير خيولها الغبار في وجه التاريخ القريب . فحتى الندوات التي تقام في ذكرى الثورة من قبل النظام الذي يتناسها ، ومن قبل المعارضة العراقية في الخارج، تقام فقط لسبب وحيد : هو تأكيد ملكيتها لمن يقيم الندوات، لوصمها في الحقيقة بانها مغدورة . وذلك من خلال تأكيد صحة المنطلقات الايديولجية للاحزاب وليس لمعرفة الثورة حقا وتقييمها موضوعيا .

لكن كل هذا الصراع على الثورة، حتى وهي قبر، يكشف عن حقيقة واحدة، ان الصراع على الثورة هو الصراع على العراق، لان وطنية الثورة وعمقها في الوجدان الشعبي لاغبار عليه .

العـــراق بـــين تمـــوزين مـــن تمـــوز الجمهوريـــة الى تمـــوز الدكتاتورية الجمهورية المستبدة :

يأخذ تموز في الميثولوجيا الرافدينية موقع إله الخصب الى جانب عشتار إلهة الحب .و ربما تحول هذان الرمزان في الذاكرة السياسية العراقية، التي كونتها الايديولوجيا (الشبيهة بالميثولوجيا من ناحية) الى تموز الشهر المذكر وعشتار الثورة المؤنثة. الخصب الرافديني لم يكن في شهر تموز، الشهر الصيفي الحار. كان موسمه في الربيع، في شهري آذار ونيسان.

قد لا تكون المقارنة بين عشتار والثورة في بلاد الرافدين محض خيال، او اعتباطا قسريا . فعشتار كانت مستبدة في الاساطير السومرية حيث كان اسمها إنانا وكذلك في الاساطير البابلية التي اتخذت اسم عشتار فيها . واستبدادها هذا كان مصدر شقاء لاعدائها وازواجها بقدر ماكان مصدر شقاء لها ايضا .

واستبداد عشتار لم يأخذ طابعا سياسيا في الواقع ، فقد كانت آلهة حب وليست آلهة حكم . لكن طبيعتها القاسية وتسلطها واستبدادها ظهر في علاقاتها مع عشاقها ومن احبتهم وكانت مصدرا لغضب كثير من الآلهة الذين سلطوا الكوارث علي بلاد الرافدين .

العراق بين تموزين يذكرني ايضا بكتاب للمؤرخ العراقي عباس العزاوي الذي اتوقع ان يكتشفه وسط ثقافي عراقي اعتاد الاكتشاف المتأخر دائما كما اكتشف بوقت متأخر المفكر الاجتماعي العراقي الراحل علي الورديالذي طاردته لعنة المفكر البرجوازي والليبرالي طويلا .

وكتاب العزاوي هو «العراق بين احتلالين» الجمهورية المستبدة ليست وليدة اليوتوبيا المضادة، وليست اطروحة لادانة التاريخ المعاصر. انها محاولة لتلسيط الضوء على تطور العراق من الجمهورية الى الدكتاتورية والقوى الفاعلة في هذا التطور ودور الاحزاب والايديولوجيا في تشريع العنف والحرب والدكتاتورية .

انها محاولة للبحث في تاريخ الجمهورية والاحداث السياسية الكبرى خلال اعوام ١٩٥٨ - ١٩٦٣ واعوام ١٩٦٨ - ١٩٩٨. انها محاولة لفهم ماحدث من خلال مناستين حاسمتين في تاريخ العراق السياسي المعاصر .

الاولى الحدث العسكري الكبير الذي اصطلحت الادبيات السياسية المختلفة على تسميته ب (ثورة الرابع عشر من تموز ١٩٥٨) ، وهو الحدث الذي نقل العراق من الملكية الى الجمهورية والى الحكم العسكري ايضا والى الصراع السياسي الطويل على السلطة، والذي توجته سلسلة انقلابات عسكرية متوالية زعزعت استقرار العراق اما المناسبة الثانية فهي ما اصطلحت الادبيات السياسية العراقية على تسميته ب (انقلاب السابع عشر من تموز ١٩٦٨) والذي اعاد حكم البعث الى السلطة مرة اخرى، بعد ان حكم العراق في انقلاب الثامن من شباط ١٩٦٣ .

اذن نحن امام ثلاثة احداث في الواقع ترتبط بتموز ارتباطا مباشرا فالشعار الذي جاء به انقلاب شباط ١٩٦٣ كان شعار تصحيح انحراف ثورة الرابع عشر من تموز .

بين الحدثين عشر سنوات . تكرست فيها ظواهر سياسية واجتماعية وثقافية عديدة في واقع العراق المعاش . من هذه الظواهر : حكم الحزب الواحد. غياب الحريات . اشتداد وتيرة القمع الرسمي، تكرر الانقلابات والاعتماد على الجيش كعامل حاسم في انتقال السلطة . بمعنى ما ، تكرست ظاهرة العنف في الحياة السياسية العراقية ، وتحولت الجمهورية الى دكتاتورية .كيف حدث ذلك ؟ ومن هو المسؤول عن هذا التطور المأساوي الذي قاد البلاد الى كارثتين مروعتين : الحرب العراقية الايرانية، وحرب الخليج التي نتجت عن عملية احتلال الكويت من قبل النظام العراقي .والتي نتجت بدورها عن سلسلة من العمليات المتراكمة في تاريخ السلطة في العراقي وفي طبيعتها الواقع الذي يعيشه العراق اليوم لا ينفصل عن مقدمات تراكمت على مر العقود السابقة . واذا ما كنا هنا نحاول التوصل الى اجابات، او،

بضعة اجابات، وبكلمة ادق : نحاول تسليط الضوء على تلك المقدمات وكيف صنعت حاضر العراق المأساوي، من خلال الاحداث والتطورات والظواهر التي ساهمت في صنع القرار السياسي في حقبة ما من هذا التاريخ العاصف بالاحداث والتطورات المأساوية واذا ما القينا نظرة عجلى، وثائقية على صور التاريخ، او حاولنا قراءة تلك الاحداث عبر صورها، فربما نجد ان هذه الصور يمكن ان تعيننا على تتبع واقع اخطأ الاتجاه من الجمهورية الى الدكتاتورية . ولعله من حقنا القول، منذ الآن، واستنادا الى النتائج المنظورة في واقع العراق الحالي، بان الفكر السياسي العراقي المعاصر قد اخطأ قراءة التاريخ الحديث، لانه منحاز واحادي النظرة، فانه من حقنا ايضا ان نطالب هذا الفكر بان يتخطى جموده وانحيازه، وان لا يبقى يراوح في مكانه بعد مضي قرابة الاربعين عاما على بدء التبدلات العاصفة في تاريخ العراق .

لكن ثورة الرابع عشر من تموز سرعان ما وقعت ضحية الصراع على السلطة بين الاحزاب المتصارعة عبر اجنحتها العسكرية والتنظيمية في المؤسسات الادارية والنقابات . وشهد العراق صراعا سياسيا مكشوفا عاشه الشارع العراق يوميا في نهاية الخمسينات بين الشيوعيين والبعثيين والقوميين، كان، في جزء كبير منه، انعكاسا للحرب الباردة، على المستوى العالمي، بين المعسكرين الغربي والشرقي في تلك المرحلة .

وسقطت ثورة الرابع عشر من تموز يوم الثامن من شباط عام ١٩٦٣ على يد حزب البعث وحلفائه من القوميين المدنيين والعسكريين، وارتدت حملات القمع هذه المرة طابعا رسميا، اذ مارست الدولة العراقية، لاول مرة، وبشكل واسع، سياسة ابادة جماعية بسبب الخلاف السياسي والخلاف في الرأي .

وبعد ثمانية اشهر، في تشرين الثاني / نوفمبر انفكت عرى التحالف بين حزب البعث وحلفائه في انقلاب يوم الثامن عشر من تشرين الثاني الذي

ابعد فيه البعثيون عن السلطة ، لكنهم عادوا بعد خمس سنوات. واستلم الحكم الاخوان عارف : عبد السلام عارف الذ قتل في حادث طائرة هليوكوبتر وهو في زيارة الى البصرة في جنوب العراق في نيسان عام ١٩٦٦ فجاء بعده اخوه رئيس الاركان العسكرية عبد الرحمن عارف حسما للنزاع على السلطة بين المدنيين بزعامة رئيس الوزراء المدني الوحيد في عصر الجمهورية عبد الرحمن البزاز ومجموعة العسكر المتعددة الزعامات . واطاح تموز ١٩٦٨ بعبد الرحمن عارف في انقلاب سمي بالابيض لسهولة تنفيذه حيث دخل المتآمرون الى القصر الجمهوري واعتقلوا رئيس الجمهورية وسفروه الى تركيا بعد ان لبوا دعوة عشائه في الليلة السابقة للانقلاب .

وخلال التاريخ الحديث للعراق حدثت الكثير من الانقلابات العسكرية التي افتتحها انقلاب الفريق بكر صدقي عام ١٩٣٦ وهو اول انقلاب عسكري في العالم العربي . ومنذ ذلك التاريخ اصبح الجيش مفتاح التحول السياسي في العراق ومصدر الخطر المباشر على السلطة فيه، وميدان الصراع عليها في نفس الوقت .

نحن اذن امام ظاهرة اولى هي استخدام العنف في نقل السلطة . هذه الظاهرة التي تطلب لديمومتها استمرار العنف . وهذه الظاهرة لم تقتصر على العسكر منذ ولادتها في انقلاب بكر صدقي الذي استخدمه مدنيون ديمقراطيون جاءوا على فوهات البنادق والمدافع حيث كان اب الديمقراطية في العراق الحديث كامل الجادرجي رئيس الحزب الوطني الديمقراطي واحدا من الذين تحالفوا مع العسكر للمجئ الى السلطة هو وجعفر ابو التمن رئيس الحزب الوطني العراقي المناهض لبريطانيا آنذاك . تلك كانت لسوء الحظ بداية الديمقراطية في العراق، وتلك كانت بداية ركوب الاحزاب لظهور دبابات الجيش للوصول الى السلطة . ولم يكن ينتزع هذه السلطة غير دبابات جديدة ومدافع جديدة اخرى . هكذا كانت الاجنحة العسكرية للاحزاب جاهزة لركوب دباباتها والسير الى الاذاعة او القصر الملكي

اوالجمهوري . ان استمرار هذه الظاهرة حتى اليوم يعين العنف على الاستمرار ويحول الحزب، اي حزب، الى قوة عسكرية ضاربة . وخلال هذا التطور لهذه الظاهرة ولدت كتائب «المقاومة الشعبية» بعد الرابع عشر من تموز وسيطرت على الشارع وعكست قوة الحزب الشيوعي العراقي، كما ولدت كتائب « الحرس القومي » بعد الثامن من شباط وعكست قوة حزب البعث.

وتشترك هذه الكتائب في ظاهرة ارتباطها وقيادتها من قبل ضباط كبار في كلا الحزبين . كما تشترك ظاهرة هذه الكتائب في انها هي التي اخذت تقرر مصير وتطور الصراع الايديولوجي ايضا فهي كتائب مؤدلجة وعقائدية مهمتها التطهير العقائدي باعتبارها الجناح الضارب للاحزاب في صراعها المتفاقم على سلطة الدولة او سلطة الشارع .

ليس لتاريخ الاستبداد الدور الحاسم في تقرير مصير العراق باعتباره البلد العربي الاشد استبدادا في السلطة. فهذا التاريخ قابل للتغيير . وهذا التاريخ، شأنه شأن تاريخ كثير من البلدان قابل لان يشهد قفزة نوعية او طفرة تاريخية ليست مستحيلة . وعلينا بدل احالة الكارثة الى التاريخ، احالتها الى سوء الاستخدام السياسي. فمن سوء حظ العراق ان يشهد حزبين شموليين بمنظومتين ايديولوجيتين تصادران الحريات باسم الشعارات الشمولية التي تسعى اليها وتشرّعان العنف ضد الخصم السياسي . ويسعى كل منهما الى التفرد بالسلطة والمجتمع عن طريق نفي الآخر نفيا تاما .

ان تاريخ صراع الافكار في العالم العربي ، وفي العراق بالذات، لايمكن فهمه دون فهم التأثير النفسي الذي يتركه في نفسية افراد المجتمع .

ولن يكون من الغريب، في العراق، ان تلعب الايديولوجيا دورا يفوق في اهميته اهمية دور الطبقة التي تمثلها . ويشكل هذا الدور امتدادا لدور العامل الثقافي في العالم العربي بشكل عام .ولعل هذا يفسر خيانة الايديولوجيات في العالم العربي للحقيقة الموضوعية او حتى خيانتها لمضامينها هي بالذات حين تعكس غير تلك المضامين في واقعها وممارستها الملموسة .

في الثلاثينات بدأت الاحزاب تحل محل العشيرة كوحدة اجتماعية للارتباط والتجمع والولاء . وتجسد ذلك في الستينات . فبدل الصراع العشائري الذي ساد من قبل هيمن على المجتمع العراقي الصراع الحزبي .

وبقدر ما كان هذا الصراع يتعمق كان الولاء للحزب يتعمق اكثر .وبدل العصبية القبلية حلت بشكل تام عصبية حزبية . ولم يكن هذا غريبا ايضا .

فقد كان تركيب الدولة العراقية عشائريا ، كما كان تركيب الجيش والجهاز البيروقراطي عشائريا ايضا . وتم، بشكل تدريجي، استبدال التركيب العشائري في الدولة والجيش والجهاز البيروقراطي بالتركيب الحزبي. الشكل الذي يبدو متجانسا بين التركيبين العشائري والحزبي لاينطبق على المحتوى . فالمحتوى لهذا التركيب لم يكن يتكون من مصالح عشائرية وقيم وتقاليد افقية . كان يتكون في جوهره ومحتواه من منظومات ايدولوجية هرمية عميقة التأثير والتدخل في تفاصيل الدولة وفي تفاصيل المجتمع . فبدل العشيرة التي لم تكن بحاجة الى تطابق المجتمع مع سيادتها الرسمية ظهرت المؤسسة الحزبية التي تسعى الى التطابق بين المجتمع والدولة في شكل واحد ومحتوى واحد ايضا .

في العشرينات والثلاثينات وحتى الاربعينات كانت ثورات العشائر، خاصة في الفرات الاوسط، ظاهرة سياسية واجتماعية في العراق . وكان بعض كبار السياسيين، في الدولة وخارجها مثل ياسين الهاشمي وسامي حكمت سليمان ونوري السعيد ورشيد عالي الكيلاني يستخدمون ثورات العشائر بعضهم ضد البعض الآخر . لكن هذه الثورات لم تكن تستهدف تغيير البنية السياسية والاجتماعية للسلطة ولا تغيير المجتمع باتجاه ايديولوجي معين . كانت تتوقف حال حصول امتيازات او مصالحات .

وساعد تفكك العشيرة على تحولها الى خامات اولية لتزويد الاحزاب بالاعضاء . ونستطيع ان نضع ايدينا بسهولة على توزيع حزبي مناسب لحد ما

للتوزيع القبلي . فهناك مناطق عشائرية تكاد تكون مغلقة للشيوعيين او للقوميين او للبعثيين وهذا التوزيع انتقل بطبيعة الحال الى الجيش الذي اصبح هدفا حزبيا هو الآخر . لم ينج تفكك العشيرة من تفكك المجتمع . فالريف انتقل الى خوض الصراع الايديولوجي هو الاخر بعد ان ربطت الايديولوجيا والشعارات الريف بمعارك المدينة الثورية . وصار شعار الاصلاح الزراعي راية للحرب بين الاحزاب والايديولوجيات التي قسمت الريف الى فلاحين واقطاعيين . واعادت المدينة اصطفاف قوى المجتمع في تصنيفات سياسية تقدمية ورجعية وقسمت رأس المال الى هويات سياسية دون ان تأخذ بالاعتبار دوره الاقتصادي الحقيقي . وتحول الفلاح في المدينة الى سائق او بائع صغير او اجير في قطاع الخدمات الذي اتسع . لقد تركت جماهير الريف قبائلها للبحث عن وطن، وفي هذا الوطن كانت تبحث عن مورد ثابت في الدولة او في الشارع . واصبحت الرذائل الاجتماعية تتحول في المدن من النمط البسيط الى النمط المركب . على حد قول فورييه، واضيف : خاصة وهي ترتدي ثياب الايديولوجيا التي وزعت الالقاب: برجوازية طفيلية، وبرجوازية كومبرادورية، وبرجوازية تجارية ، وبرجوازية عقارية، وبقايا اذناب الاستعمار، وعملاء الرجعية . وعملاء موسكو، وغيرها من الالقاب المتبادلة، بينما كانت تنمو في رحم هذا الواقع بوادر الفاشية وتتغذى من تطور الصراع الايديولوجي والسياسي وتوسع ادواته السياسية والمادية داخل الدولة وداخل الاحزاب وداخل المجتمع .وتحول طريق التطور اللارأسمالي الى طريق للتطور اللاديمقراطي، فالمضمون الاجتماعي اصبح ا اطروحة تخفي داخلها، وليس وراءها، مصادرة الحريات . وتحول المضمون الاجتماعي الى شكل في مفارقة تاريخية عجيبة ولكن ليست نادرة . واصبحت معاداة الامبريالية الخارجية اهم من معاداة الفاشية والدكتاتورية الداخلية التي ترعرعت على مضامين تحولت الى اشكال . وخلال نصف قرن صار الطابع الثقافي العام لتحولات الدكتاتورية قويا ومتينا وراسخا بحيث اهل الجمهورية

ان تتحول الى جمهورية مستبدة .جمهورية المال والريع والايديولجيا والقاعدة الحزبية الواسعة والجيش العقائدي والشعار اليومي والاعلام المركز والمكثف والموجه . فبينما كان الصراع يدور على شعار الملكية الخاصة او الملكية العامة كانت الدولة تجنى الارباح وتحول الملكية الى حوزتها ، وبينما كان الصراع يدور على شعار الاشتراكية ام القطاع الخاص كانت الدولة تتحول الى مالك يتحكم بالسلعة والسعر والاستهلاك والاستيراد بينما كان الانتاج يتحقق في وسائل الاعلام الجبارة والتصريحات والبيانات عن نمو وتطور وتصنيع ملفق .اما الصراع الحقيق فقد كان يجري بشكل حقيقي وخفي بين نمطين :البنى التقليدية التي تعايشت مع البنى شبه الكولونيالية ، والبنى الجديدة التي تسير باتجاه تعزيز سلطة الدولة المركزية القائمة على بناء فوقي راسخ ومتين وفعال يكرس الاطار الثقافي للدكتاتورية عبر خلط هائل من شتى ضروب الاوهام والافكار والشعارات والمشاعر . وفي هذا السياق ظهرت اطروحات الطريق الخاص او الطريق الثالث او رأسمالية الدولة الوطنية او عشية الاشتراكية او غيرها من الاوهام . وفي خضم هذه التحولات العاصفة والدراماتيكية كان هناك طرف قديم من اطراف الصراع تم ابعاده وتجاهله بعد التركيز عليه في الهجومات الايديولوجية المركزة والمكثفة . هذا الطرف لم يكن سوى التيارات الدينية التي ذهبت الى اقصى وسائل الدفاع عن النفس : الاصولية .

لقد كانت تلك التطورات العاصفة بالنسبة للتيارات الدينية نوعا من الغزو الاجنبي. وكان فعلها نوعا من العمل ضد محتل . وكانت الجمهورية بالنسبة لهذه التيارات نوعا من التحلل الاجتماعي الغربي . صدمة الاصولية بالنسبة للدولة كانت يقظة على تشديد سلطة الدولة وتركيز الصلاحيات باتجاه الدكتاتورية .

خلال السنوات الاربع والنصف التي قضايا الزعيم عبد الكريم قاسم في السلطة تكرست شخصية ابن الشعب . ربما لعبت شخصية قاسم

دورا في ذلك . لكن جوهر شخصية ابن الشعب كان يعني تركيزا في القرار السياسي . وقاسم لم يكن دكتاتورا . كان شخصية عسكرية ينقصها الكثير من المعرفة السياسية التي لم تستطع الاحزاب تقديمها له . وتحولت ثقته بالاحزاب الى تجاهل . وليس صحيحا ابدا انه كان يشك بالاحزاب او كان يلعب على تناقضاتها. كانت، في واقع الامر، تعوزه تلك المهارة في اللعب على التناقضات. لكنه وجد ان شخصية فردية تتحكم بالقرار السياسي افضل بكثير من دكتاتورية حزبية تتحكم بهذا القرار . ومثل عبد الناصر كانت تعوزه قاعدة جماهيرية منظمة وكانت تلك فضيلة الزعيمين .فقاعدتهما الجماهيرية كانت خارج الاحزاب ولم تكن منظمة .

واذا كانا اساءا تقدير قوة تلك القاعدة فلم يكن سوء التقدير هذا الا بسبب قوة الاحزاب المعادية في جهاز الدولة وفي الجيش حيث لم يستطع كل م الاثنين تقديرها بشكل صحيح . فالاساليب كانت تختلف . ففي الوقت الذي احاط قاسم مقر حكمه في وزارة الدفاع بمتآمرين عليه من زملائه العسكريين الذين كانوا يحققون رغبة احزابهم في الانقلاب العسكري . كانت قواعد حرفته العسكرية تقتضي الثقة بولائهم لوطنهم وجيشهم وقائدهم العسكري الاعلى . لذلك كانت صدمته يوم ٩ شباط وليس يوم الانقلاب ٨ شباط . فقد فوجئ برفاقه العسكريين يطلبون منه الخروج عاريا من ملابسه العسكرية . كان ذلك بالنسبة اليه صدمة كبرى لم يخفف منها حكم الموت الذي اصدره عليه المتآمرون . كان صائما وقد حلق ذقنه كاي عسكري محترف تحت وقع الرصاص المنهال عليه وخرج مرفوع الرأس كما كان في معارك جنين وكفر قاسم وطولكرم قبل ذلك بعدة اعوام . ولعل رفضه ان تعصب عيناه اثناء اطلاق النار عليه في مقر الاذاعة العراقية حيث جرت « محاكمة صورية » معتادة له كان ردا عميقا على تلك الاهانة التي وجهها له عسكريون محترفون هم زملاؤه في العسكرية بان يخرج عاريا دون رتب او قميص عسكري . وشدة شخصية

قاسم العسكرية فقط هي التي اضفت عليه سمات الاتاتوركية او البونابرتية. اما دكتاتوريته فلم تكن الا خيبة امل الاحزاب في ان يسلمها دكتاتورية الدولة .

لكن قاسم فتح شهية العسكريين للصراع على الحكم . فقبل ان تمر سنة واحدة على حكمه ثار العقيد عبد الوهاب الشواف في الموصل .

وقبل ذلك بعدة اشهر انفجر الصراع بين قاسم وعبد السلام عارف بسبب التأثير الذي كان يحاول كل من حزب البعث والحزب الشيوعي ممارسته على القرار السياسي . كان المطلوب آنذاك ان بقفز حزب الى السلطة . وبسبب طبيعة الوضع الدولي والوضع العربي كان حزب البعث او حركة القوميين العرب اكثر حظا في الترشيح . فالسوفيات قد تخلوا لعبد الناصر عن السلطة في العالم العربي . وكان هذا يعني ان لايسمح لحزب شيوعي باستلام السلطة في العراق الامر الذي عوضه الشيوعيون بالسيطرة على الشارع .وبعض مواقع الدولة العسكرية .

وكلما احتدم الصراع بين الشيوعيين والبعثيين كلما تركزت السلطة بيد الزعيم عبد الكريم قاسم . كان الطرف الثالث . بيضة القبان المطلوبة لعدم استلام اي حزب للسلطة واقامة دكتاتورية حزبية .وصراع الشارع العراقي رصف طريق الدكتاتورية ببلاط ناعم . .فنفي الآخر وابادته جسديا كان امرا شائعا في الايديولوجيا وفي التطبيق وفي سياق هذا النفي تمت سرقة الافكار . فالاشتراكية التي ينادي بها الشيوعيون اصبحت احد اهم الشعارات القومية والبعثية . والطبقة العاملة التي يكافح من اجلها الحزب الشيوعي اصبحت هدفا لحزب البعث والمادية ارتدت مسوحا قوميا صرفا . لقد اصبحت القوة هي مصدر الاخلاق والآداب العامة في المجتمع كما يقول نيتشه . كانت تلك الظاهرة رحم الجمهورية المستبدة .

هنا يكمن البرهان على رداءة الحال التي يعاني منها الجميع من ان الديمقراطية لن تأتي ابدا . فالاطار الثقافي للجمهورية المستبدة اصبح واقعا

ذهنيا كما هو واقع اجتماعي . بمعنى واضح ومحدد : الدولة في العراق تهبط من اعلى وتسيطر على المجتمع وتبدأ بتعديل تحولاته لصالح بقائها واستمرارها كقوة مادية واخلاقية . وفي هذا السياق جرت عملية ليست فريدة من نوعها في سياق تحولات الجمهورية المستبدة، فقد حلت الدولة محل الامة سيكون مفيدا في هذا السياق قراءة الواقع والتاريخ القريب. فقد جاء حزب البعث الى السلطة في مناخ تشريع الانقلابات العسكرية والمؤامرات السياسية بين الاحزاب . وساعد على هذا المناخ الفصل بين المجتمع والدولة . فالدولة لم تكن جزء من المجتمع . وسنرى كيف ان حزب البعث حاول دمج المجتمع بالدولة كلحق لخدمتها صانعا اطارا ثقافيا يقوم على جعل المجتمع يشعر بضرورة اندماجه بالدولة لتحقيق متطلباته المعاشية وتحقيق شخصيته . فقد نشر البعث مظاهر عامة في المجتمع العراقي بدأها بعملية تبعيث الجيش ثم الجهاز الاداري فالتعليم فالثقافة والاعلام في عملياتبدت اول الامر منفصلة، لكنها في حقيقتها مترابطة تدور في محيط دائرة حول نواة هي قيادة البعث . فتركيز قوة البعث كانت هي الهدف الاول في سياق الهيمنة الكبرى على الدولة والمجتمع . وكان ذلك يعني ربط القيادة القطرية بالامانة العامة التي تولاها احمد حسن البكر ونائبه صدام حسين اللذان هما في نفس الوقت رئيس مجلس قيادة الثورة ونائبه . فمجلس قيادة الثورة ارتبط بالقيادة القطرية حين اعتبر عام ١٩٧٧ كل عضو في القيادة القطرية عضوا اوتوماتيكيا في مجلس قيادة الثورة . ثم تم التركيز اكثر حين تولى اعضاء قيادتي مجلس قيادة الثورة والقيادة القطرية المهمات الوزارية وبذلك اصبح مجلس الوزراء جزء من مجلس قيادة الثورة والقيادة القطرية وتحققت سيطرة البعث على جميع مفاصل الدولة التي تكرست عبر مكاتب متخصصة منبثقة اما من القيادة القطرية او من مجلس قيادة الثورة فالعمال خضعوا لاشراف مكتب العمال المركزي . والطلبة والشباب خضعوا لاشراف مكتب الطلبة والشباب والاعلام والثقافة خضعا لمكتب الاعلام

القومي الذي لم يكتف برسم السياسة الاعلامية وانما مراقبتها وتنفيذها يوميا وكان صدام حسين نفسه رئيسا فعليا ومشرفا على هذا المكتب الذي كان يرأس اجتماعاته مساء كل ثلاثاء ويضع السياسة الاسبوعية له بما فيها نشر صوره يوميا في الصفحات الاولى من الصحف الحكومية وتوزيع مهمات كتابة مقالات تحليلية لخطبه وكلماته الكثيرة التي تناولت الحياة من شؤون السيااسة الدولية الى شؤون المطبخ العراقي دون مبالغة او تهكم .

وخضعت النساء لاشراف مكتب النساء المركزي . وكان مكتب المنظمات المهنية يشرف على كل صغيرة وكبيرة في تلك المنظمات . بينما كانت المدارس الابتدائية تشهد ظهور وتوسع نظام « الطلائع » العسكري بملابس الميدان المرقطة واطلاق الرصاص فوق الرؤوس صباح كل خميس .

واندمج بكل هذه المؤسسات والمكاتب والمنظمات نظام الامن فاجهزة الامن من امن ومخابرات وامن حزبي وامن عسكري وامن خاص ومخابرات عسكرية كانت تتلقى التقارير واحدة على الاخرى وعلى جميع الاشخاص في هذه الاجهزة دون استثناء في مناخ من الريبة والشك والخوف والتآمر . وارتبطت كل هذه الاجراءات بنظام المعيشة الذي خضع للحزبية .

فلكي يعيش المواطن العراقي ويحصل على خبز بيته في التعليم او الجيش او الادارة كان عليه ان يقبل الانخراط في حزب البعث وتوظيف قلمه في كتابة التقارير الامنية لحماية « الحزب والثورة »، التي تطورت الى حماية «القيادة التاريخية والولاء لها». وتحولت قيادة الدولة الى رمز للامة التي لم يكن لها من واقع فعلي بل كانت مكتوبة على الشعارات فحسب . وساعد على ذلك وفرة مالية هائلة من عائدات النفط بعد تأميمه. وكان هذا الريع ينفق على تركيز صلاحيات القيادة في جميع الاجهزة. وقد كان الجيش والاعلام هما القطاعان الوحيدان اللذان لم يخضعا للتقشف في جميع الازمات الاقتصادية التي مر بها العراق في عهد البعث . وبالطبع كان لاقرباء البكر وصدام حصة الاسد في جميع تلك الاجهزة والمؤسسات الحزبية

والعسكرية والامنية الامر الذي اضطر فيه النظام عام ١٩٧٤ الى الغاء الالقاب بقانون وتطبيق ذلك على جميع المواطنين لان لقب «التكريتي» كان الابرز والاكثر في الدولة والوظائف الكبرى .

لقد جرى ذلك امام الجميع بما فيهم الحزب الشيوعي العراقي الذي كان الضحية الابرز لسياسة البعث في انقلاب شباط ١٩٦٣ . وبينما كانت الثقة الشعبية معدوة تماما بالبعث عمد الحزب الشيوعي الى التحالف مع البعثيين في « الجبهة الوطنية والقومية التقدمية » التي انبثقت عام ١٩٧٣ بعد سلسلة من الاجراءات السياسية والاقتصادية التي اعتبرها الشيوعيون «تقدمية» من وجهة النظر الايديولوجية مثل الاعتراف بالمانيا الشرقية وتأميم النفط واصدار قانون العمل لعام ١٩٦٩ . لكن الشيوعيين، كحزب له ايديولوجيا شمولية ايضا، غض النظر عن الحريات وعن الواقع الفعلي الذي كان يعيشه العراق آنذاك . بل عمد الى دعم سياسة السلطة حتى في حربها ضد الاكراد عام ١٩٧٤ بعد ان تجاهل موقف البرزاني الذي لم يوافق على الدخول في الجبهة الوطنية مما دفع البعث الى « تصنيع » اكراد حسب الطلب لم تكن لهم من مهمة سوى الاشادة بحزب البعث العربي والدخول فيه!! وبعد عام من الجبهة الطونية ومن التحالف هذا اصدر البعث قانونا حرم في نشاط المنظمات المهنية التابعة للحزب الشيوعي مثل اتحاد الطلبة واتحاد العمال ورابطة المرأة وغيرها . وبقيول الحزب بهذا القانون، بعد قبوله الاقرار بعدم احقيته العمل في صفوف الجيش وفق «نص الميثاق الوطني» يكون قد ترك للبعث حرية تملك جميع القطاعات المهنية والادارية . وبرزت اطروحة «الحزب القائد» في منتصف السبعينات وتعممت في جميع مفاصل الدولة والمجتمع وتكرس مظهر ثقافي يقبل بهذا الامر كامر واقع لايقاوم . وهذا الامر الواقع عززته الهيمنة الامنية على جميع تلك المرافق كما عززه غياب الحياة الحزبية خارج حزب البعث . فالحزب الشيوعي اخذ يتعرض وهو في تحالفه مع البعث لا الى الضغوطات فحسب بل الى تصفية اعضائه ومؤيديه

ومن ثم اغلاق صحافته وتركه يرحل الى منفاه . وجنى الحزب الشيوعي نتائج ما صمت عنه طيلة فترة تحالفه مع البعث .وتعدت نتائج هذا الامر حدود الحزب الشيوعي لتصل الى جميع مكونات العراق السياسية والاقتصادية والثقافية والاجتماعية وتعززت سلطة فردية على مجموعة من الاهرامات المتداخلة بعضها مع البعض الآخر . فقد تداخلت منظمات الحزب بالمنظمات العسكرية والادارية وتداخلت هذه مع المنظمات الامنية في حلقات مترابطة تنفتح احداها على الآخرى بعين الشك والريبة والعداء المبطن .

الحرب هي المخرة الذي كان البعث يحفر انفاقه اليه منذ استلامه السطلة . والحرب كمخرج ليست اطروحة بعثية . انها اطروحة النازية والفاشية . والبحث عن عدو هي مهمة ايديولوجية مقدسة . والامة ليس لها من وظيفة تاريخية سوى التطهير عبر خوض الحرب مع الاعداء . والوحدة العربية ذاتها في مفهوم البعث يتطلب تحقيقها خوض الحرب ضد العدو . يقول ميشيل عفلق في خطاب في الذكرى ٣٧ لتأسيس حزب البعث «ان المقاتلين العراقيين والعرب الذين يشاركون في المعركة كانوا يستحضرون نماذج من التاريخ العربي الاسلامي ليدافعوا عن الحياة العربية الجديدة . انها فرصة تاريخية اتاحها العدوان الخميني لتخدم ملامح النهضة العربية ومميزاتها وخصائصها« (مجلة آفاق عربية ١٩٨٦). الحرب اذن بمفهوم البعث فرصة تاريخية يجب ممارستها وبعثها دائما . فالحرب قدر كما ان الوحدة العربية قدر على حد تعبيرات ميشيل عفلق وصدام وسعدون حمادي والياس فرح وهم اكثر من كتب في قضايا البعث . يقول حمادي « انا اعتبر الحرب لاتخلو من جوانب ايجابية لانها عرضت شعبنا لهذه التجربة » اي تجربة النقلاب التي يعتبرها البعث حجر الزاوية في اتربيته الايديولوجية (مقالة لسعدون حمادي في آفاق عربية عدد ٤ عام ١٩٨٦) بينما يقول الياس فرح « ان الخيار القومي العربي هو قدر » (مقالته : رسوخ التيار القومي للامة العربية) وبين القدر والارادة يتأرجح فكر البعث الذي احال الحرب والوحدة ومصير الامة والدكتاتورية

الى قدر فقد اعتبر منظرو البعث منذ البداية « ان البعث قدر الامة » . وباحالة الواقع الى وهم صوفي تجلى في كتابات عفلق ومنظري البعث الآخرين اصبح الاستبداد نتاجا للوهم الصوفي هذا باعتباره قدرا ايضا. وهذه الجبرية كانت الاطار الثقافي والنفسي الذي كرسه اعلام يومي يضخ عبر قنواته المرئية والمسموعة والمقروءة عشرات الساعات لترسيخ هذه الجبرية السياسية في ذهنية الرأي العام العراقي . وكانت مفردات هذه الجبرية تدور حول شخصية صدام حسين وقيادته وتحويل هزائمه الى انتصارات وجرائمه الى عقاب عادل . كأنه كبير الآلهة في ملحمة الطوفان السومرية الذي احل الطوفان كعقاب للبشر . ولذلك ذهب صدام الى التاريخ الرافديني لينتقي منه حمورابي صاحب مسلة القوانين الشهيرة فوضع تمثاله وهو يتسلم القوانين من الاله شمش في بابل ، امام بوابة مقره في مبنى المجلس الوطني في السبعينات قبل ان ينتقل الى القصر الجمهوري، وانتقى « القادسية » التي تم بها فتح العراق في زمن الخليفة الثاني عمر بن الخطاب لعيد التاريخ في « قادسية صدام » وحاول ان يحقق قول هيغل في ان التاريخ يعيد نفسه مرتين، ولكنه نسي حقا، كما نسي هيغل من ان التاريخ يأتي مرة اخرى كمسخرة. بيد ان المساخر التي حلت بسبب اقدام صدام حسين على اعادة احداث التاريخ كانت سوداء ومرة ودامية .

حين سقط عبد الكريم قاسم مضرجا بدمائه سقطت ثلاثة تماثيل سيئة الصنع في ثلاثة محافظات عراقية . اما حين سقط الملك فيصل الثاني مضرجا بدمائه في مدخل قصر الرحاب صبيحة الرابع عشر من تموز فقد سقط تمثال جده الملك فيصل الاول بملابسه العربية وهو يمتطي صهوة جواده في الصالحية امام الجسر قرب مبنى الاذاعة والتلفزيون وهو تمثال حسن الصنع لمثال ايطالي. اسقطته الجماهير الحاشدة في فورة غضبها . لم يكن العمل مبررا . فالتمثال لم يكن رمزا للسوء . وفي صبيحة اليوم نفسه سقط تمثال آخر لايبعد عنه سوى مائتي متر مصنوع من الغرانيت الاسود للجنرال

مود فاتح بغداد في الحرب العالمية الاولى . كان يمتطي هو الآخر صهوة جواده بملابسه العسكرية امام السفارة البريطانية في بغداد . لقد كان التمثالان يرمزان لنظام حكم قضت عليه الجمهورية التي بدأت بثلاثة تماثيل سقطت وانتهت بمئات من التماثيل لحاكم مستبد ينتظر هو الآخر ان تسقط تماثيله المنتشرة في انحاء العراق . لكن ماذا لو قدر لهذا الشعب ان لايكرر خطأه في التخلص من التماثيل عن طريق تحطيمها ؟ ترى هل يقوم في بغداد في المستقبل متحف لتاريخ الاستبداد في هذه البلاد التي كانت وما تزال عبر حضاراتها الرافدينية : السومرية والاكدية والبابلية والآشورية والحضرية والاسلامية وعبر تاريخها الثقافي الطويل تعد من اكبر المتاحف الحية في العالم ؟ عشتار هي التي القت بتموز الى الموت وانتظرت بعثه في بلاد الرافدين كل عام . وبينما ينتظر العراقيون موسم الخصب تكون هي قد نزلت الى العالم السفلي بحثا عن تموز .

العراق : التأثيرات الاقليمية والدولية علاقات المحيط :

حين اندلعت الانتفاضة كانت آفاق النصر تبدو قريبة لكل مراقب اعتقد ان الوضع الاقليمي والدولي ليس فقط مؤاتيا ، بل داعم لها اذ بدت وكأنها جزء من ارادته ايضا . لكن خط هزيمتها البياني سرعان ما انتكس ليتحول الى اسئلة متعددة ومشروعة عن العوامل الاقليمية والدولية بشأن العراق ماتزال مطروحة الى اليوم .

لعل مصيرالانتفاضة مثل على ثير العوامل الاقليمية والدولي . فقد كان من الغريب ، واللامنطقي ، ان تترك الانتفاضة لمصيرها المؤلم حيث اقدم نظام مهزوم اقليميا ودوليا على سحق الانتفاضة والتنكيل بها برضى وقبول دولي واقليمي اعاد النظر بسرعة بحسابات الخسائر والفوائد حين اتضح ان نظام صدام الضعيف عسكريا والمهزوز اقتصاديا اضمن للمصالح الاقليمية والدولية اذا ما تم الحفاظ على الوضع الراهن .

من الواضح ان دولا اقليمية واخرى عالمية ترى ان النظام كما هو ،

وحتى بوجود صدام مع مزيد من التوتر، يمكن ان يكون مؤهلا لحفظ مصالحها وحفظ التوازن في المنطقة . وهذه حقيقة يتعامل معها المجتمع الدولي والاقليمي، ان مصلحة الشعب العراقي هي في تغيير صدام، وليس من المؤكد ان تكون هذه المصلحة امام انظار المجتمع الدولي، ولكن ربما تلتقي مع مصالح الدول الاقليمية ودول الغرب في نقطة واحدة هي تغيير صدام. ولكن هنا تتوقف مصلحة الدول الاقليمية ودول الغرب، بينما تستمر في التقدم وحدها مصلحة الشعب العراقي في تغيير بنية النظام وطبيعته وشكله وعلاقاته وارثه الاستبدادي وطبيعة علاقته بالمجتمع والاحزاب .

مصلحة العراق اذن لاتنتهي بتغيير شخص صدام بل بتغيير بنية النظام كاملة. المعارضة اذن يمكن ان تستفيد من نصف او حتى من ربع الشوط في التعاون مع الدول الاقليمية والغربية .

ان كون النظام العراقي فردي او عائلي او عشائري او حزبي او عسكري ليس مشكلة او صدمة للغرب او الدول الاقليمية، فهذه الصيغ او احداها تتماثل مع طبيعة الانظمة القائمة في المنطقة واغلبها حليف للغرب، بل ربما يكملها من وجهة النظر الغربية، وكان النظام العراقي نفسه حليفا كاملا للغرب في النصف الثاني من سنوات الحرب مع ايران .لقد بدأت وتوقفت مشكلة الغرب والدول الاقليمية مع صدام حسين في حدود الكويت، هنا رودس فلتقفز هنا ، كما يقول الاغريق .

كما ان كون صدام والنظام درعا واقيا من ايران قد يكون جعجعة اعلامية، ولكنه يؤدي غرضا في السياسة الامريكية فيما يخص السياسية الامنية للمنطقة، فالعراق في ظل النظام العراقي ، وحتى في ظل بقاء صدام يلعب دور المانيا بعد الحرب العالمية الثانية في الحرب الباردة ضد الاتحاد السوفياتي.

هناك جدول زمني لم يكتمل بعد لانجاز استحقاقات الحرب مثل تدمير قدرات العراق العسكرية والسياسية والاقتصادية والثقافية ، اي

اضعافه حتى لايلعب دورا متميزا في المنطقة .

نحن نرى ان وسائل الاعلام العربية ، في تشنيعها بالمعارضة العراقية ونشر خلافاتها والترويج المستمر لانقساماتها وسلبياتها ، تعكس رغبة دول معينة في اضعاف المعارضة وابقاء النظام ضعيفا في نفس الوقت . ويساعدها في ذلك مع الاسف ان المعارضة لاتملك سياسة اقليمية او دولية واضحة ومبرمجة وفق المصالح الوطنية العليا ، فالعراق بلد غير معزول ويرتبط بعلاقات محيط متعددة قوميا ودينيا ومذهبيا مع الدائرة الاقليمية المحيطة به ، ويرتبط تاريخيا وجيوبوليتيكيا وثقافيا بعلاقات محيط لا يستطيع تجاهلها ، فهناك تداخل ثقافي وقبلي ومذهبي بين العراق وجيرانه ، بل يعد العراق خلاصة ثقافية وقومية لجيرانه حيث يرتبط بالجميع بواحدة او باكثر من وشائج القربى القومية او المذهبية او الثقافية ،وهذه ظاهرة مستمرة منذ زمن عصر السلالات ودويلات المدن في الالف الخامس قبل الميلاد وكانت تتطور كلما تطورت المدينة والدولة في العراق القديم والوسيط في كل العهود والمراحل السومرية والاكدية والبابلية والآشورية وحتى الساسانية الفارسية التي اتخذت من العراق عاصمة ومنطلقا للفتوحات، والاسلام الراشدي والاموي والعباسي والمغولي والصفوي والعثماني. ولذلك فان سياسة تقوم على فهم هذه الحقائق التاريخية والمعاصرة لابد من وضعها ولابد من فهم الدول الاقليمية لهذه الحقائق والتعامل مع العراق على ضوئها بما يضمن علاقات حسن جوار دائمة وتبادل مصالح مشروعة تعود بالنفع على الجميع واحترام سيادة واستقلال واستقرار كل بلد واقامة جسور من التعاون والتفاهم، ولا يتم ذلك بالتعامل مع طرف دون طرف آخر سواء كان هذا الطرف دينيا او سياسيا او قوميا او ثقافيا. ان مفهوم الوطنية ينبع من تغليب المصالح العراقية العليا والحفاظ عليها واعتبارها المعيار والمرجعية للاهداف السياسية ، وهذا المفهوم تمارسه جميع الدول وهو حق من حقوقها وواجب من واجباتها وبهذا المستوى نفسه يكون الالتزام بالمصالح الوطنية العليا للعراق

حقا من حقوق المعارضة وواجبا من واجباتها لايمكن الاعتراض عليه من قبل اي طرف لانه حق مضمون للعراق كما ان المصالح الوطنية لاي طرف اقليمي او دولي هو حق لهذا الطرف الاقليمي او ذاك الطرف الدولي، ولاينبغي ان يكون الحفاظ على المصالح الوطنية العليا لطرف على حساب التفريط بالمصالح الوطنية العليا للطرف الآخر .

ان المعارضة العراقية مدعوة للتعامل مع اية افكار او مواقف او مشاريع اقليمية او دولية تخص الشأن العراقي من هذا المنطلق. ان ضمان المصالح المشتركة للجميع، خاصة دول الجوار، والمجتمع الدولي، من شأنه ان يعزز الامن والاستقرار في المنطقة والعالم ويرسي قواعد تعاون وحوار بناء لضمان حقوق جميع الاطراف بما فيها الطرف العراقي الذي يتعرض للنيل من سيادته ووحدة اراضيه وتدمير مقوماته السياسية والاجتماعية والثقافية والاقتصادية .

ومن هذا المنطلق ينبغي دعوة الدول الاقليمية والمجتمع الدولي للتعاون مع المعارضة العراقية لتحقيق هدفها باسقاط النظام واقامة النظام الدستوري الذي يضمن الامن والاستقرار في المنطقة والعالم ويتعاون مع جميع الدول وفق قواعد القانون الدولي والمنافع المشتركة .

ومثل هذا الفهم يمكن ان ينعكس في التعامل دوليا ، فالعراق بؤرة لمصالح وطنية واقليمية ودولية متشابكة يتم ضمانها فقط عن طريق التعاون والمنافع المتبادلة واحترام استقلال وسيادة جميع الاطراف المعنية . ان العراق ودول الجوار لاتستطيع ان تقفز على علاقات وروابط تاريخية عميقة الغور في وجدان شعوب المنطقة وتلك الدول سواء كانت هذه العلاقات والروابط قومية او دينية او مذهبية او ثقافية او قبلية . ومن خلال هذه الروابط والعلاقات الراسخة يمكن بناء جسور حسن الجوار والتعاون المشترك وعدم التدخل في الشؤون الداخلية لاي بلد واللجوء الى الحوار بدل العنف لحل الخلافات .

ان حجم وتأثير المعارضة العراقية ومستوى ادائها السياسي

ومصداقيتها ومقدار الثقة بها ستتوقف جميعها على مبادرة المعارضة نفسها لانقاذ الوضع الراهن من تفتته وانقسامه وتعثره والاسراع بتحقيق وحدة نضالية قائمة على ماهو واقعي وممكن ومطلوب من قبل شعبنا الذي ينتظر بفارغ الصبر يوم الحرية والخلاص .

الاطار الثقافي للعلاقة بين الدولة والمجتمع في العراق :

شهدت سنوات التسعينات قيام احزاب عراقية بتنظيم ندوات عن مستقبل العراق . ولاشك ان الفائدة من هذه الندوات كانت قاصرة اذ اقتصرت المشاركة على ابداء الرأي السياسي الحزبي في هذا المستقبل . ذلك ان التكرار والنظرة التجزيئية احيانا تسودان مثل هذه الندوات التي تعمق الحاجة الى تغيير في الذهنية يتناسب مع الحاجات الفعلية التي تواجه العراق .

فعلى سبيل المثال طرحت أنذاك مسائل مثل الدستور القادم للعراق، ومثل الفدرالية، ومثل الفصل بين السلطات .وعلى مافي هذه المسائل من محتوى هام، الا ان الاطروحات المتكررة تظل تكرر نفسها مرة بعد مرة على حاجة العراق الى دستور والى فصل بين السلطات في نظام ديمقراطي قادم ، لكن لا احد يسأل نفسه كيف يقيم سلطة الدستور وكيف يقيم عمليا عملية الفصل بين السلطات، وكيف يتجنب فعليا تقسيم العراق في ظل شرعية الفدرالية الكردية، وكيف نتجنب الفوضى التجزيئية في ظل المطالبة بحل لامركزي يقوم على تقسيم العراق الى سبع او ثماني ولايات كما كان في الماضي الذي اجهله حقا فانا لم اعثر في تاريخ العراق منذ العهد السومري وانتهاء مرحلة دويلات المدن حتى الآن على ثماني ولايات يتكون منها العراق على الرغم من امتداد الامبراطورية العربية الاسلامية في مرحلة من التاريخ على ثلاث قارات هي آسيا وافريقيا واوربا .

ويبدو الفكر السياسي العراقي في ازمة ازاء التطورات المتلاحقة التي تجري وكأن المشكلة برمتها تكمن في اعتماد مستقبل العراق على الحاجة الى دستور، في حين ان نظام صدام كتب دستورا وطرح اخر عام

١٩٨٩ (وكان للعهد الملكي دستور وللعهود الجمهورية ايضا دساتير) ويشير اليه في كل قراراته التعسفية) وعلى الحاجة الى لامركزية السلطة في بلاد مساحتها اقل من نصف مليون كيلومتر مربع ويسكنها قرابة خمسة وعشرين مليونا اذا صدقنا الاحصاءات بعد كل هذه الحروب والابادات الجماعية والهجرة والتهجير .

ان العلاقة بين الدستور والدولة ، وبين الدستور والمواطن، والعلاقة بين الدولة والحريات، وبين الدولة والحاجات الاقتصادية والاجتماعية، اي بمعنى اشمل: العلاقة بين المجتمع والدولة هي جوهر اي نظام سياسي .

فيمكن ان تكون العلاقة قهرية، يخدم فيها المواطنون الدولة وتستنزف الدولة كل جهود المواطن للحفاظ عليها باعتبارها سلطة قهر فردي او حزبي او عشائري او عائلي او اي شكل اخر من اشكال المجموعات الحاكمة .

ان الحاجة الى تغيير شكل الدولة في العراق تقتضي التعرف الى الشكل الابوي للدولة العراقية، هذا الشكل يجعلها دولة تتمتع بالحقوق وتفرض الواجبات على المجتمع، وبهذا الشكل فهي تستمد استبدادها الحزبي او العائلي او العسكري او العشائري من منظومة متواترة عن مهمات ووظائف الدولة التي يلتزم امامها المجتمع ،لا كافراد وانما ككم جمعي، ولاتلتزم هي امامه باي التزام حقوقي او اخلاقي، وبذلك تعمم عبودية المجتمع للدولة. هنا لاتكون اية قيمة للحديث عن مستقبل الدستور ومستقبل السلطات التشريعية والتنفيذية والقضائية في العراق دون تثبيت اسس ومعايير تطبيق عملي لمضامين ومحتويات اشكال الديمقراطية . فالعراق ، شأنه شأن الكثير من دول العالم الثالث خاصة، يملك دستورا في ظل نظام صدام حسين الى جانب امتلاكه لمجلس قيادة الثورة الذي يقوم مقام السلطة التشريعية، ممثلا بشخص رئيسه صدام حسين الذي اشتهرت مقولته التي خاطب بها العراقيين قبل غزو الكويت من ان القانون هو نحن، فهو ليس

اكثر من ورقة اضع عليها بضعة اسطر وتوقيعي لتصبح قانونا. هذا مع دستور يفتتح مواده بالتاكيد على ان العراق دولة ديمقراطية وان السلطة مستمدة فيه من الشعب وان الفصل بين السلطات الثلاث قائم .

لكن هذه السلطات يمكن ان تكون في يد واحدة في ظل الدستور الذي ينص على فصلها واستقلاليتها كما هو الحال في العراق نموذجا .

العلاقة بين الدولة والمجتمع في العراق هي جوهر النظام السياسي . فهذه العلاقة حددت طبيعة السلطة القهرية من خلال الهيمنة المطلقة للدولة على المجتمع . وهذه ظاهرة تاريخية تعززها اشكال قديمة ، وتبررها اعراف وتقاليد وافكار وقيم متوارثة .

صحيح ان هذا الشكل ارتدى اثوابا مختلفة في مراحل عديدة : تحالف حزبي عسكري، تحالف حزبي، عشائري، تحالف عشائري عسكري، الا ان النتيجة كانت واحدة، ان ايا من هذه التحالفات الثلاثة كانت في موقع الدولة، بديلا عن المجتمع . كما ان ايا من هذه التحالفات الثلاثة كانت قمعية وقهرية دائما .

هذا التاريخ الطويل من ثلاثية التحالف المتعاقب شكل دائرة مغلقة للهيمنة على المجتمع العراقي، عكست نفسها باستمرار على تركيب الدولة العراقية الحديثة ايضا، وكانت سببا في ازمة النخب والاجيال والاحزاب السياسية، كما كانت سببا في شيوع ونفوذ الفكر السياسي الذي يشرّع ايديولوجيا مظاهر الدولة الشمولية التي تتجلى في العلاقة بين الدولة والمجتمع. اكثر من ذلك . هذه التشكيلات ليست منتجة . انما ريعية او طفيلية ترى في الدولة ثروة وموردا وريعا، وهكذا تجعل المجتمع يتنازل عن حقوقه السياسية مقابل اعالته اقتصاديا بالشكل الذي تقرره الدولة .

ان تطور هذا الشكل جعل النخب السياسية تستهدف الدولة اولا للحصول عليها، وهذا هو طريق الدكتاتورية الحزبية او العسكرية او الفردية، كما هو طريق التناحر بين المجتمع والدولة، واكثر من ذلك طريق

تعميم عبودية المجتمع للدولة . هذه العبودية التي لاينفع معها نص او فقه او دستور او فلسفة.

مستقبلا ، في النظام الديمقراطي، كيف تكون الصورة ؟

من الذي يجعل الدولة في خدمة المجتمع، كما هي صورة المجتمع الديمقراطي ؟ الدستور ؟ ام الفصل بين السلطات ؟ ام النص على الحريات العامة ؟ ام النص على استقلال القضاء وحرية الصحافة وغيرها من اشكال النظام الديمقراطي الذي يمكن ان يكون شكلا ظاهريا لاي نظام في العالم وبضمنها الانظمة ذات المضمون الدكتاتوري ؟

هل هو العقد الاجتماعي المتفق عليه وحده ؟ ام الرأي العام الذي يشكل المجتمع قاعدته الاساسية ؟ ام قوات غربية ترابط من اجل تطبيق الديمقراطية في العراق ؟

كل الاسئلة مفتوحة ومشروعة، خاصة اذا عرفنا ان الفصل بين مفهوم الحزب ومفهوم الوطن لم يتحقق، بل تم دمج الاثنين واحلال مصلحة الحزب كمصلحة للوطن، ولذلك فانه انه حتى الآن ليس لنا شهيد وطني وانما شهداؤنا هم شهداء احزاب وتيارات ايديولوجية . فهد وسلام عادل شهيدا الشيوعيين، ناظم الطبقجلي ورفعت الحاج سري شهيدا القوميين والبعثيين، محمد باقر الصدر وعارف البصري شهيدا الاسلاميين الشيعة، عبد العزيز البدري شهيد الاسلاميين السنة، وهكذا ؟

اذن الخلل يكمن في العلاقة بين الحزب والوطن .. بين الايديولوجيا والبلاد، بين الحكم والمجتمع، لان الحكم الذي يحكم لايعترف الا باثنين : الاعداء والاصدقاء، وهذا الاعتراف يقوم على اساس حزبي وايديولوجي. اي اما معي على اساس الولاء الحزبي او الفردي، او ضدي على اساس الاختلاف الحزبي والفردي .

اذن يجب تغيير الاسس والمعايير والمفاهيم اولا ، لكي يقوم بناء دستوري صحيح يقوم على فصل السلطات عمليا ، ويقوم على استقلال

القضاء عمليا ، ويقوم على حرية الصحافة عمليا. واساس هذه العملية معيار مبدأي واحد ، هو الانطلاق من حقوق المواطنة .

لكن الاعتراف بهذه الحقوق وتثبيتها قانونيا شئ ، والالتزام بصيانتها شئ آخر ، وهنا يكمن جوهر المشكلة المتعلقة بالنظام السياسي في العراق .

فالاعتراف بهذه الحقوق وارد اصلا في دستور نظام صدام حسين .كما كان واردا في دساتير كل الانظمة التي مرت على العراق مع بقاء مشكلة النظام السياسي قائمة .

واذا سمحنا لانفسنا بنقد موضوعي وايجابي وضروري للسياق، ففي المعارضة التي نحن اساسها فان النص على جميع مستلزمات النظام الديمقراطي وارد لدى جميع قواها ، لدى الجميع بدون استثناء حتى لدى من يريد ان يقيم دولة اسلامية فهو يحيل هذه الاقامة الى الارادة الشعبية .

لكن لماذا ننتهك حقوق بعضنا البعض دون ان تكون لنا مرجعية للحكم على هذه الانتهاكات ؟ ولماذا تغيب معايير الحكم على الخطأ رالصواب فيها ، ولماذا لا يتم الالتزام ببنود ونصوص برامجها وانظمتها الداخلية ؟

التناقض بين الولاءات واحد من المشاكل الاساسية. فالولاء للحزب وللقائد شئ والولاء للوطن شئ آخر في النظام الديمقراطي. فالوطني مثلا ليس الذي يجب ان يخدم رئيس الدولة ويحق له ان يخون الوطن . . فالوطن هو المعيار كما هو في الواقع الدستوري والقانوني والعرفي وليس كما هو في نظر الرئيس او الحاكم . مشكلة اخرى هي ان التعبير عن الانتماء للوطن او الامة يتم من خلال الانتماء الى الحزب او السلطة او الجيش او العقيدة او العشيرة . وهذه الوحدات لاتحسب كوحدات في تكوين اكبر وانما تحسب على انها هي التكوين الاكبر، البديل عن اية وحدة اخرى . فالانتماء الى الحزب هو انتماء الى الوطن ويظل المواطن الذي لاينتمي الى حزب مواطنا مشكوكا بولائه للوطن .

اذن علينا ان نصحح معيار الانتماء هذا لكي يقوم الاساس الديمقراطي. وبمعنى ما هناك حاجة اساسية لتخفيف حقوق الحزب لصالح حقوق المواطن .

مشكلة ثالثة واقعية ستقوم . قد يحصل المواطن العراقي مستقبلا على حقوق سياسية تتيح له التعبير عن مواقفه، لكن هذا لن يكون بديلا مقنعا بالنسبة له دون حقوق وضمانات اجتماعية واقتصادية اساسية . وتجربة بلدان اوربا الشرقية مثل على ذلك . اذ يسود الاعتقاد ان المواطن لايأكل سوى كلمات النواب في نقاشهم ومزايداتهم على حقوق الشعب في البرلمان لاشك انه لدينا اشخاص لهم قدرة على استثمار مآسي الشعب الاقتصادية والاجتماعية مستقبلا. فكيف يمكن ان لاتساعد الحريات السياسية على قيام مافيا اقتصادية ناهبة تكون سببا في نسف الاستقرار السياسي والحريات السياسية نفسها.

اذن لابد من قيام علاقة متوازنة بين الحريات السياسية والحقوق الاجتماعية لصيانة الاستقرار الديمقراطي مثلا . واذن لابد من التزام دستوري وقانوني وسياسي بذلك . مشكلة رابعة ايضا. انا لا احمل ضغينة لاحد ولا احمل نوايا مضمرة، لكني اسمع ايقاع الشارع العراقي في الداخل والخارج كمايسمعه آخرون كثيرون غيري .

ماذا نفعل للماضي ؟ ماذا نفعل لملايين الانتهاكات ومشاعر الثأر والانتقام والتنكيل والقاء المسؤولية على هذا او ذاك ؟

وهذه مشكلة واقعية لن يقوم سلام اجتماعي ولا استقرار سياسي ولا مستقبل ديمقراطي في ظل تصاعدها. وهنا لايصبح التسامح مفهوما قانونيا فحسب، بل لابد له من التغلل في الثقافة المطلوبة لمجتمع التسامح نفسه، ولابد للقانون ان يتماثل مع الافكار وبالعكس ولابد ان تعاد صياغة عناصر الهوية لكي تحمل في سماتها التسامح والصبر على وجود الآخرين .

مشكلة اخرى: تقوم العلاقة بين المجتمع والدولة في العراق على نوع

من نظام الامتيازات. بمعنى ان الدولة تعمد الى اعطاء امتيازات فردية او جماعية في حالة اعلان الولاء المطلق من قبل الفرد او الجماعة لشكل الدولة الحزبي او العائلي او الفردي او الايديولوجي .

في هذه الحالة تتعطل السلطة التنفيذية عن اداء عملها ازاء مثل هذه المجموعات التي تتمتع بنظام الامتيازات كما يتعطل القضاء في ممارسة دوره. على سبيل المثال : مجموعة حزبية، او عشيرة، او جماعة، او طائفة،او عسكر يتمتعون بامتيازات على حساب القانون الذي يتعطل ازاء افعالهم، كما تتعطل السلطة التنفيذية عن ادارتهم لانهم يتمتعون بامتيازات منحتها لهم السلطة او الحاكم على حساب المجتمع .

اذن نحن امام مسؤولية اعادة النظر بشرعية الاسس القانونية او السياسية او الاقتصادية او الثقافية التي تقوم عليها الدولة في العراق .

وبالمناسبة فان اغلب هذه الاسس هي اسس معنوية اولا تقوم باعداد المستلزمات المادية لاستمرار عبودية المجتمع للدولة. اي ان الدولة العراقية تتميز بطابع ابوي حاد له سلطة القمع والتوجيه والاعالة المادية، لكنه لايلتزم باي واجب اخلاقي تجاه المجتمع، فهذا الطابع لايرغم الدولة على تحمل مسؤولية اخلاقية.

هذه الاسس المعنوية مستمدة من الاعراف والتقاليد والايديولوجيا الشمولية ومن تراث سياسي اكثر مما هي مستمدة من الدستور او القانون او قدرة الدولة على تحمل مسؤولياتها .

واكثر من ذلك فان الدولة استنادا على هذه الاسس تعطي نفسها الحق بالتحكم بالموارد الطبيعية والصناعية مما يجعلها، حتى في حالة اقتصاد حر، مالكة شرعية لجميع الموارد البشرية والمالية مما يجعلها اداة قهر واستبداد.

بمعنى ان الشكل الهرمي الحاد للدولة في العراق يجب ان يتعدل لصالح امتدادات افقية من المؤسسات التي تقلل من قوة الدولة ومن طبيعتها

القهرية والاستبدادية لصالح التوازن الذي تقيمه مؤسسات المجتمع المدني .

هناك مشكلات الهوية والثقافة والتعويض النفسي عن مآسي الحروب والاعدامات والسجون وتمزق النسيج الاجتماعي للمجتمع العراقي ولابد من صياغات قانونية ودستورية تكون ملزمة وفعالة وواقعية لاعادة رتق النسيج الاجتماعي الممزق ، اذ بذلك نكون قد حافظنا على اساس للسلام الاجتماعي مرتبط بالحفاظ على مصير الجماعات الثقافية المختلفة في كيان واحد يقوم على اساس الاختلاف في الوحدة ينهي قيام الهوية الثقافية على اساس حزبي او عشائري او ديني، انما على اساس وطني بالمعنى اللغوي .

وبهذا الشكل من الدولة ترتبط مشكلة الحريات، شكل الدولة الدكتاتورية التي لها دستور ينص على فصل السلطات وحرية الرأي. ولها توجه اقتصادي وخطة خمسية وخطة تنمية. لكن في ظل هذا فان هذه الدولة تشرع العنف ليصبح مضونها وجوهرها، الامر الذي ادى الى غياب المجتمع المدني تماما .

الدستور والوضع الاقتصادي والحريات لن تحل قبل ان تحل مشكلة طبيعة وشكل النظام السياسي في العراق، وموقع كل من الحزب والفرد في هذا النظام، وبهذا يتغير الاطار الثقافي للعلاقة بين المجتمع والدولة في العراق.

اذن نحن امام مشكلات تاريخية واقعية تعيق التقدم نحو اقامة نظام ديمقراطي، يعتمد على الانتخابات والبرلمان والحقوق، دون تغيير الاطار الذي يتحكم بالانتخابات والبرلمان والحقوق. فنحن نرى ان دولة دكتاتورية يمكن ان تجري انتخابات، ويمكن ان تنشئ برلمانا ، ويمكن ان تتحدث بحقوق المواطن، وتحتكر الحديث عن هذه الحقوق من خلال اضفاء الطابع القانوني على ايديولوجيتها وايديولوجية الحزب الحاكم او الطغمة الحاكمة فعليا .

ويبدو لاي مراقب لتاريخ العراق الحديث والمعاصر ان الشخصية الوطنية للعراق ارتبطت بايديولجية الطرف الحاكم. واذا كان العهد الملكي

قد تنزه عن مثل هذه الايديولوجيا، الا انه ارسى، لسوء حظ العرا، اسس حكم الاقلية. اذ كانت السلطة تدور بين يدي عدة افراد او عدة عوائل ولم تشترك الاحزاب السياسية التي كانت قائمة، في الحكم . كما لم تشعر القطاعات الواسعة التكنوقراطية والمثقفة

الدولة والحزب والمجتمع :الايديولوجيا . الوهم. القوة..المنفعة. والثقافة منولوجات مثقف عراقي في السياسة العراقية هل يسقط البديل الديمقراطي للمعارضة ؟ :

ملحمة گلگامش كانت اول محاولة عراقية لاقامة الديمقراطية في اوروك. فبعد ان تصاعد طغيان گلگامش، حاكم البلاد، «فلم يترك عذراء ولاخطيبة المحارب»، ضج سكان اوروك الى الآلهة فخلقوا معادلا موضوعيا كفئا وندا لكلكامش هوانكيدو .«تصارعا وحطما رتاج الباب واعمدة السوق» ولكنهما في النهاية خلقا توازن القوى المطلوب فكف كلكامش عن ان يكون دكتاتورا .

هذا الدرس التاريخي، وهو اول درس سياسي للانسان في العالم عن توازن القوى وضرورة وجود معادل موضوعي للقوة، لم يقرأه المعارضون السياسيون . فلم تخلق المعارضة العراقية لامن قبل ولا من بعد معادلا موضوعيا للدكتاتورية، ولابديلا ديمقراطيا لها. وتبدو المعارضة العراقية، يمينها ويسارها كارهة لقراءة التاريخ كرها لايضاهيه الا كره بعض فصائلها للبعض الآخر . بعد سبع سنوات على ظهور اطروحة البديل الديمقراطي لدكتاتورية صدام حسين ظهورا عالميا، مطلوب قراءة موضوعية، لكنها ستكون قاسية بحكم الواقع، لاحتمال سقوط البديل الديمقراطي. سقوطه لانه لم يعد براقا حتى في عيون المتحمسين الذين امتطوا طروحة البديل الديمقراطي بسرعة مثلما يركب جندي ساقط في ارض المعركة فرسا مارة بسرعة لايميز فرس من ومن اين جاءت. وهذا لا

ينطبق على احد بعينه مثلما لاينطبق على الجميع . لكن هذه الظاهرة كانت الابرز في الحياة السايسية المعارضة .

يغيب عن بعض العرب تاكيد لابد منه. اذا كانت المعارضة العراقية لاتملك قوة اسقاط النظام فلايعني ذلك ان النظام يملك شرعية بقائه اوانه مقبول من العراقيين. كما يغيب تاكيد آخر هو انه اذا كانت المعارضة ممزقة فالنظام ممزق اكثر منها .فضلا عن ذلك يغيب تاكيد ثالث هو ان المعارضة العراقية ليست جمعية موحدة فهي قيادة مكررة غير مرغوب بها على الاغلب، وقاعدة تتوسع وتتجدد دون ان تكون لها صلة فعلية بالقيادة، وهذه القاعدة تملك من النقد اضعاف ماتملكه اية جهة عربية على المعارضة العراقية .

الظواهر التي ظلت ملازمة لعمل المعارضة هي ظواهر ثقافية، طبعت العقلية والسلوك السياسي والمعايير السائدة والاجراءات التي اتخذتها الفعاليات السياسية. العامل الثقافي لعب ومايزال دورا اساسيا في السلوك السياسي كله وتغلب احيانا على المصالح الوطنية . هناك جو ثقافي سائد في السياسة المعارضة يتجلى في ازمة ثقافية تشمل الظاهرة السياسية برمتها بما فيها العلاقة بين الدولة (والحزب) والمجتمع . قادت هذه الازمة الى اختلال معقد وشبه مستقر في الاطار الثقافي للعلاقة بين الدولة (الدولة من حيث تمثلها في حزب او تجمعات او ايديولوجيا او صورة ثقافية جمعية الخ) والمجتمع في العراق . ومن الممكن ان تبقى هذه الظواهر سائدة الى وقت طويل . ويعكس نظام صدام حسين هذه الظاهرة يوميا بصورة جلية اذ تتغلب صورة الثقافة الايديولوجية المضللة على الوقائع. الوقائع التي تثبت مقتل اكثر من مائة الف جندي وهزيمة عسكرية ساحقة واستسلام يضعف سيادة البلاد فيسمى ذلك انتصارا في ام المعارك. ويتكرر الالحاح على انه انتصار ويجري الاحتفال بالانتصار في صورة قل مثيلها في بلدان اخرى .

لعل هذه الصورة هي تلخيص لفعل العامل الثقافي " الايديولوجي" في

السياسة العراقية، هذه الصورة التي يدخل اليها الاعلام الموجه توجيها مركزيا ومخططا ليضفي عليهامسعى تحويل الرأي العام الى قطيع واقصائه عن التفكير المستقل وزرع الخوف والذعر الدائم واعطاء صورة لهيبة الدولة لاتطابق الواقع وتعارضه بصورة قهرية .

مازلنا نخاف من معالجة الواقع السياسي العراقي باعتباره انتاج ظروف ومراحل زمنية وافكار واطروحات وصراعات وطرق تفكير وممارسات تشكلت ونشأت في العراق لاخارجه. وبالتالي فان المقارنة بين النظام ومعارضته ستبدو ضربا من المغامرة التي تاتي بالويل والثبور على صاحبها، اذ كيف يمكن مقارنة الدكتاتورية بالديمقراطية . والواقع ان الديمقراطية حتى الان هي شعار يرفعه صدام حسين نفسه ويملأ به الصحف اليومية : الثورة(صحيفة الحزب المركزية) وبابل(صحيفة عدي بن صدام) والجمهورية(الصحيفة الرسمية للدولة) والقادسية (الصحيفة المركزية للقوات المسلحة) والعراق (الصحيفة المركزية للاكراد الموالين) كل يوم مع افتتاحيات عن ضمان حقوق الانسان في العراق في ظل قيادة صدام حسين، هذه الحقوق التي ظلت مهدورة حتى جاء نظام صدام ليحميها. هذا هو منطق النظام. لكن هذا المنطق لايصمد ولو لثانية من الثواني التي تستغرقها انة حق مهدور .

لايختلف اثنان على ان صدام حسين حاكم ديمقراطي اذا اصغينا الى اقواله كما تحاول احزاب عراقية عديدة تطبيق اقوالها على اقوالها لكي تكون ديمقراطية .

صدام حسين اذن نموذج للديمقراطية النظرية ، تلك التي تستبدل الحلم الرومانسي الثوري بسجون من اسمنت مسلح تحت عشرات الامتار من سطح الارض، وتستبدل الايديولوجيا الثورية بمنفعة ثورية تنعطف من الرأسمالية الى الاشتراكية بحدة كما تنعطف بحدة من الاشتراكية الى الراسمالية وتطبق ذلك الانعطاف على السياسة والثقافة والميول الدولية

والافكار والنظريات والاقوال والمفاهيم . وصدام حسين نمط للتفكير الايديولوجي العراقي يمينه ويساره، مثاليه وماديه، تقدميه ورجعيه بمصطلحات العقود الماضية التي شاعت. ومقابل صدام حسين ينعطف نمط آخر من توصيف الدين بافيون الشعوب في حالة وجود الاتحاد السوفييتي وتمويله للحركات السياسية والاحزاب الى ان الدين قوة حاسمة في التغيير في حالة سقوط الاتحاد السوفيتي وانعدام الموارد المالية وبروز حاجة المعاهد الامريكية الى ابحاث عن الدين في العالم العربي. كما ينعطف نمط، هو نفسه السابق الذكر، من الترويج للفكر الشمولي والحزب الواحد القائد المدرع بالميليشيا والنظرية الثورية وتحريم الحرية على الافكار الاخرى والبشر الاخرين واتباع سياسة امنية تعتمد على تقارير امنية تصون النظرية والقيادة التاريخية الى الترويج للمجتمع المدني والديمقراطية وحقوق الانسان والتعددية دون ان يقترن هذا الترويج بتغير في العقلية والسلوك التعددي.

نعم، تصح اطروحة نيتشه التي تقول ان القوة هي مصدر الاخلاق في المجتمع. لكنها ايضا اطروحة نسبية شانها شأن الحقائق الاجتماعية المتغيرة من طور الى آخر ومن منظومة الى اخرى . لكنها تصح في الواقع العراقي برمته. وتصبح المنفعة احيانا بديلا عن القوة . كما تصبح الانتهازية والمراوغة والتحولات الدراماتيكية من المادية الى المثالية ومن االتخلي عن دور الجلاد الى دور الضحية بديلا عن القوة، بمعنى انها تصبح مصدر الاخلاق في المجتمع ، وبالذات في المجتمع العراقي المنفي .

اذن يمكن ان نكون قد ورثنا كثيرا من ظواهر السياسة العراقية في العقود الاربعة الاخيرة . هذه الظواهر التي جاءت نتيجة لسلسلة متراكمة ومتواصلة من الممارسات والاجراءات والافكار والصراعات الايديولوجية التي انعكست في نفسية من صاغوها ومارسوها والتي افضت في النهاية الى ان يكون صدام حسين نتيجة (منطقية) لها. وهذه المنطقية ليست بالضرورة مقبولة او مشروعة. فالمنطق هو ترتيب النتائج هنا وليس شرعيتها او قبولها .

ان صدام حسين هو سلعة سياسية عراقية انتجتها مصانع السياسة العراقية في الاربعين سنة الاخيرة .

يترك اي صراع ايديولوجي (حسب بليخانوف الذي لم يقرأ من قبل الشيوعيين بسبب منشفيته) اثرا في نفوس من يخوضونه. هذا الاثر تجلى في نفسية كل عراقي اشترك في خوض هذا الصراع سواء كان قائدا او منقادا. واذا كان هذا الاثر موجودا فعلينا ان نرى تجلياته وانعكاساته في الحياة السياسية للمعارضة ايضا. واذا عرفنا ان الصراع الايديولوجي الذي كان يقود الصراع السياسي اكثر مما يقود الصراع السياسي الصراع الايديولوجي، بحيث اصبح الصراع السياسي انعكاسا للصراع الايديولوجي وليس العكس كان حادا ومتطرفا وماديا ترك بصماته ونتائجه في الشوارع والسجون والمعتقلات والانقلابات والتصفيات والاغتيالات والتظاهرات المصطدمة بعضها ببعض، لوضعنا ايدينا على الاثر الحاد والمتطرف الذي تركه في نفسية الافراد والجماعات السياسية . لقد ظل هدف التثقيف الايديولجي لزمن طويل ومايزال مستمرا ، هو اقصاء الآخر وتخوينه ونفيه .

وقد قام هذا الاقصاء والنفي والتخوين على اشباع الحقد الطبقي او الحقد القومي او الحقد الايديولوجي نفسه وجرى اهمال متعمد لاشباع حاجات التفاهم والتعايش وصياغة مجتمع تعددي لاتتحدد هويته الوطنية على اساس طبقي او قومي او ايديولوجي في مجتمع تعددي اصلا مثل العراق . هذه الطبيعة المتطرفة للصراع الايديولوجي شرخت المجتمع العراقي وشرخت الهوية العراقية ومزقتها الى اجزاء اصابت المراقب بالاندهاش حين عبرت هذه الاجزاء عن نفسها فجأة بعد حرب الخليج .

لقد ظل هدف التثقيف الايديولوجي لزمن طويل ايضا هو اخفاء مشاعر المجتمع، واخفاء تعددية انماطه وتنوع ردود افعال مواطنيه وتناقض مواقفهم ازاء هذه القضية او تلك واعتبار ان رد فعل الدولة او موقفها او سلوكها الثقافي هو تعبير عن شكل موحد من اشكال مشاعر المجتمع وتوحد مواطنيه وتوحد ردود افعالهم وانسجام مواقفهم . لقد اختصر التثقيف الايديولوجي المجتمع العراقي الى نمط واحد سياسيا وثقافيا واجتماعيا ،

بحيث غاب عن المواطن كما غاب عن المراقب الخارجي وجود هذا التنوع الفكري والقومي والسياسي والثقافي والمذهبي. وبالمناسبة فان مثل هذا التنوع ليس حكرا على العراق بل هناك دول عربية اخرى تملك مثل هذا التنوع او صورة مصغرة عنه .

هذا التثقيف مازال يتجلى من خلال محاولات الهيمنة باعتماد التاريخ مقياسا بطرح مقولات تواجه اي اجتماع سياسي مثل : احزاب تاريخية، واحزاب لها امتدادات في الداخل . ومثل ان الثقافة الوطنية هي ثقافة من صنع هذا الحزب او ذاك. ان اعتماد هذه الثقافة التي تحاول ان ان تكون مربحة يجعل من التحالف او الجبهة سلوكا تناحريا و هذا بدوره يقود الى اشاعة ثقافة وعقلية الابعاد والتآمر لتحقيق النسبة «التاريخية» فيصبح العمل السياسي موجها لاضعاف الخصم (دائما هناك خصم وليس تكامل او امتداد) ويرتبط هذا بمحاولة اشاعة اطروحة ان الثقافة العراقية هي ثقافة جهة واحدة وبالذات الترويج بانها ثقافة الشيوعيين فيما يقول البعثيون في الداخل انها ثقافتهم . في هذا المناخ يسعى حزب ما غالبا الى تاكيد هذه المقولة بان الحزب يملك منظمته في اي جهاز اعلامي وثقافي عراقي او عربي او عالمي. وبالتالي يسعى هذا الحزب الى اقصاء المثقفين المستقلين او من احزاب اخرى والعمل على محاصرتهم وتعمد اهمال ذكرهم . وبهذه الطريقة تصبح الثقافة «الوطنية» مستنقعا تامريا بشعا للربح المادي والسياسي باسم اطروحة « الثقافة الوطنية الديمقراطية» التي مزقت الثقافة العراقية على طريقة القتل على الهوية .

تشيع كذلك ظاهرة انتهازية تحاول الثقافة الحزبية السائدة ان تخفيها ولا تجعل منها تكتيكا و هي وضع القدم في اكثر من جهة دون دعم جهة معينة . فقدم ضعيفة هنا وقدم ضعيفة اخرى في دولة ثانية والثالثة في مكان ثالث وكل ذلك لا بانتظار ان يسقط النظام ،وانما بانتظار ان تضعف المعارضة ليقوى هو على حساب ضعفها . وحينئذ يدعو هو الى مؤتمر او تحالف او جبهة يكون هو قائدها .

وتقود هذه الظاهرة الى ظاهرة اكثر سخفا هي ان بعض الاحزاب تفضل بقاء صدام في السلطة على ان ياتي نظام ديمقراطي حصتها فيه محدودة . وهذا بدورة يقود الى ان الاحزاب يشهر بعضها بالبعض الاخر ثم تنتقد الجهات العربية التي تنتقد هذا التشهير . صحيح ان هناك جهات عربية تستفيد من هذا التشهير ومصلحتها في جعله مستعرا كما ان هناك جهات مرتبطة بنظام صدام نفسه تعتاش على هذا التشهير وتختلق مثله اذا لم يوجد ، ولكن لماذا يصبح الصراع بين اطراف المعارضة مكشوفا وسخيفا الى هذا الحد ؟

واحدة من اسوأ المظاهر التي سادت عمل المعارضة واشتركت فيها اطراف عديدة عراقية (النظام والمعارضة) وعربية واقليمية ودولية هي مسألة التمويل: من النادر ان لاتكون جهة سياسية مهما كانت صغيرة، وحتى افراد لم تتلق اموالا صغر حجمها ام كبر من هذه الدولة او تلك. هذه الاموال لم تكن توضع في مسار صحيح مما ادى الى شيوع ظاهرة الارتزاق باسم المعارضة والتنافس على الحصول على اموال من هنا وهناك. لم تفكر المعارضة العراقية ابدا بان مسألة التمويل يمكن ان تكون مشروعة وطبيعية: يعلن عن الاموال للاعضاء المعنيين وتوضع في سياق صرف خاضع للتدقيق. من النادر ان تجد معارضة لاتتلقى اموالا من دول مجاورة ومع هذا فان تمويل المعارضة كان من الكعوب التي لم تغرس في الماء المقدس مثل كعب اخيل .

لقد ظلت احزاب تقليدية تعيش منذ عقود تستلم تمويلا من جهات خارجية شتى دون ان تثار ضدها اية شبهة. بل كانت تدعي انها احزاب وطنية وهي تستلم حصتها بالدولار من دول باشد الحاجة الى الدولار آنذاك. ومع هذا شنت هي لاغيرها الهجوم على جهات تمولت من جهات اخرى. وحتى الآن لم توضع اسس ومعايير للتمويل غير اسس ومعايير الحملات الاعلامية. اذا نجحت حملة اعلامية ضد تمويل هذه الجهة فان تمويلها حرام ولاوطني، واذا

ظل الامر سرا فان تمويلها وطني ومشروع . هذا ببساطة جوهر التمويل . وهو جوهر يبدو ساذجا للوهلة الاولى ، ولكنه واقعي .

نستطيع ان نضرب مثلا : حين دخلت قوات النظام اربيل بالاتفاق مع مسعود البرزاني احجمت بعض الاحزاب عن ادانة مسعود . الحجة كانت هي محاولة الابقاء على مسعود بوضعه ذاك دون ان يتدهور ويقع في احضان النظام اكثر، اذ يكفي نصف الحضن ونصف الدفء لعل مسعود يعود الى دفء احضان المعارضة. واتضح فيما بعد ان السبب الحقيقي لعدم الادانة هو ضمان استمرار الحصول على نسبة من اموال ضرائب جمرك ابراهيم الخليل وغيره على البضائع المارة عبر شمال العراق والتي يستلمها مسعود ويوزع منها على الاحزاب .

هذا المثل مثل تاريخي . بمعنى انه جزء من الثقافة السائدة للفكر السياسي العراقي : ذرائعية نفعية ملفقة تخفي المنفعة تحت ستار من العقلانية المزيفة . انه تاريخ طويل كرس ثقافة من هذا الطراز. المشكلة في التمويل ليست وطنية ولا اخلاقية بل نفعية : لماذا تاخذ انت دون ان آخذ انا . فاذا اخذت انت فضحتك، واذا اخذت انا من نفس المصدر سكت .

لقد ظل هدف التثقيف الايديولوجي لزمن طويل هو اخفاء طريقة التمويل وحجمه ومصادره واعتبر خارج «ضرورات العلاقات الاقتصادية» كما يعبر ماركس .واعتبر هذه الامور من اسرار القيادة بينما كانت في واقعها نفعية وانتهازية ومرتعا خصبا للسرقة والاختلاس والصرف غير المبرر والاغتناء الفردي. وظلت «المالية» الركن الابرز، مع المطبعة ايام زمان، في العمل الحزبي. فمن يسيطر على المالية والمطبعة ايام زمان في اي انشقاق يصبح الحزب الشرعي. اليوم ما عاد للمطبعة السرية من اهمية . يكفي الحصول علي المال .هكذا تحول العمل الحزبي لدى البعض الى تجارة وظهرت نخبة قيادية مرفهة تمارس التجارة من خلال العمل الحزبي كما ظهرت قاعدة غبية تمجد نهم القيادة المقدسة الجشعة وتمول حاجاتها بالتبرعات

والاشتراكات احيانا بينما تتكدس الملايين في المصارف . وبدل المطبعة السرية ظهرت مطابع علنية لا احد يسأل من اين جاءت اموالها ؟

واقع المعارضة بعد التسعين اختلف كثيرا . فقد سمحت التطورات السياسية بعد غزو الكويت واتساع حجم الاهتمام العالمي بالعراق لعودة متضررين اقتصاديين من النظام على مدى ثلاثين عاما. عودة تجار حقيقين يعملون اصلا بالتجارة. وبطبيعة الحال فان نشاطهم السياسي لابد ان يحمل طبيعتهم ومهنتهم التجارية .

العمل السياسي العراقي له تجهيزات مرافقة له مثل الالغام التي ترافق الجيوش . من هذه التجهيزات كيس باتهامات جاهزة بالخيانة والعمالة والردة وردود شعارية محفورة مسبقا ، فاذا بادر شخص ما للاختلاف او توجيه النقد لظاهرة ما فسيتحول رأسا الى عميل وخائن ومرتد يعزل اجتماعيا ويعاقب بفصله عن زوجته اذا التزمت قرار الحزب او عن اخيه اذا التزم قرار الحزب . الامثلة بالاسماء والاحزاب متوفرة طبعا والشهود الضحايا مازالوا احياء . واذا استغربنا من سلوك افراد الاحزاب الدينية المتطرفة المستعدين لانزال القصاص باي مرتد فان مثل هذا السلوك موجود في احزاب غير دينية بعض افرادها مستعدون لقتل اخوتهم او تطليق زوجاتهم اذا قال الحزب بذلك. والامثلة متوفرة بالاسماء والتواريخ والاماكن .

لقد ظل هدف التثقيف الايديولوجي لزمن طويل هو تخوين الرأي الآخر واقصائه عن المجتمع ونفيه او ابادته، واقصائه عن السلطة (الدولة او الحزب). وبالطبع اعتمد هذا التثقيف على الوشايات وكتابة التقارير الامنية والتجسس ولم يكن للنقاش موضع ابدا. ونسمع في العراق اليوم ان عددا كبيرا من السجناء القت بهم الى السجن الاختلافات مع الزوجة او مع العم على ارث او دار او لاي سبب تافه آخر . اما السبب الذي يقود الى السجن او الاعدام فليس هذه الاختلافات انما اعتمادا على قانون مسن هو اعدام او سجن من يذم صدام . يستطيع كل فرد ان يشي بجاره ويستولى على داره او

قطعة ارضه بمجرد ان يكتب تقريرا الى سلطة امنية بانه ذم « السيد الرئيس» « السيد الرئيس » هو رمز لكل مقدس عند الاحزاب. بعض الاحزاب اقصت الى منفى آخر او الى الآخرة بعض افرادها لانهم اختلفوا مع القيادة او شتموها. اما ان سحب اقاماتهم او جوازاتهم من دول شقيقة او صديقة ودفعهم الى الحدود او السجون فذلك امر بديهي . الامر متعلق اذن بفهم الاحزاب لمدى ولحدود صلاحياتها. فطالما تستمد الصلاحية من القوة الحزبية وليس من القانون او الرأي العام او البرلمان او اي مصدر آخر فان حدود الصلاحيات مطلقة .

غسيل قذر ؟ اليس كذلك . دائما ، في المعارضة كما في النظام : المجرم هو من يفضح اللص وليس اللص. هذه قاعدة كرستها القوة السياسية والقوة الحزبية والقوة المالية والقوة الاعلامية .

لو تساءلنا ببرود : من يخدم نظام صدام ؟ : الحزب الذي يضعف المعارضة بالاعيبه ومناوراته لاضعاف المعارضين وبقاءه في مقدمة المشهد السياسي المعارض يصادر الرأي، ويحد من حرية التعبير ، ويقلص من مساحة حرية المشاركة السياسية . ام الذي يعترض على هذا ويكشف عنه ؟

هذا السؤال كان دائما ممنوعا . فالقيادات تحاول عبر حملات منظمة منع هذا السؤال من الطرح مع منع اي سؤال آخر عن مواقف غير مقبولة او اجراءات غير طبيعية في كل حزب صغيرا كان ام كبيرا . اما النقد فهو المحرم الذي مايزال سائدا في اغلب الجهات التي اضافت الديمقراطية لاحزابها او رفعت شعار البديل الديمقراطي .

المعارضة بدون جدال لم تتعود الديمقراطية . وقد جرى الالتفاف على الديمقراطية ومفهومها من قبل احزاب شمولية شوهت الديمقراطية حين فتحت دكاكين توجهها واطلقت عليها احزابا ديمقراطية . والسبب واضح هو زيادة التاثير وغلق الابواب امام اجيال وافكار وقوى جديدة . وتتحول هذه الدكاكين الديمقراطية الى قلاع مستبدة تكره الديمقراطية والاختلاف

وتكره المواطن المستقل وتبعده عن اية مشاركة سياسية . واذا اراد احد ما امثلة باسماء وتواريخ ومحاضر جلسات ، فالامر بسيط جدا .

نقص الخبرة والوعي السياسي ظاهرة اخرى بارزة . فاذا جلست في ندوة سياسية ترى السذاجة في الطروحات، وتتغلب العواطف والمشاعر والثوابت النفسية على الواقع ومتغيراته . فقراءة الواقع تتم من منطلقات عاطفية ساذجة وشعارية او منطلقات عقائدية كونكريتية. ولذلك برزت لهذا السبب وغيره ظاهرة اخرى هي ظاهرة التنظير الفكري والتحليل السياسي بدل العمل السياسي.الكل يريد ان ينظر ويعبر عن عاطفته وحماسته ولايعمل في النشاط السياسي، واذا اخذنا حزبا قديما مثل الحزب الشيوعي العراقي مثلا فان نصف اعضائه صاروا كتابا ومفكرين ومنظرين يقيمون ندوات بدل العمل السياسي الميداني . ليس هناك ندوة تحليلية الا ووضعت اسماء سياسيين يحللون بعد ان اعموا التاريخ القريب بمتاهات استنتاجاتهم السياسية .

هناك بضعة اشخاص في كل ندوة . فهم في ندوة عن التاريخ واخرى عن الجغرافية السياسية واخرى عن حقوق الانسان واخرى عن الديمقراطية واخرى عن قانون الجنسية واخرى عن القانون الدولي وموقفه من محاكمة صدام واخرى عن الثقافة العراقية واخرى عن الجواهري واخرى عن حسين كامل واخرى عن موقف امريكا واخرى عن موقف ايران واخرى عن موقف جزر القمر واخرى عن ارتفاع سعر البطيخ او انخفاض مستوى النهر او تلوث البيئة . ومع هذا يرفع الجميع شعار التعددية لكي يكون مشكلة يتخاصمون عليها . ويكتفي السياسيون بهذه الندوات لكي يربحوا التاريخ .

واي تاريخ ؟ ليس هناك فكر وطني عراقي . هناك فكر ماركسي يريد ان يحلل المجتمع ويحكم عقلية افراده بالطريقة الماركسية . وهناك فكر قومي يحلل المجتمع ويحكم افراده العقلية القومية . وهناك فكر ديني له نفس الهدف .

لقد ظل هدف التثقيف الايديولوجي لزمن طويل هو التعامل مع المجتمع تعاملا ايديولوجيا بدون النظر الى روحه (الاثوس). وتم تجريد المجتمع من سايكولوجياته المتنوعة والمتناقضة واهملت عن قصد المشاعر المتضاربة للافراد وتمت محاربة الجوانب النفسية والتمايزات الفردية من اجل تاهيل الفرد للانخراط في عبودية حزبية معممة .

ليس هناك اجيال. جيل واحد يسيطر على الموقع السياسي منذ الخمسينات حتى اليوم، بل ان الاوضاع الاخيرة اعادت للمتقاعدين دورا انتهى منذ الستينات وصار هذا الجيل مثل جيل يحسب كما يقول المثل العراقي «حساب عرب» في حين ان الحاسبة صارت في كل جيب ويحمل دفاتره معه كما يحمل جابي تجار الشورجة دفاتر المديونين ويعتقد انه طور «عمل» المعارضة بهذا الدفتر الثمين الذي يحفظ ارقام هواتف الاعضاء وعناوينهم وموعد الجلسات ومحضرا مشوها عما قيل او ظل حبيس النوايا .

ولما قلنا ان المعارضة هي قيادة مكررة وقاعدة تتوسع وتنمو ، فانه يترتب على ذلك ان القيادة تركز نشاطها السياسي على منع البديل السياسي والثقافي . تمنع البديل السياسي حيث تتكرر الوجوه مع تغير مواقفها ومواقعها تبعا للمنافع وتغير موازين القوى. وهذه النقطة تلعب دورا كبيرا في رفض القاعدة المعارضة للقيادة المعارضة. لقد تغيرت القيادة في مواقفها دون ان تتخلى عن مواقعها : شيوعيون اصيحوا يدافعون عن صدام حسين ويدينون الامبريالية دون ان يقولوا ان هناك قمعا في العراق يمارسه صدام حسين .

بعثيون كرسوا قوة وقمع النظام سياسيا وعسكريا وامنيا واعلاميا لم يختلفوا مع النظام ولكنه لم يرض عنهم اصبحوا في الواجهة يدعون الى الديمقراطية. حزبيون قمعوا رفاقهم فاصبحوا في منظمات حقوق الانسان .

عسكريون خاضوا الحرب ضد ايران واحتلوا الكويت وسحقوا الانتفاضة ويتموا الاطفال واثكلوا الامهات ورملوا الزوجات ولما انتهى دورهم، احيلوا الى التقاعد فصاروا يطالبون بان يحلوا في الرئاسة محل صدام

حسين والسلاح الوحيد لذلك هو ان يعلنوا انهم مع الديمقراطية واسقاط النظام وبناء عراق ديمقراطي لايصدق اي مواطن عراقي انهم سيقيمونه .

اما منع البديل الثقافي فهو اكثر وضوحا حيث تتكرر القيم والممارسات والوجوه ذاتها ، ولذلك فشلت جميع القوى دون استثناء في طرح ثقافة بديلة. وماهو سائد من ثقافة بديلة لايبتعد كثيرا عن ثقافة سلطة .

المعارضة الثقافية صورة اخرى من صور ثقافة السلطة ، ولا احد يدرك ان ثقافة اكثر من ربع قرن من عمر النظام (وهي فترة طويلة كافية لترسيخ ظواهر ثقافية بعمق تاريخي) تتطلب تغييرا ثقافيا بمستوى الثورة وليس بمستوى (بوس اللحى) الذي يمارسه الشيوعيون والبعثيون مرة اخرى في المعارضة بعد ان مارسوه في الجبهة الوطنية ، فضلا عن ممارسة قوى وشخصيات اخرى لبوس اللحى هذا . وبالمناسبة ليس هذا حكما بالعزلة على احد بقدر ماهو توصيف لابد منه لوضع الاجيال الجديدة من المثقفين في اطارها الزمني الصحيح. خاصة واننا نتحدث عن بديل .

الامثلة الثقافية كثيرة . لناخذ الجانب الثقافي الظاهر: اعلاميون بعثيون ساهموا بتكريس صورة صدام حسين وحثوا في افتتاحيات منشورة المثقفين العراقيين على ان ينخرطوا في خدمة المؤسسة الامنية لانها على حد تعبيرهم مؤسسة وطنية ، وقاموا بالقاء محاضرات على افراد جهاز الامن عن كيفية التعامل مع المثقفين وهم في موقع رئاسة تحرير ، وحينما انتهى دورهم تحولوا الى قيادة الثقافة المعارضة . وليس غريبا ان يكون بعض الشيوعيين حلفاء لهم في مشاريعهم لقيادة المعارضة وقيادتها الى جحيم آخر .حسنا هناك مثقفون من طراز مشابه : اعلاميون بعثيون يقولون في مقالاتهم المنشورة انهم لايلفظون اسم صدام لان افواههم ليست طاهرة فهي غير مؤهلة للفظ هذا الاسم المقدس، ياتون قسرا بالرسامين التشكيليين ليغنوا في عيد ميلاد صدام ومن لايحضر من الرسامين يذهب الى جحيم المخابرات، وحين تنتهي مهمته يصبح معارضا ويقود الجبهة الاعلامية مع بعض خدمه من الشيوعيين السابقين

واللاحقين . واذا استمر تعداد الامثلة فسنعثر على نقاد في جمعية عدي صدام حسين وشعرآء وكتاب في نفس الجمعية صاروا في الخارج لاغراض لايعلمها الآن الا الله والراسخون في خطط النظام ومشاريعه الثقافية في الخارج .

والغريب ان التحالف بين الشيوعيين والبعثيين في السبعينات هو الظاهرة الابرز، حيث التحالف مايزال قائما بين الاثنين في الحياة الثقافية في المنفى ايضا. هذه شهادة ثقافية، ضد التابوات العديدة التي يضعها البعض.

المعارضة العراقية تريد ان تكون مثل فيصل الاول :«ملك مصون غير مسؤول » ومع هذا وجد نفسه في خضم حسابات عن مسؤوليته لاتعد ولاتحصى . في حين ان مسؤولية المعارضة غير مصونة ولكل مواطن الحق في محاسبتها على كل صغيرة وكبيرة ارتكبتها .

وفي خضم كل هذه الظواهر لايبدو العراق حاضرا الا كقميص عثمان . ومن حقنا ان نتساءل : اين بلد اسمه العراق ؟ سواء من المعارضة ام من النظام الدكتاتوري ؟ النظام لايقرأ ماهو مخالف اصلا، والمعارضة تقرأ وتغضب. لا تقرأ لتعي. لتقرأ وتغضب اذن، طالما انها لاتريد ان تفتح عينيها على واقعها . ماذا تريد المعارضة العراقية حقا ؟

لا احد يعرف. فبعض الاحزاب تريد ان تراوح مكانها . ولنا تجربة جديرة بالدراسة في المؤتمر الوطني الذي تكون مثل عاصفة وانتهى مثل رؤيا .وتجربة اخرى هي هيئة تنسيق قوى المعارضة العراقية في لندن . فهي هيئة اراد ت لها بعض الاحزاب ممن يشاركون بها ان تولد ميتة . فهي تعارض اي نشاط سياسي وتمنع اي لقاءات بحجج واهية وتقف ضد اي اصدار اعلامي للهيئة وتحاول تحويل كل الهيئات الى هيئات عقد ندوات وتنتظر معجزة تصبح فيها قائدة لهذه المعارضة واصيبت منذ البداية بخوفها من ان تكون بديلا او هيئة فاعلة . هل سمعتم بهيئة سياسية فيها اكثر من خمسة عشر حزبا وعشرات الشخصيات المستقلة ولاتريد ان تعمل في الحقل السياسي وطموحها هو اقامة ندوة ؟ والسبب واضح فعقدة القيادة هي ابرز عقدة في

المعارضة العراقية ، والندوة هي وحدها الكفيلة بان تضمن مقعدا امام الجمهور. وبسبب فقدان الجغرافية فان التاريخ لم يعد شفيعا . فليس هناك مد جماهيري في شوارع بغداد يحدد هذه القيادة . وليس هناك نشاط ثوري مسلح يزحف كل يوم حتى ولو مترين باتجاه العاصمة يحدد هذه القيادة، والبعض يتشبث بالقيادة التاريخية على طريقة ميشيل عفلق وصدام حسين مع الاسف ويحاول ان يثير الضجيج بندوة ثقافية او مجلة او يسرب اعضاءه الحزبيين حتى الى الصحف الملكية والصحف التي يعادي حركاتها لكي يبقى مسيطرا عن طريق نشر اخباره واخبار مريديه، ويصبح الوطن خبرا في جريدة لا اكثر ومن يربح هذا الخبر يربح التاريخ الزائل .

عقلية عشائرية بمعنى ان مضخة الماء التي وزعها الانجليز بعد احتلالهم العراق على بعض شيوخ العشائر صارت هي المبدأ. من يملك مضخة الماء يسيطر على الفلاحين ومصدر سقيهم في بلاد تعتمد على الري والاحزاب تنتظر من يوزع عليها مضخات المياه .

لقد ظل هدف التثقيف الايديولوجي لزمن طويل هو تذويب المجتمع في الدولة او في الحزب عن طريق تبعية المجتمع للايديولوجيا سواء ايديولوجيا الحزب الحاكم او المحكوم . وفي هذا السياق اصبح الحزب سواء في الدولة او خارجها فوق المجتمع . وعلى المجتمع ان يصدق بلا تردد مايقوله الحزب او ماتقوله الدولة . وفي سياق هذا الخطاب الايديولوجي يصبح المجتمع حفنة من رعاع ويصبح سلوكه غوغائيا حالما يكف عن تصديق الخطاب الايديولوجي الديماغوجي المنزه . هنا لانعثر على صلة حميمة بين المجتمع العراقي او اي حزب . وتعبير المجتمع العراقي عن هذه الصلة هو الانقطاع عن التواصل مع المعارضة والنظام وانتظار حدوث معجزة لاستبدال النظام .

هل يمكن ان نصف الشعور لدى احد ؟ اذا كان ذلك ممكنا فان الشعور السائد لدى عدد غير قليل من المعارضين والاحزاب المعارضة هو: الحقد ؟ حتى انني استغرب ان يحمل السياسيون والمثقفون المرتبطون بهذه

السياسة هذه الدرجة العالية من الحقد ان بعض الاحزاب قادرة ان تنسى مافعله صدام حسين بملايين العراقين ومافعله بالعراق لتعبئ كل اجهزتها السياسية والاعلامية والحزبية لتكثيف الهجوم ضد فرد خالفها الرأي او مثقف عبر عن رأي مخالف في جريدة . والمطلوب من كل ذلك هو اشاعة الخوف بين المثقفين والكتاب لكي يخافوا من الكتابة عن التاريخ الملئ باخطاء الاحزاب حتى لاتشوه سمعتهم، والبعض له خبرة سرية طويلة في اصدار بيانات مشوهة مريبة تخلط الحابل بالنابل لتشويه معارضيها. والغريب انه لاينتبه احد بحيث يظل حزب ما واحد هو سيد الجميع ولايأتيه الباطل من ظهر او صدر .

هذه ثورة تموز. لم تبلغ من العمر اربعين عاما، وكل عام تثار الاحقاد والضغائن بسبب رأي هنا او رأي هناك فيها . احزابنا مقدسة، وقادتها مقدسون واخطاء الاثنين مقدسة لايجوز مناقشتها. اين البديل الديمقراطي اذن ؟ اذا كان حتى ابداء رأي في حدث هو جريمة يتم تنفيذ العقاب بصددها بطرق بشعة هي خليط من تشويه السمعة والعزل وقطع الرزق والتغييب طالما ان بعض الاحزاب لم تصل الى ان تملك السجون والمشانق بعد.

صدام حسين يحاول اعادة كتابة التاريخ على هواه بحيث يصبح فتح العراق من اعمال حزب البعث العربي الاشتراكي بقيادته لا من اعمال سعد بن ابي وقاص ويعيد ترتيب التاريخ على الحاضر : فيلق سعد بن ابي وقاص، فيلق ابي محجن الثقفي، فيلق القعقاع، فيلق المثنى بن حارثة، وكل هذه الفيالق بقيادته. وبقيادته لايفتح العراق في هذه القادسية وانما يتدمر. ان مثل الحصار المضروب على العراق يفصح لنا انه اذا كان المجتمع الدولي غير مسؤول عن مصير العراقيين فا النظام معني ايضا ببقائه على حساب موت عشرين مليونا : فالرهان هو على واجب التضحية والفداء اللذين يجب ان يقدمهما ملايين العامة للفرد المقدس . وبعض المثقفين العرب مع هذا الواجب فلم تخرج منهم ولو رغبة واحدة في ان يعيش العراقيون احرارا. المهم لديهم

مايزال معاداة الامبريالية وليس حياة ملايين العراقيين المحاصرين بالجوع والقمع . الحرص على اعادة كتابة التاريخ بهذه الطريقة مرض حزبي عراقي. حزبي صرف. ولذلك ممنوع على مؤرخ مستقل او مثقف مستقل ان يبحث في التاريخ. «البصاق ممنوع منعا باتا» كما كانت وزارة الصحة تكتب في مقاهي العراق. وبدل البصاق يمكن ان يوضع «البحث في التاريخ ممنوع منعا باتا» ومن النوادر، انه قبل عشرين سنة، رأيت مرة في الساحة الكبرى عند ام الطبول باتجاه المطار اشارة اربكتني وانا اقود سيارتي فقد رسم شخص ووضع عليه علامة X بالاحمر . انها علامة حزبية عراقية حديثة .(الانسان ممنوع) يهرب الانسان من بلاد تمنع عليه حرية تفكيره وتحظر عليه التحدث باخطاء الحكم ثم يجد في المنفى احزابا تحرم عليه حرية الرأي وتحظر عليه التفكير وتشن عليه حملات مكثفة لان له رأيا آخر .

في المعارضة اصوات وطنية وديمقراطية، مخلصة وامينة ومضحية .

لها تاريخ مشرف في النظال والوطنية والتضحية. ولكن الاغلبية ماتزال لمفهوم (الثورة الثقافية) الماوية . القائد اهم من الوطن، الحزب اهم من الوطن، والقوي في الحزب اهم من الحزب .

الظاهرة الاسوأ في التاريخ السياسي الحديث للعراق هي انه لا وجود لمواطن عراقي . هناك وجود لعضو حزبي عراقي . فجميع الاحزاب بدون استثناء تكره البدائل، ولذلك فانها دون استثناء، وبنسب متفاوتة، تكره المواطن وتحاربه لانه قد يكون البديل المنتظر . لقد تجلت هذه الظاهرة في العراق حين الغي المواطن والغي قطاعه . فالطالب والمعلم والجندي والموظف والطبيب والشاعر وغير ذلك انما هو عضو حزبي وليس مواطنا او مختصا بفرع من فروع العمل .

سبع سنوات كانت ممطرة على المعارضة العراقية، ومع هذا لم تزرع سوى بذور الخلاف. وسوى البحث عن اخطاء للآخرين لكي يتعمق هذا الخلاف ، وسوى محاولة تسقيط الآخرين واضعافهم ، فالمعارك الجانبية مع

اعضاء الخندق الواحد اكبر من المعركة الرئسية مع صدام ودكتاتوريته .

والاسباب كثيرة . ضعف الاحزاب وعدم هيمنة طرف كبير بقواه الميدانية. العقلية الحزبية الالغائية السائدة بدليل شيوع ظاهرة الاعتراض على تكوين احزاب واتحادات وتجمعات حتى ظهر مصطلح الدكاكين. الاحزاب لاتطيق بعضها. الديمقراطية هي قبول الاخر والتعايش معه.

فلماذا تحارب الاحزاب بعضها البعض .؟ ولماذا تعمد بعض الاحزاب لفتح دكاكين لها وتعترض على دكاكين الآخرين ؟ ولماذا تعمد بعض الاحزاب لتخريب هذه الجمعية الفكرية او هذا المنتدى الثقافي المستقل وتخلق شيئا مشابها له. فلايقوم شئ الا على الغاء شئ آخر. الرغبة في تهديم الاخر والغاؤه والاحلال محله هي عقلية حزبية سائدة تساعدها عقلية الفرد ايضا لسوء الحظ. الفرد الذي لم يستطع الفكاك من الخوف من الجماعة المنظمة فصارالشاعر مثلا يصعد على اكتاف حزب يتبناه فيصبح شاعرا معاديا للشعراء الاخرين لكي يواصل صعوده . الكاتب كذلك، الصحفي كذلك، وبالمناسبة فان اغلب الحزبيين وقادة الاحزاب لايمارسون نشاطا سياسيا واقعيا فيتحولون الى كتاب. و لعله ليس هناك معارضة في العالم عدد الكتاب فيها بقدر عدد الكتاب في المعارضة العراقية .وقد ساهمت بعض الصحف العربية في ذلك فهي لاتشير الى صفاتهم السياسية وانما تضع لهم صفات كتابية .وتحول كل السياسيين الى مفكرين ومنظرين . فندوة عن التاريخ وندوة عن القانون وندوة عن الفكر السياسي وندوة عن الفكر الاجتماعي وندوة عن حقوق الانسان وندوة عن .. الخ المتحدثون فيها هم اعضاء القيادة الحزبية. اختصاص الجامعات ومعاهد الدراسات سيطر عليه القادة الحزبيون. الديمقراطية تعني الاختصاص ايضا . فاين هذا من الديمقراطية : الاحتواء سيد الموقف .

استطيع القول انه لم يظهر بعد حزب ديمقراطي في المعارضة العراقية . صحيح ان لفظ الديمقراطية ملصوق في اسم اغلب الاحزاب الا ان

هذا لايعدو ان يكون اسما. يشبه ان يكون مطعم فتح في بغداد ايام زمان باسم مطعم المتنبي او احذية ابي تمام او قمصان المعري وهي تسميات شاعت لان اصحاب هذه المحلات يريدون ان يجاروا المودة فيصبحوا مثقفين . ولما كانت مرجعية من النوع الذي يعترض ذوقيا على هذه التعارضات غير موجودة فان الامور تاخذ هذا النحو دون مناقشة .

هناك ظاهرة شبه تاريخية مع الاسف. اعني حديثة تاريخيا ، هي عدم تحمل المثقف المستقل من قبل الاحزاب. فلا تطيق سماعه ولا وجوده، فان بعض المثقفين يصبحون خطرا على المجتمع حين تصبح انتهازيتهم مرتبطة ببالمنفعة من الاحزاب، والاحزاب تستغل ضعف المثقف فتعيده اليها بشروطها. مثل الكلب الضال الذي تطرده قافلته، اما ان يلتحق بقافلة اخرى، او يلحق قافلته ذليلا . يريدون من المثقف موقفا تاريخيا ، هذا هو الموقف التاريخي : ان تقول الحقيقة ، الحقيقة المرة القاسية، المؤلمة، الحقيقة الكارثة . اما موقف المثقف التاريخي مع هذا الحزب ضد ذاك فهو موقف آني عابر مضلل نفعي اعلاني . المثقف في هذه الحالة ليس اكثر من بوق .

لن يعيد احد النظر باي شئ . النتيجة الوحيدة لهذه المقالة هي ربما يهرع البعض لتلافي آثارها عبر الطرق التقليدية : اتهامات وتشويه وتحريض ومزيد من محاولة الالغاء وردود غفل عن الاسم الصريح منظمة وموجهة . منذ سنوات وهذا النوع من الرد هو السائد . لناخذ مثلا واحدا من التضليل: الغريب ان بعض الاحزاب تصر على ان يرتبط المثقف بالسياسة وتنظّر بان المثقف المستقل لاوجود له، وان دور المثقف مرتبط بدوره السياسي . ولكن حين يكتب مثقف مقالا سياسيا فيه اختلاف عن رأيها تهرع وتقول: لماذا تكتب في السياسة، انت شاعر مبدع فلماذا لاتهتم بشعرك وتترك السياسة لاهلها. حسنا تركنا السياسة لاهلها، ولكن دعونا نقول شهادة ثقافية بحق السياسة التي الغت بعضها بعضا حتى وصلت الى ان تلغي بلادا من التاريخ والجغرافيا .

يتبجح البعض بان معارضة صدام حسين هو شرف بحد ذاته . لا امانع . ولكن ماهي الفائدة من هذه المعارضة اذا كان صدام حسين آخر مايزال ضعيف العدة يتسرب الينا ليسمم حياتنا مرة اخرى ؟ صدام حسين بعقليته وطبيعته وحقده وكرهه واساليبه ونفسيته وطريقة عمله وتفكيره .

صدام حسين صنع في العراق .انه نتاج لذروة ما وصل اليه الصراع السياسي في العراق من اساليب وعقلية وطرق عمل حتى الان لم تفهم المعارضة العراقية ان للدول المجاورة وبعض دول العالم المتنفذة في الوضع الدولي مصالح ، بل اطماع في العراق . وهي مصالح واطماع طبيعية في ظل اي وضع سياسي ، فالسياسة مصالح واطماع منذ ان تاسست الدول والامبراطوريات والنشاط السياسي هو فن ادارة هذه المصالح داخليا وخارجيا ، وتتجلى في المعارضة العراقية مفارقة من هذا النوع : يصرخ كثير من المعارضين افرادا واحزابا بضرورة صيانة القرار الوطني المستقل ثم يسآلون هم انفسهم بعد ذلك : لماذا لا تبادر الولايات المتحدة لاسقاط النظام في العراق؟ ويدينون الولايات المتحدة لانها لاتسقط النظام وهم يشجبون تدخلها في الشأن العراقي ، ويأتي بعد ذلك من يلومك اذا قلت ان الوضع ماساة وكارثة. حتى الآن لاتريد المعارضة العراقية ان تفهم با العراق ليس مكانا في الفضاء الخارجي وليس جزيرة نائية في بحر ، بل محاط بجيران مختلفي القومية واللغة والطائفة والثقافة والتاريخ احيانا ، وقد اصبح قضية مدولة منذ الحرب العراقية ، الايرانية ثم تكرس تدويل قضيته منذ غزو الكويت .

هذا هو الواقع . وقرارات مجلس الامن وطبيعتها ومغزاها دليل عميق على ذلك. العراق موضوع تحت الرقابة الدولية . حدث قاصر مطلوب منه ان يخضع لمراقبة تصرفاته وافعاله . ثم ناتي نحن ونفسر الامور بان نبعد هذا الواقع ونرفع شعار القرار الوطني المستقل في اجتماع او ندوة في قاعة تتسع لعشرين شخصا او يزيد دون ان ندرك ان هذه القاعة هي في قلب لندن على سبيل المثال واننا بذلك ، كعراقيين ندفن رؤوسنا في الرمل ونفكر . هذا

لايعني ان القرار الوطني هو اطروحة بائدة او انه خطأ . ولكن ليس لهذا القرار من امكانية تنفس بالطريقة القومية او الماركسية او الدينية الشعارية . في الحرب لايخوض المحارب حربا ضد الهواء بل ضد عدو يجب ان يعترف بوجوده لكي يراه ويحاربه فينتصر عليه او ينهزم . هذا لايعني ان اعترافك بوجود عدوك هو خيانة وطنية . واذا كانت الولايات المتحدة عدوا فعلينا ان نعترف اذا بوجودها طرفا في الشأن العراقي قبل ان نلغيها ، ثم نحاول التصرف مع هذا الطرف . اما رفع شعار لاعلاقة للولايات المتحدة بالشأن العراقي فهو شعار حر يستطيع اي مواطن ان يرفعه دون ان يطاله القانون . لكن الواقع يقول ان الولايات المتحدة لها شأن كبير وكبير جدا في الشأن العراقي بغض النظر عن سلبية هذا الدور عند البعض او ايجابيته عند البعض الاخر. كذلك الدول الاقليمية والمجاورة ، صارت متورطة بالشأن العراقي وصارت آذانها مفتوحة على مايحدث في العراق لانه يحدث ويوثر على مصالحها والقضية ليست في مناشدة هذه الدول الكف عن التدخل في الشأن العراقي لانها لن تكف عن التدخل طالما ليس هناك واقع موضوعي، لاسياسي ولاقانوني، يردعها او يطمأنها . الاعلام عادة مايعكس ذهنية المتصارعين وطرق تفكيرهم حتى وهو مغلف شكلا بالموضوعية ومحتوى بالدعاية والتهويل . اعلام المعارضة العراقية هو نموذج تفكيرها. اولا : يخدم بعضها صدام حسين دون ان يدري وذلك بسبب الجهل . فاغلبية رؤوساء التحرير هم قادة الاحزاب ممن لاصلة لهم لامن بعيد ولامن قريب بالاعلام . فهم ينشرون صور واخبار حتى اتفه مرافق لصدام واقارب صدام وعشيقات صدام وابناء صدام وعشيقات مرافقيهم حتى اصبح هؤلاء نجوما لدى قراء صحف المعارضة بعد ان كانوا مجهولين قبل اصدار هذه الصحف. من جانب آخر تحرم كل صحيفة ان تنشر خبرا عن الفصيل الاخر او تنشر صورة زعيمه او اي فرد منه فضلا عن المستقلين. يعرف كل قارئ لصحف المعارضة من هو عبد حمود ؟ بالله عليكم من هو عبد حمود هذا ؟ كل

اخبار سهراته تنشر في صحف المعارضة بحجة فضح النظام الذي لاينفضح لانه لافضيحة بوجود نظام هو فضيحة اصلا. عبد هذا معروف اكثر من اي مثقف وكاتب عراقي تحظر غالبية صحف المعارضة نشر صورة له او خبر عن ديوانه او كتابه لانها تريد ان تخفيه مقابل اظهار حمود وعبده . مع هذا هناك رؤوساء تحرير يكتبون اسماءهم على صحف المعارضة المليئة، كماتقول الاحزاب نفسها، بالمئات من الصحفيين والادباء والكتاب ممن شردهم النظام . اذا كان النظام شردهم وخاف منهم وطردهم من صحفه ومؤسساته الاعلامية فلماذا تخاف منهم المعارضة هي الاخرى وتقصيهم عن صحفها واعلامها وتسلمه لقادة لجانها السياسية ليزيدوا الجهل ويوسعوا الامية ؟ مجرد تساؤل مرير ولاذع ايضا مرتبط بعقلية الخوف وبعقلية الهيمنة وبعقلية احتقار الاختصاص وعقلية اعلام السلطة لا اعلام الرأ ي العام وعقلية التوجيه المركزي الذي يخاف من كل كلمة شاردة وفكرة واردة .

كل ما كسبناه في المعارضة ان تسربت كلمة «الخطاب» التي تتردد في كل ندوة واجتماع : توحيد خطاب المعارضة دون ان يعلم احد مالمقصود بخطاب و لعلنا نعثر على الشاطر الذي سرب هذه الكلمة الى المعارضة العراقية وشغلهم بها عن اي شغل آخر . فالجميع يلهج بضرورة توحيد خطاب المعارضة دون ان يبادر احد الى شرح اي شئ . مرة انشغلنا عدة ساعات في التاكيد على ان يكون للمعارضة خطاب موحد .وتبين ان الذين يطرحون هذه المشكلة يعتقدون ان الخطاب هو البيان، ومرة طرح احد «المثقفين» المنظرين للمجتمع المدني وحقوق الانسان فكرة ان على مؤسسات المجتمع المدني ان تكون اذرعة للدولة تساعدها على استعادة هيبتها ! ماذا فعلنا اذن اذا وهبنا المجتمع المدني للدولة لكي تبقى الدكتاتورية. ان ابسط مقومات المجتمع المدني هو ان تستقل مثل هذه الموسسات عن الدولة فضلا عن نضالها ضد سيطرة الدولة، بهذا الايهام بالفهم والعبقرية تطرح الافكار لصناعة البديل الديمقراطي . اليس الامر تجارة مربحة لا اكثر طالما ان

البضاعة اليوم هي مجتمع مدني وحقوق انسان.؟ كل سياسي محترف في المعارضة يبدو وكأن عليه ان يكون بهلوانا او لاعب سيرك حتى لايسقط من الحبل . والمشكلة في المعارضة ان السياسيين الذين يلعبون هذه اللعبة لم يكتفوا بمد حبل واحد بل عدة حبال فما ان ينزلق عن حبل حتى يسقط على حبل آخر ويستمر في اللعبة. اللعبة نفسها لم يعد لها من معايير واخلاقياتها تغيرت . فلاعب السيرك عادة مايلعب على حبل واحد فيه حياته او موته . اما بعض اللاعبين في السياسة العراقية فيخدعون الجمهور. لذلك يظل السياسي العراقي يلعب في السيرك حتى بدون سن تقاعد. المعارضة العراقية هي اجتماعات . ينتهي الاجتماع دون شئ اطلاقا ، وخير ماخرجت به بيان يوزع بالفاكس وانا ادعو بالويل لمن صنع الفاكس فقد سهل على المعارضة العراقية عجزها: ارسل له فاكسا وحل مشكلة النشاط السايسي . حتى الآن ننشغل ب : هل نقبل البعثي المنشق عن النظام في صفوف المعارضةام لا ؟ هذا نظام تجاوب وتعاون معه حتى الشيوعيين فهل نقبل الشيوعيين في صفوفنا ام لا ؟ هاهم موجودون . والاكراد ؟ هاهم ايضا. صحيح ان الفوارق كثيرة، ولكن القضية ليست هذه ابدا . السنوات السبع الماضية اخرجت الى السطح كل الكشكول السياسي الذي مر بالعراق طوال ستين سنة حتى ذلك الذي انقرض من الحياة السياسية البدائية التي كانت تعتمد على فهم مبسط وسطحي او مباشر او بسيط للسياسة بعيدا عن التعقيد الذي وصلت اليه اليوم مما يكشف حجم الارهاب الذي مارسه النظام والعقلية السياسية على ملايين العراقيين .

واليوم، لم يعد امام المثقف العراقي التنويري وليس الانتهازي، سوى اعلان مونولوجه الخاص الذي يتحدث فيه مع نفسه عن واقع مرير، ومعقد، كان هو ضحيته . والاعلان صراحة عن انه من حق الضحية، طبقا لصكوك الاعلان العالمي لحقوق الانسان الذي لا يمثله فلان او علان، وطبقا لحقوق المجتمع المدني الذي لايمثله زيد او عمرو، ان تعبر عن آلامها وأناتها

دون قيد او شرط حتى لو شنت الاحزاب حملاتها الاعلامية السرية (وهو الارجح)والعلنية على هذه الضحية التي تثبت شهادتها هنا على مسؤوليتها السياسية والوطنية والاخلاقية للتاريخ .

obeikandl.com